من المسائل الصرفية في كتاب (فصيح ثعلب)

دراسة ونقد وتحليل

إعداد

د. عائدة سعيد البصلة

الأستاذ المشارك في تخصص النحو والصرف

بقسم اللغة العربية – كلية الآداب

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

مقدمة

لم ينل الصرف الكوفي حظه من الدراسة قديمًا وحديثًا، فظلم قديمًا حين اختلفت بعض آرائهم مع آراء البصريين، وانتصرت معظم الكتب للبصريين، ولم ينصفوا الكوفيين، ولم يعتمدوا في كثير من الأحيان على المعايير الموضوعية، وشابت معاييرهم ما يشبه القبلية والعنصرية، ومن ثم خلت الأحكام من الأسس والحيثيات القائمة على طبيعة اللغة، وجنحت إلى الذاتية، وظلم حديثًا لانصراف الباحثين عنه؛ لعدم وفرة كتبهم، وصعوبة البحث فيها؛ وكأن الصرف الكوفي جَمُدَ على مرحلته الأولى، ومات نسله في تلك الفترة المبكرة اللهم إلا آراء متفرقة نجدها في بعض الكتب هنا أو هناك.

وكتاب الفصيح لثعلب[1] من أهم كتب اللغة وأقدمها؛ وجاء تأليفه في باكورة التأليف في اللغة، وطريقة التأليف في المرحلة الأولى لم تكن

---

(١) ثعلب: هو أبو العباس؛ أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني بالولاء، إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان راوية شعر، شهد له بالحفظ والصدق ومعرفة الغريب، درس كتب الكسائي والفراء، من تصانيفه:(الفصيح، وكتاب القراءات، وإعراب القرآن، والمجالس) توفي سنة/٢٩٣هـ. انظر في ترجمة ثعلب: مراتب النحويين: ١٥١- ١٥٢، وطبقات النحويين: ١٤١، والفهرست: ١١٠، وتاريخ العلماء النحويين: ١٨١، وإنباه الرواة: ١/ ١٧٣، ومعجم الأدباء: ٥/ ١٤٦، وإشارة التعيين:٥١، وتذكرة الحفاظ: ٢/ ١٦٦، والبلغة: ٦٥، وغاية النهاية: ١/ ١٤٨، والبغية: ١/ ٣٩٦، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٠٩، والأعلام: ١/ ٢٦٧.

تفصل بين فروع اللغة المختلفة فاختلط النحو بالأدب واللغة والصرف والملح والطرف والأصوات والأمثال شأن التأليف في مراحله الأولى، ومن هنا تنبع أهمية جمع مسائله الصرفية المتناثرة؛ ولمّ ذلك الشتات في بحث أو كتاب يعد بحق إضافة جديدة مفيدة للمكتبة الصرفية، يخدم الصرف والباحثين المهتمين بصرف الكوفيين خاصة وبالصرف العربي بصورة عامة.

وليس من همي الحديث عن الفصيح أو مؤلفه أو نقده أو طريقة عرضه أو أسلوبه أو ترتيبه...ولن أتتبع كل ما ذكره في سِفْرِه؛ لأنني لا أهتم إلا بالمسائل الصرفية فيه فحسب؛كما أنني لم أتناول الجموع والمصادر والصفات والأسماء وأوزانها إلا النادر والمهم؛ لكثرة ماورد منها في كتابه ،فهي تحتاج لبحث خاص، والجدير بالذكر أن الرجل وكتابه نالا من الاهتمام والنقد ما يكفيهما؛ فاهتم العلماء بشرح الفصيح وتصحيحه، واعترض كثير منهم على ثعلب وآرائه كما فعل ابن درستويه، أو تولوا الرد والانتصار له كما فعل الجواليقي، والمطلع على المؤلفات التي ألفت حوله مدحًا أو قدحًا يعلم يقينًا أهمية هذا الكتاب(١)، ومكانته في المكتبة العربية.

لقد جمعت بعض المسائل الصرفية في الفصيح، ورتبتها بحسب ورودها فيه، ودمجت متماثلها، واعتمدت في الترتيب على أول أو أهم المتماثلين مجيئًا فيه، وبينت آراءه فيها، ولا يخفى على المشتغلين بالصرف ما يكتنفها من الغموض والإيجاز الذي يصل إلى حد الإشارة؛ لذا

---

(١) ينظر: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: ٩١ . ٩٥؛ حيث ذكر كل الشروح والمؤلفات حول الفصيح تقريبًا. وتصحيح الفصيح :١٢؛١٣.

شرحت كل مسألة، وعرضت آراء النحاة فيها، ونقدت ما يستحق النقد بموضوعية، ورجحت الرأي الأقرب للقبول، والقائم على أسس ومسوغات موضوعية، وأضفت مسألة بعد أخرى، ليكتمل البحث من ذلك الشتات المتناثر في كتبهم وكتب غيرهم.

المسألة (١)
(عسى) وجمودها

قال ثعلب: «وعسيت أن أفعل ذاك، ولا يقال منه يفعَل ولا فاعلٍ»[١].

العرض والدراسة:

يرى ثعلب هنا كغيره من النحاة أن (عسى) فعل جامد لا يتصرف يلتزم صيغة الماضي، و(عسى) فعل من أفعال المقاربة التي تعمل عمل (كان)، والغالب في خبرها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع.

وهي عند سيبويه للطمع والإشفاق، والأول يكون في المحبوب، والثاني في المكروه[٢]، ومعناها عند بعض النحاة الإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء[٣].

وما ذهب إليه ثعلب من جمودها وافقه عليه عدد من العلماء، منهم: ابن درستويه[٤]، والهروي[٥]، واللخمي[٦]،

---

(١) الفصيح: ٥، وانظر: التلويح في شرح الفصيح للهروي :٥

(٢) انظر: الكتاب: ٣/ ١٥٧، ٤/ ٢٣٣، والمقتضب: ٣/ ٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٥، وشرح الكافية: ٤/ ٢١٣.

(٣) انظر: المغني: ١/ ١٥١.

(٤) تصحيح الفصيح: ٣٥- ٤٢.

(٥) انظر: التلويح: ٥ .

(٦) شرح الفصيح: ٥٢.

والزمخشري[١]، ولقد اختلفت آراء النحاة وتعليلاتهم في سبب جمودها كالتالي:

فعلّل ابن جني جمودها بأنه لمّا قصد بها المبالغة في القرب (أي أفعال للمقاربة) أخرجت عن بابها، وهو التصرف، وكذا فُعل بكل فعل يراد به المبالغة كنعم وبئس، وكذا فعل التعجب[٢].

وعلله بعضهم بلزوم المضارع خبرها فاستغنوا، لذا لم يبنوا لها مستقبلاً[٣]، وعلله آخرون بأن معناها لا يكون إلا ماضياً إذ لا تخبر عن الرجاء إلا واستقر في نفسك، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الدوام والاتصال، فلا يكون معناها مستقبلاً أصلاً، واستثني منها (كاد) و(أوشك) لسماع التصرف[٤].

وعلل الجوهري جمودها بتضمنها معنى الحرف، أي: إنشاء الطمع والرجاء مثل: (لعل)، والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف

---

(١) المصدر السابق: ١/ ١٦.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٢٨٢، وشرح التسهيل: ١/ ٣٨٩، وشرح الكافية ٤/ ٢١٩، ٢٠٠، والدر المصون ١/ ١٣٩، وروح المعاني: ١/ ١٧٧، والتصريح ٢/ ٧٠.

(٣) انظر: الهمع: ١/ ١٣٠.

(٤) انظر: المصدر السابق ١/ ١٣٠.

فيها[١]، وأيده الزمخشري[٢]، وذهب ابن الحاجب إلى أن (الرجاء) الذي هو معناها من الإنشاء، وهو لا يتصرف؛ لأنها إذا تصرفت دَلت على الخبر فيما مضى، وفي الحال وفي المستقبل، وهذا مناقض لمعنى الإنشاء، إذ لا يستقيم أن يكون للماضي ولا للمستقبل، كذلك فإن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والإنشاء بخلافه، فلا يجوز الجمع بينهما[٣].

واستُضعف رأي الجوهري؛ لأن شبه الحرف معنى مضعف للاسم لا للفعل؛ لأن أكثر الأسماء مبنية لشبه الحروف، أما الفعل فإذا أشبه الحرف بمعناه فلا يمتنع من التصرف ؛لأن معاني هذه الحروف مستفادة من الأفعال.

فـ(إلا) في الاستثناء نائبة عن (أستثني)، والهمزة في الاستفهام نائبة عن (أستفهم)، والشيء إنما يعطي حكماً بالشبه إذا أشبهه في معناه، وأما إذا أشبهه في معنى هو له، أو يساويه فلا، ولو جاز أن يمنع من التصرف (عسى)؛ لأنها في معنى (لعل) لجاز أن يمنع (أستثني) من الصرف[٤].

وذهب بعضهم إلى أنها جامدة؛ لأنها تجري مجرى (ليس)، فلفظها لفظ الماضي، ومعناها المستقبل؛ لأن الراجي إنما هو يرجو في المستقبل

---

(١) انظر: الصحاح: (ع. س. ي)، وكذا اللسان: (ع. س. ي)، وشرح المفصل: ٧/ ١١٦.

(٢) انظر: شرح الفصيح: ١/ ١٥/ ١٦.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٩٠.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٦.

لا في الماضي، فصارت كـ(ليس) في أنها بلفظ الماضي، وينفى بها الحال، فمنعت من التصرف كما منعت (ليس)[١].

وذهب بعضهم إلى أنها جامدة؛ لأنها لمّا دلت على قرب الفعل الواقع في خبرها جرى مجرى الحروف في دلالتها على معنى في غيرها، إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها، فجمدت كجمود الحروف[٢].

ونُسب لثعلب والزجاج وابن السراج أن (عسى) حرف[٣].

وفي كلام ثعلب السابق ما يدل على فعليتها، وذلك أنه أوردها في (باب فعَلت بفتح العين)[٤]، وقال في المجالس: « ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨] أي: ما أقربه، قال: هذه تسمى المقاربة، عسى عبد اللَّه يقوم، مثل: كاد عبد اللَّه يقوم، وإذا أدخل (أن) فإنه يقول: قارب أن يقوم...»[٥]، وكذلك قال الفراء في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد:

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٧/ ١١٦. واللسان: (ع.س.ى).

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١٦، واالسان: (ع.س.ى).

(٣) نسب ذلك لثعلب ابن هشام في المغني: ١/ ١٥١، ونسبه الرضى في شرح الكافية: ٤/ ٢١٤ للزجاج وابن السراج، وفي معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٢٦ هي عنده بمعنى (لعل)، وأما ابن السراج ففي الأصول: ١/ ٢٣٠ أشار إلى أن (عسى) و(لعل) بمعنى الطمع والإشفاق، عند سيبويه، وأما ثعلب في المجالس فسيأتي رأيه.

(٤) الفصيح ٥.

(٥) المجالس: ١/ ٣٠٧.

٢٢]، «قرأها العوام بنصب السين، وقرأها نافع المدني[١]... بكسر السين، ولو كانت كذلك لقال: عَسِيَ في موضع عَسَى، ولعلها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد قالوا: لُسْتم، يريدون لَسْتم، ثم يقولون: لَيْسَ ولَيسُوا سواء؛ لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل، وكذلك (عسى) ليس له يفعل، فلعله أُجترئ عليه كما اجترئ على لستم»[٢].

والظاهر لنا أن ثعلبًا والفراء لم يقولا بحرفيتها، وأما أبو جعفر في :"تحفة المجد"[٣]، فقد قال مصرحاً بحرفيتها ما يلي:«وإنما لم يستعمل منه مستقبل ولا اسم فاعل؛ لأنها على الحقيقة ليست فعلاً، وإنما هي حرف بدليل أن مفعول الفعل هو ما دل بصيغته على الحدث والزمان للعين، (كضرب) فإنه يدل على وقوع الحدث الذي هو الضرب، ويدل ببنيته على أن الضرب وقع في زمان معين وهو المضي، وكذلك حكم سائر الأفعال، وأما (عسى) وأخواتها من الأفعال التي لا تتصرف، فلا يفهم معها وقوع

---

(١) القراءة لنافع في الآية (٢٤٦) من البقرة، وهي له في السبعة: ١٨٦، ومعاني القرآن للأزهري: ١/ ٢١٤، والإتحاف: ٢٠٧.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٦٢،

- انظر آراء العلماء في عسى في (الحجة للفارسي: ١/ ٤٥٤، والدر المصون: ٢/ ٥١٦، والكسر في (عسى) لغة ذكرها غير الفراء. انظر: تحفة المجد: ٣٩، وأدب الكاتب؛ ٢٠٦، والبحر: ٢/ ٢٥٥، وقال ابن درستويه في تصحيح الفصيح ٤٢: «وهو لغة شاذة رديئة»).

(٣) انظر: تحفة المجد الصريح تصحيح الفصيح، ت ص٣٩/ ٤٠.

الحدث،ولا تعيين الزمان، فليست بأفعال على الحقيقة كما قدمناه، وإنما قيل فيها إنها أفعال بالمجاز، وذلك أن النحويين وجدوا فيها أحكام الأفعال من اتصال الضمائر بها، كقولك: عسيت وعسيتما...»[١].

وبعد العرض السابق يمكن اتضاح سبب جعلها حرفاً، وسبب جمودها عند بعضهم.

والمهم هنا إثبات تصرفها عن العرب:

قال ابن الأعرابي: «يقال: عَسِيَ كَعَمي، واسم الفاعل: عسٍ كعامٍ»[٢].

قال الكسائي: «العرب تقول: أعسِ بفلان أن يفعل كذا، كما تقول: أجدر به أن يقول كذا، وفلان معساة بكذا، كما تقول: مجدرة ومقمنة»[٣].

قال ثعلب في المجالس: «ويقال: هذا مئنة في الحديث: مخلقة وقرِف من ذاك، وقمن من ذاك، ومعساة من ذاك، ومخلقة، ومجدرة. يقال منه أعسِ به، وأخلق به، وأجدر به...»[٤].

ولقد علل الفارسي لغة كسر العين من (عسى) بقوله: (عسيت الأكثر فيه فتح السين، وهي المشهورة، ووجه قول نافع أنهم قالوا: هو عس بذلك وأعساه وأعسِ به، حكاه ابن الأعرابي، فقولهم: عسٍ يقوي قراءته (هل

---

(١) المرجع السابق.

(٢) التبيان: ١١٠، وينظر:اللسان (ع.س.ى)، الارتشاف: ٣/ ١٢٣٢.

(٣) شرح الفصيح للزمخشري: ١/ ١٧، وينظر:اللسان (ع.س.ى).

(٤) المجالس: ٢/ ٣٩٦.

عسِيتم)[١]، ألا ترى أن (عسٍ)مثل (حرٍ) (شحٍ) و(حرٍ)، و(حريٌ) مثل (مَذِل، ومذيل)... فإذا أسند الفعل إلى ظاهر، فقياس (عسيتم) أن تقول: عَسِي زيد، مثل: رَضي فإن قاله فهو قياس قوله: ...» [٢].

الترجيح:

والظاهر مما سبق أن السماع[٣] موجود، وتؤيده القراءة القرآنية المذكورة وإن كان أبو جعفر فرق بين عسٍ التي بمعنى خليق، وعسى التي بمعنى الطمع[٤]،ويؤكد هذه التفرقة اختلاف رأي ثعلب[٥]، ويؤيد ذلك قول أبي حيان: «وندر اسم فاعل منها: قالوا: كايد وموشك، وروى عبد القاهر: عَسَ يعسي، فهو عاسٍ، وهو غريب»[٦]، وقال السمين بعد نقل كلام أبي

---

(١) الآية (٢٢) من سورة محمد.

(٢) الحجة: ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣

- وانظر في عسى وتصرفها المصادر التالية:اللسان: (ع.س.ى)، والارتشاف: ٣/ ١٢٣٢، والبحر: ٢/ ٢٥٥، والدر: ١/ ٢٥٩، وفتح القدير: ١/ ٢٦٤.

(٣) انظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب:٢/ ٤٨٣ مطبوع حاشية على الكشاف، وتعليق الفرائد: ٣/ ٣١٥.

(٤) انظر: تحفة المجد الصريح: ٤٢.

(٥) انظر: الفصيح: ٥ ، والمجالس: ١/ ٣٠٧، ٢/ ٣٩٦.

(٦) الارتشاف: ٣/ ١٢٢٤، وانظر: رأي الجرجاني في المقتصد: ١/ ١١٢. وكذلك في تعليق الفرائد: ٣/ ١١٥ وانظر: مجموعة الشافية في علمي =

علي السابق: «وظاهر قوله: قول العرب: عسٍ أنه مسموع منهم اسم فاعلها، وكذلك حكاه أبو البقاء أيضاً عن ابن الأعرابي، وقد نص النحويون على أن (عسى) لا يتصرف»[١].

وسماع التصرف حكاية ابن الأعرابي والكسائي وثعلب وأبي زيد[٢].

=

الصرف والخط: ٢/ ١٧٢.

(١) الدر المصون: ١/ ٥٩٨.

(٢) انظر: تعليق الفرائد: ٣/ ٣١٦، وتحفة المجد: ٤١/ ٤٢، والتصريح: ١/ ٢٨.

مسألة (٢):
(البناء للمجهول) في (بعض الأفعال)

- **قال ثعلب: «وَلَغَ الكلب في الماء يَلَغ، ويُوْلَغ إذا أولَغَه صاحبُه، وينشدُ هذا البيت:**

مـا مـرَّ يـومٌ إلا وعنـدهما لحْمُ رجالٍ أو يُوْلَغَانَ دَما[(١)]»[(٢)]

وقال ثعلب: «ونقول: دلَع فلان لسانَه، أي: أخرجه، ودُلِع لسانُه، أي: خرج، وكذلك شحا فاه، وشَحا فوه، وفَغَر فاه، وفَغَر فوه»[(٣)].

العرض والدراسة:

فهنا دلالة على البناء للمجهول، فوَلغ الكلب في الماء: إذا أدخل لسانه فشرب، أما يُوْلَغ فهو: أن يحمله صاحبه على أن يَلَغ[(٤)]**، وفي المحكم: «وَلِغَ يَلَغُ فيها وَلْغاً: شرب ماءً أو دماً»**[(٥)].

---

(١) البيت منسوب لعبد اللَّه بن قيس الرقيات في التلويح: ٦ مع الفصيح، والصحاح: (و. ل.غ)، ونسبه ابن بري لابن هرمة، ونسبه الجوهري لابن زبيد الطائي. انظر: الصحاح: (و. ل. غ).

(٢) الفصيح: ٦، والتلويح معه.

(٣) المصدر السابق ٦، والتويح معه. وانظر: التصحيح: ٥٢.

(٤) الأفعال: ٣٠٠، والمحكم: ٦/ ٤١، واللسان: (و. ل. غ).

- انظرالمصادر التالية في(ولغ): الفصيح: ٤٢، وشرح اللخمي: ١٣٤، وإصلاح المنطق: ٢٨٦، وتحفة المجد الصريح: ١١٢، وما بعدها إلى ١٢٠، وأدب الكاتب: ٤٥٤، ومعاني الفراء: ٣/ ١٥٦، وإسفار الفصيح: =

وجاء في الأفعال لابن القوطية: «ودَلَعَ لِسَانُهُ دَلْعاً، وأَدْلَعَه فدَلَع هو: أخرجه فخرج»(١).

وفيه: «وبالياء والواو في لامه معتلاً: شَحَا فاه يشحُوه ويشحاه شحواً وشحياً: فتحه...»(٢).

وفيه: «وفَغَر فَاهُ فَغْراً، وأفغره: فتحه، وفغَرَ هو: انفتح»(٣).

وفيه: «وَلَغ السبع والكلب وَلَغاً: شرباً»(٤).

وفي الغريب: «الكسائي: شحوت فمي أشحاه وأشحوه شحواً إذا فتحته...»(٥).

وفي اللسان: «ابن الأعرابي: شَحا فاه، وشحَا فوه، وأشحى فاه، وشحَّى فوه، ولا يقال: أشحى فوه، ويقال: شحا فاه، يشحاه شحياً فتحه، وهو بالواو أعرف»(٦).

=

١/ ٥٦٨- ٥٦٩،

(٥)المحكم: ٢/ ١٣.

(١) الأفعال ١٢٣، وينظر: اللسان: (د. ل. ع).

(٢) الأفعال ٢٤٠، وينظر: اللسان: (ش. ح. ا).

(٣) الأفعال ١٤٠، وينظر: اللسان: (ف. غ. ر).

(٤) الأفعال ١٤٠، وينظر: اللسان: (ف. غ. ر).

(٥) الغريب المصنف: ٢/ ٢٧٦، وينظر: الأفعال: ١٤٠، واللسان: (ف. غ. ر).

(٦) اللسان: (ش. ح.ا).

وفي اللسان جاءت لغتان: (وَلِغ- وَلَغ)[١].

الترجيح:

والظاهر أن المسألة لا خلاف فيها، فقد جاء: وَلِغَ، وولَغَ، ويَلَغ، ويَلِغُ، وبالكسر أقيس[٢]، والأصل: يَوْلِغُ، فحذفت الواو لوقوعها بين (ياء وكسرة).

وعند البناء للمجهول يقال: يُولَغُ على الأصل، أو وُلِغ، وكذلك دَلَعَ، ودُلِعَ، وأما شحا، فهو بالواو والياء،، يقال: شحوت، وشحيت.

وجاءت الأفعال هنا بلفظ واحدٍ في التعدي واللازم.

---

(١) انظر: اللسان: (و. ل. غ).

(٢) انظر: إسفار الفصيح: ١/ ٣٤١.

مسألة (٣):
التضمين (زكنت بكذا) أي: (علمت)

قال ثعلب: «وزَكنت منك كذا وكذا أزكنُ، أي: علمتُ، ويُنشد هذا البيت[١]:

ولن يراجعَ قلبي حُبهم أبداً زَكِنْتُ من بُغضهم مثلَ الذي زَكِنوا[٢][٣]

العرض والدراسة:

مما سبق يتضح لنا أن ثعلبًا أيد أن (زكنت) هنا بمعنى (علمت)، وهذا ما نسبه ابن درستويه لأهل اللغة[٤]، مستشهدين بالبيت السابق، ولكنه خالفهم بشرح هذا البيت قائلاً: «وليس في هذا البيت دليل على تفسيرهم إنما معناه: خمَّنت على مثل الذي خمَّنوا عليه من سوء الظن،

---

(١) هو قعنب بن أم صاحب، من شعراء الدولة الأموية. انظر ترجمته في: سمط اللآلئ: ١/ ٣٦٢.

(٢) البيت في: الاقتضاب: ٢٩٢، والزاهر: ١/ ٤٠٧، وشرح المفصل: ٨/ ١١٢، وأدب الكاتب: ٢٨٨، والإصلاح: ٢٨٢، وشطره برواية: زكنت منهم على مثل الذي زكنوا، واللسان: (ز. ك. ن)، تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي: ٢/ ٥٨.

والشاهد: أن (لن) تفيد النفي على طول الأبد. شرح الزمخشري: ١/ ٥٢.

(٣) الفصيح: ٨.

(٤) انظر: تصحيح الفصيح: ٦٤، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ٩٣.

وحَزَرْت منهم على مثل ما حَزَروا عليه مِني»[١]، وهذا الشرح على رواية: «زكنت منهم على مثل الذي زكنوا»، وأما على رواية ثعلب فهو يرى أن معناه: «أضمرت من بُغضهم...»[٢].

ومما يؤكد ذلك قال صاحب "الزاهر": «وقال أبو العباس: قال الفراء: يقال: زكنت الشيء: إذا علمته، وأزكنته غيري إذا أعلمته، قال قعنب: ... معناه علمت من بغضهم»[٣].

ومما يؤكد ما ذهب إليه ثعلب قول ابن القوطية:

«زَكِن زَكناً: عَلِمَ، وأيضاً فطِن لحجته، وظنَّ لُغةٌ فيه، وأزكن»[٤].

وكذلك كل ما أورده ابن منظور في اللسان عن أهل اللغة يؤكد أن (زكن) بمعنى (العلم)، أو الظن والفهم، وأما الظن فهو الذي يصل إلى مرحلة اليقين، وقالوا: معناه أيضاً التشبيه والفطنة[٥]، والحَدْس الصادق.

وذهب الأصمعي إلى أنه في بيت الشعر بمعنى: اطلعت[٦].

وأيد هذا أيضاً التبريزي[٧]، وقال ابن قتيبة:

---

(١) انظر: المصدر السابق ٦٤.

(٢) انظر: المصدر السابق ٦٤.

(٣) الزاهر: ١/ ٤٠٧.

(٤) الأفعال: ١٣٨.

(٥) انظر: اللسان: (ز. ك.ن).

(٦) انظر: اللسان: (ز. ك.ن).

(٧) انظر: التهذيب: ٢/ ٥٨، ١/ ٤٨٨.

«وزكنت الأمرَ: أزكنته، أي: علمته، وأزكنت فلاناً كذا، أي: أعلمته، وليس هو في معنى الظن...»[١].

وإن كان أبو زيد وغيره ذهب إلى أن معناه الظن[٢].

الترجيح:

والظاهر هنا صحة ما ذهب إليه ثعلب في تفسير هذا البيت، وأما حمل ابن درستويه له على المعاني الأخرى، فالظاهر أنها محتملة على أساس أن التضمين باب واسع، وأساسه الدلالة والمعنى والسياق، وغير ذلك من القرائن[٣].

---

(١) أدب الكاتب: ٢٨٧/ ٢٨٨، وانظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي: ٢٠٤.

(٢) انظر: شرح الزمخشري على الفصيح: ١/ ٥١.

(٣) انظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم (محمد نديم فاضل): ١/ ٢٣- ٤١.
٤١.

مسألة (٤):
فَعَل وأفعل
(رعد وأرعد) باختلاف المعنى

قال ثعلب: «وَرَعَدَت السماء من الرعد، وبَرَقَت من البرق، وكذلك رَعَدَ الرجل وبرق إذا أوعد وتهدد، وقد يُقال: أرعد، وأبرق،قال الكُمَيْت[١]:

أرعِـــدْ وأبْـــرِقْ يـــا يزيـــ ـــدُ فَمَا وعيدُكَ لي بِضائرِ[٢]»[٣]

العرض والدراسة:

مما سبق يتضح لنا أن ثعلباً يذهب إلى أن (الرعد) هو المصدر الذي اشتق منه الفعل (رعد)، وكذلك اشتق الفعل (برق) من (البرق)، كما أجاز: (برق، وأبرق- ورعد، وأرعد) الرجل، وجاء في تحفة المجد: «قال أبو جعفر: ... وابن سيده في المخصص: رَعَدَتِ السماءُ وبَرَقَت هذا الكلامُ العالي الفَصِيحُ، وقد جاء أرْعَدَتْ وأبرقت على قِلَّة، وهو مرغوب عنه، والأصمعي يردها، وحكاها أبو زيد»[٤].

---

(١) هو الكميت بن زيد بن الأخنس من بني أسد، وكان معلماً، أصم أصلخ لا يسمع شيئاً، وكان رافضياً عدنانياً عصبياً متعصباً لأهل الكوفة، شديد التكلف في الشعر. انظر: الشعر والشعراء: ٥٨١.

(٢) شعر الكميت: ١/ ٢٢٥، واللسان (ر. ع. د).

(٣) الفصيح: ١٠.

(٤) تحفة المجد الصريح: ٢٣٨

- وانظرفي(رعد) المصادر التالية: المخصص: ٩/ ١٠٧، والمحكم: ٦/٢٤٤، =

ولقد حكى اللغتين، أي: برقت السماء وأبرقت ابن القطاع[١]، وغيره من العلماء[٢]، وقال ابن درستويه: «ولا يكون معنى رَعَدَ وأرعد واحداً، ولا معنى برق وأبرق واحداً، إلا أن يكون ذلك في لغتين متباينتين...»[٣].

ويتضح لنا أيضاً أنهم يقولون: رعد الرجل وأرعد، وهذا ما أجازه ثعلب مستشهداً ببيت الكميت السابق.

ولكن أبا عبيدة حكى عن الأصمعي في الغريب المصنف أنه أنكر (أرعد وأبرق) بالألف، وكذلك حكى يعقوب عنه، وسبب إنكار الأصمعي لذلك أنه لم يكن يرى بيت الكميت السابق حجة، وذلك لأنه مولد[٤].

وردّ ابن درستويه أيضاً ذلك، فقد قال: «إنما لم يجزه الأصمعي؛ لأنه كان صاحب رواية وسماع، وليس بصاحب قياس ولا نظر، وكان يخطئ الكميت في هذا البيت، ولا يحتج بشعره، من أجل أنه قروي متأدب كاتب»[٥].

= والخصائص: ٢٩٣/٣، ونسبها الزمخشري للخليل وأبي زيد وأبي عبيد والفراء، انظر: شرح الزمخشري:٧٦/١، (فعل وأفعل ٥٠٧).

(١) انظر: الأفعال: ١/ ٦٧.

(٢) حكاها ابن التياني في مختصر الجمهرة، واللحياني في نوادره. وانظر: تحفة المجد الصريح: ١/ ٢٣٨- ٢٤١.

(٣) انظر: تصحيح الفصيح: ٧٦، وتحفة المجد: ١/ ٢٤٠،.

(٤) انظر: التصحيح: ٧٦- ٧٧، وتحفة المجد: ٢٣٩.

(٥) المصدرالسابق نفسه في (١).

ومما سبق يظهر أن الأصمعي أجاز (رعد وبرق)، ومنع (أرعد وأبرق)، ولم يقبل ما ذكره ثعلب.

الترجيح:

والظاهر أن الراجح ما ذهب إليه ثعلب للأسباب التالية:

١- حكى غير الأصمعي من الأئمة الموثوق بهم (أرعد وأبرق) بالألف[١].

٢- أن كون الشاعر قروياً متأدباً كاتباً ليس مما يسقط الشاعر، فقد كان الخليل بن أحمد إمام النحويين كاتباً، وكذلك كان المرقش، وعدي بن زيد، وأمية بن أبي الصلت، وغيرهم كتاباً، وليس في أشعارهم مطعن لأحد[٢].

٣- أن الأصمعي ردّ شعر الكميت، وانحرف عنه، وذلك لمذهبه لا لأدبه[٣].

٤- لقد ورد (أرعد وأبرق) في شعر العرب لغير الكميت[٤].

٥- قال أبو حيان: «والأصل في الاشتقاق أن يكون في المصادر، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة والصفات منها...»[٥].

---

(١) حكاها ابن السكيت عن أبي عبيدة وأبي عمرو بن العلاء كما في الإصلاح: ٢٢٦، وأبو عبيدة في الغريب المصنف: ٢/ ٥٨٢، ووردت في الخصائص: ٣/ ٢٩٣، ٢٩٤، والمزهر: ٢/ ٣٣٩/ ٣٤٠، وحكاها أبو جعفر في تحفة المجد: ٢٤١.

(٢) انظر: تحفة المجد الصريح: ٢٤٠، وتصحيح الفصيح: ٧٦.

(٣) انظر: تحفة المجد الصريح: ٢٤٠، وتصحيح الفصيح: ٧٧.

(٤) انظر: تحفة المجد الصريح: ٢٤١، وتصحيح الفصيح: ٧٧.

(٥) انظر: الارتشاف: ٢٣/١ وما بعدها.

٦- ورد باللغتين في أفعال السماء كثيراً نحو قولهم: مطرت وأمطرت، طشت وأطشت، وهضبت وأهضبت[١].

(١) انظر: شرح الزمخشري للفصيح: ٧٧/١.

مسألة (٥):
فَعَلَ وأفعَل
(وعد، وأوعد) باختلاف المعنى

قال ثعلب: «ووعدت الرجل خيراً أو شراً، فإن لم تذكر الخير والشر قلت في الخير: وعدته، وفي الشر: أوعدته، فإذا أدخلت الباء قلت: أوعدته بكذا وكذا تعني الوعيد»(١).

العرض والدراسة:

نلحظ هنا أن ثعلباً فرق بين وعد وأوعد، فجعل الأولى للخير، والثانية للشر، وهذا منه جيد، فقد قال ابن درستويه: «فليس يحتاج إذا قيل: وعدت الرجل إلى ذكر خير ولا شر، وإن كان يحتمل معناه كل واحدٍ منهما إلا أن يخافا اللبس، فيذكر الذي يُعنى،... فأما أوعدته بالألف، فلا يكون إلا للشر خاصة وللتهدد، فلذلك استغني معه عن ذكر الشر إلا أن تذكر الوعيد الذي تهددته به، فتقول: أوعدته بالقتل، أو بالصلب...»(٢). وجاء في الأفعال: «الثلاثي الصحيح على فعل وأفعل بمعنى ... و وعدته خيراً وشراً، وبخير وشر وعداً،... وأوعدته بالشر لا غير»(٣)، ومع ذلك فقد جاء في اللسان عن ابن الأعرابي أن أوعدته تستعمل في الخير أيضاً(٤).

وقال ثعلب أيضاً في المجالس: «ويقال: وعدته خيراً وشراً، وإذا لم

---

(١) الفصيح: ٢٥/ ٢٤.

(٢) انظر: التصحيح: ١٥٧.

(٣) الأفعال: ١٥٦.

(٤) انظر: اللسان: (و.ع.د).

يذكر الخير ولا الشر، قيل في معنى الخير: وعدته، وفي الشر أوعدته، وفي بعض اللغات أوعدته بالشر، وأنشد...»[١].

وما ذكره ثعلب موجود في أدب الكاتب[٢]**، وفيه أيضاً: «قال الفراء: يقولون وَعَدْته خيراً، ووعدته شرّاً؛ فإذا أسقطوا الخير والشر قالوا في الخير: وَعَدْته، وفي الشر: أوْعَدْته،فإذا جاؤوا بالباء قالوا: أوْعَدْته بالشَّرِّ، فأثبتوا الألف»**[٣].

الترجيح:

مما سبق يتضح لنا أن (وعد) تستخدم للخير والشر، أما (أوعد) فهي خاصة بالشر فقط، وهي لغة، وأما استعمالها في الخير كما نقل ابن الأعرابي في اللسان فهو نادر، واللَّه أعلم.

وجاء في رد الجواليقي: «هذا كلام من يأخذ اللغة بالرأي لا بالسماع، اعلم أنه يقال: وعدت الرجل خيراً، ووعدته شراً، فإذا لم يذكر الخير والشر قالوا في الخير: وعدته، وفي الشر أوعدته، فإذا أرادوا أن يذكروا ما يهدد به مع أوعدت جاؤوا بالباء، فقالوا: أوعدته بالضرب... فهذا أراد بقوله: أوعدته بكذا، وليس هو بنقض لما أصَّل»[٤].

---

(١) انظر: المجالس: ١/ ٢٢٧.

(٢) انظر:المصدر السابق١/ ٢٧١.

(٣) أدب الكاتب: ٢٧٢، و ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٢٥٤.

(٤) الرد للجواليقي: ٢٢/ ٢٣، وانظر: شرح أدب الكاتب له: ٢٠٠.

مسألة (٦):
اشتقاق (نشوان ونشيان)

قال ثعلب: «ورَجل نَشْوان من الشَراب بَيّن النِّشوة، ورَجُل نشْيانُ لِلخَبَر بيِّن النّشوة، إذا كان يتخيرُ الأخبار وأصله الواو»(١).

العرض والدراسة:

مما سبق يتضح لنا أن ثعلباً فرق بين نشوان، ونشيان، فالأول يقال: للسكران، والثاني يقال: لمن يتخير الأخبار، وكلاهما بالواو، ولكنهم قلبوا (الواو) (ياء) في الثاني، وعُلل ذلك بمايلي:

١- أن الفعل كان في أصله الواو، ولكنهم أخرجوها عن الياء لما انقلب في الماضي ياءً كقولهم: عذيان(٢).

٢- أن الواو هي الأصل، ولكنها قلبت ياءً للكسرة(٣)، وقالوا بذلك للتفريق بين نشوان من السكر، ونشيان(٤) الثاني.

---

(١) الفصيح: ٣٥.

(٢) انظر: الإصلاح: ١٤٠

(٣) انظر: أدب الكاتب: ٤٤٨ والظاهر أن الفراء أيد هذا الرأي أيضاً.

(٤) انظر: شرح الفصيح للزمخشري: ٣١٢/١، وشرح اللخمي: ١٢٤.

*جاء في اللسان (عذا):«والعِذيُ: كالعَذاة، قلبت الواو ياءً لضعف الساكن أن يحجز، كما قالوا: صبية، وقد قيل: إنه ياء والاسم العذاء» ٤٣/١٥.

وجاء فيه: «قال ابن سيده: والعَذْوان النشيط الخفيف الذي ليس عنده كبير حلم ولا أصالة،عن كراع، والأنثى بالهاء وعذا يعزو إذ طاب هواؤه».٤٤/١٥.

ولقد اعترض ابن درستويه على ثعلب هنا، واستدل على ذلك بمايلي:

١- أن النشوة بفتح النون السكرة من الشراب،يقال: نِشي ينشى، مثل: سكر، يَسْكر، كما يقال: رضِي، يرضى، وانتشى ينتشي، فهو نشوان والمرأة: نشوى، والجمع نشاوى(١)، فالنِّشوة بالكسر: الهيئة والنوع، والنَّشوة بالفتح: المرة الواحدة(٢)، وأما نشيان للخبر: فهو من النشا مقصور، من تنسيم الرائحة الطيبة، يقال: نشى وهو ينشى الرائحة، إذا تنسمها، وكذلك هو في الأخبار، فكأنه يتنسم الأخبار والروائح، فأصله الياء وليس من الواو(٣).

وقال ابن درستويه:

«ولو كان من الواو لكان شاذاً رديئاً لا يجب اختياره في فصيح الكلام؛ لأن الواو إذا قلبت ياء لغير علة فقد شذت عن الكلام، والفصيح على مذهب ثعلب أن يقال: نشوان للأخبار، والمصدر من هذا النِّشية بالياء أيضاً على (فِعْلة)، فإن قاله بالواو فهو شاذ؛ لأنه تحويل للواو ياء بلا علة توجب ذلك، ولابد له من الفساد في أحد الوجهين، إما في النِّشيان

---

(١) انظر: تصحيح الفصيح: /٢٢٧/٢٢٨، واللسان (ن. ش. ا)، والمخصص: ١١ /٩٩.

(٢)انظر:الفصيح : ٣٥.

(٣)انظر: تصحيح الفصيح٢٢٨.

وإما في النِّشوة»[١].

وللتوضيح هذه بعض آراء العلماء:

١)إن النشوان يقال للرجل السكران، والجمع النَّشاوى على (فَعَالى)، وهو من الأسماء المنقوصة[٢].

٢)جاء في الأفعال لابن القوطية: «ونَشِيت من فلان نِشوَة، وأنشَيْت: شممت منه ريحاً»[٣].

٣)جاء في الأفعال لابن القوطية أيضاً: «... ونشِيت الخبر نَشْياً: تَعَرَّفته، ونَشوَت في بني فلان نشواً: كبرت، وأنشاك الصيد: شَمَّ ريحك، والشراب: أسكرك»[٤].

٤)في الأفعال لابن القوطية أيضاً: «وبالواو في لامه معتلاً ... ونشيت منه ريحاً طيبة نِشْوَة: شممته، ونشوت فيهم نشواً: كبرت مثل: نشأت»[٥].

الترجيح:

١-إن ما ذهب إليه ابن درستويه له وجه من الصواب، فقد جاء في اللسان: «النّشَّا، مقصور: نسيم الريح الطيبة، وقد نَشِيَ منه ريحاً طيبة

---

(١)انظر: تصحيح الفصيح: ٢٢٨.

(٢) انظر: حروف الممدود والمقصور لابن السكيت: ٧٤، واللسان (. ن. شا) ٣٢٥/١٥.

(٣) الأفعال: ١٠٧، وهو على (فَعِل)، وانظر: اللسان: (ن. ش. ا).

(٤) الأفعال ١١٦.

(٥) المصدر السابق: ٢٦٨.

نِشوة ونَشْوَةً أي: شَمِمت عن اللحياني، ...

قال الشاعر[١]:

ونَشِيتُ رِيحَ الموتِ من تِلقائِهم وخشِيتُ وقعَ مهنَدٍ قِرضابِ[٢]

واستنشى وتنشَّى وانتشى؛ ... وهو طيب النِّشوة والنَّشوة والنشِّيةِ، الأخيرة عن ابن الأعرابي، أي: الرائحة، وقد تكونت النشوة في غير الريح الطيبة ...»[٣].

وجاء في اللسان عن أبي زيد: «نشيت منه أنشى نشوة، وهي الريح تجدها، واستنشيت، نشا ريح طيبة أي نسيمها...». وفيه عن ابن بري: «قال علي بن حمزة: يقال للرائحة: نشوة ونشاة ونشاً...»[٤].

والظاهر أيضاً أن ثعلباً هنا لم يخالف النحاة وأهل اللغة في هذا الرأي، ولكنه قال بمن يتخير الأخبار: رجل نَشْيان، ولم يوجب، والظاهر أنه هنا أجاز ذلك.

جاء في اللسان: «ورجل نشيان بيّن النشوة: يتخير الأخبار أول ورودها، وهذا على الشذوذ، إنما حكمه نشوان، ولكنه من باب: جبوت

---

(١) نسب في اللسان مادة (ن. ش. ا) لأبي خراش الهذلي، ونقل عن ابن بري عن أبي عبيدة في مجاز القرآن في سورة (ن) أن البيت لقيس بن جعدة الخزاعي.

(٢) البيت في اللسان (ن. ش. ا)، وإصلاح المنطق: (١٤٠).

(٣) اللسان: (نشا) ١٥/٣٢٥، ٣٢٦.

(٤) اللسان: مادة (ن. ش. ا) ١٥/ ٣٢٦.

المال جباية[١] الكسائي، رجل نشيان للخبر ونشوان، وهو الكلام المعتمد، ونشيت الخبر إذا تخبرت ونظرت من أين جاء...»[٢].

وجاء في إصلاح المنطق: «ويقال في السكران: قد استبانت نَشْوَته، وزعم يونس أنه سمع نشْوان، وقال الكسائي: «رجل نَشْيان للخبر ونشوان، هو الكلام المستعمل، يقال: من أين نشيت هذا الخبر وهذا الكلام»[٣].

وجاء في دقائق التصريف:

«وقالوا أيضاً: نشيان للأخبار، وأصله من النشوة، وهي الريح الطيبة ليفرقوا بينه وبين (نشوان) من (السكر)»[٤].

ومما سبق يتضح لنا أن الأصل أن يقال: رجل نشوان للسكران.

وكذلك يقال: نشوان لمن يتخير الأخبار؛ فهذا المعتمد والأكثر في الاستعمال، والأقرب؛ لأن أصله من الواو.

---

(١) جاء في اللسان: «وجبيت الخراج جباية وجبوته جباوة، الأخير نادر، قال ابن سيده: قال سيبويه: أدخلوا الواو على الياء لكثرة دخول الياء عليها؛ ولأن للواو خاصة كما أن للياء خاصة» ١٢٨/١٤ (ج. ب. ي)، وانظر: المحكم: ٣٥٥/٧، الكتاب:٣٩٧/٢.

(٢)اللسان: مادة (ن. ش. ا) ٣٢٦/١٥.

(٣) إصلاح المنطق:١٤٠، وانظر: المخصص: ٣/ ٣٢.

(٤) دقائق التصريف: ٣٦١-٣٦٢.

المسألة (٧)
المصادر لا تثنى ولا تجمع

قال ثعلب: «تقول: هو خَصْمٌ[١]، وهي خصم ... وكذلك رجلٌ دَنَف[٢]، وقوم دَنَفٌ، ونسوة دَنَف، فإن قلت: دَنِفٌ ثنيت وجمعت ... ولا يثنى ولا يجمع؛ لأنه فعل[٣]...، وما أتى من هذا الباب فهو مثله»[٤].

العرض والدراسة:

مما سبق يتضح لنا أن ثعلباً منع تثنية وجمع المصدر، وهذا موافق للجمهور[٥]؛ لأنهم يمنعون ذلك إذا كان المصدر مؤكداً لمضمون فعله.

---

(١) خصم: ذو خصومة، انظر: إسفار الفصيح: ٥٦٠/١، واللسان(خ،ص،م).

(٢) دَنَف: الذي أصابه ضنىً من مرض أو حزن أو عشق، ولازمه حتى أشرف على الموت.اللسان:(د،ن،ف)

(٣) الفعل: مصطلح كوفي معناه (المصدر). انظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي: ١٣١،وإسفار الفصيح:٥٦٤/١.

(٤) الفصيح: ٤٠-٤١، وقال في المجالس: ٣٩٧/٢ (والمصادر لا تجمع إلا قليلاً).

(٥) انظر: الكتاب، ٦٢٣/٣، ونوادر أبي زيد: ١٨٨، والوسيط: ٨٥/١، ومجالس العلماء للزجاجي: ١٧٥، وشرح السيرافي للكتاب: ٦٤/١، والمقتضب: ١٧٣/٢، والبيان ٥٢/١، ونتائج الفكر: ٢٨٣، والكشاف: ١٦٤/١، ١٦٥، وشرح الجمل: ١٩٩/١، وشرح التسهيل: ١٨٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ٦٥٦/٢، والارتشاف: ١٩٦٠/٤، ١٣٥٨، وشرح الأشموني: ٣٦٧/١، =

ولقد احتج الجمهور على ذلك بأن المصدر بمنزلة تكرر للفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع[١].

وكذلك المصادر تدل على الحدث بالمطابقة، فهي كالحروف لا تثنى ولا تجمع[٢]، وقالوا: إن المصدر المؤكد مقصود به الجنس لا الأفراد، فهو يدل بنفسه على القليل والكثير، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية في المفرد والتثنية والجمع لأن دلالته تتضمنها[٣].

وفي هذا المنع قال سيبويه: «واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر، كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو التمر، وقالوا: التمران ولم يقولوا أبرار...».[٤]

ولقد أيد هذا الرأي ابن قتيبة[٥]، والفراء[١]، وثعلب[٢]، والهروي[٣]،

=

والتصريح: ٣٢٨/١، والهمع: ١٨٦/١، ١٠٥/٢.، والتذييل: ٦٦/٢، ٧٥، والمثل السائر: ٢٨٠/١.

(١) انظر: التصريح: ٣٢٨/١، ٣٢٩، والهمع: ١٨٦/١، وحاشية الصبان: ١١٥/٢.

(٢) هذا رأي السهيلي في نتائج الفكر ١٥٥.

(٣) انظر: البيان: ٥٢/١، ٥٣، وشرح المقدمة للشلوبين: ٣٠١/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٦٨/٣.

(٤) الكتاب: ٦١٩/٣، وينظر:٦٤٠/٣.

(٥) انظر:أدب الكاتب: ٥٠١، والمعاني: ١/ ٥٥، ٢/ ٢٦٣، والمذكروالمؤنث لابن

=

وصاحب الزاهر[٤] من الكوفيين.

ولقد لخص السيوطي رأي النحاة في ذلك على النحو التالي: «المصدر نوعان: مبهم، وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قياماً... وهو لمجرد التأكيد ومن ثم لا يثنى ولا يجمع...

وأما المبين للنوع ففيه قولان:

أحدهما: أنه يثنى ويجمع، وعليه ابن مالك[٥] قياساً على ما سمع منه كالعقول والألباب والحلوم، والثاني: لا، وعليه الشلوبين[٦] قياساً للأنواع على الآحاد؛ فإنها لا تثنى ولا تجمع لاختلافهما، ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه[٧]» [٨].

=

الأنباري: ١٩٢/٢،ففيه رأي الفراء.

(١) انظر: معاني القرآن للفراء: ٥٤/٢، ودقائق التصريف: ٩٣ فقد نسب له الرأي السابق.

(٢) انظر: المجالس: ٣٩٧/٢.

(٣) انظر: إسفار الفصيح: ٥٦٤/١/٥٦٥.

(٤) انظر: الزاهر:٢٦١/١، والمذكر والمؤنث: ٤٠٢/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل:١٨٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ٦٥٦/٢.

(٦) انظر: شرح المقدمة: ١/ ٣٠١.

(٧) انظر: الكتاب: ٦١٩/٣، و ٦٤٠/٣.

(٨) الهمع:٢٨٦/١.

ولقد أجاز ابن درستويه جمع بعضها معللاً ذلك بقوله:

«وربما ثنوا منها وجمعوا وأنثوا الشيء إذا كثر استعماله في الوصف، ودام الاستماع له، وألف واعتيد، حتى يزول عن شبه المصادر، ويدخل في باب الأسماء والصفات بطول العادة، وذلك في الكلام قليل»[(١)].

ولقد ورد من المصادر: «خصمان، وخصوم، قال تعالى:(خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَاعَلَى بَعْضٍ)[(٢)]**»** [(٣)].

ولقد خرّج النحاة ما جاء من المصادر مجموعاً أو مؤنثاً على الشذوذ، وبهذا صرح أبو حيان فقال: «وما عدا الوصف بالمصدر فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، إلا ما حكي شاذاً من قولهم: فرس طوعة القياد[(٤)]**، والحية الخثعمة**[(٥)]**، وأضياف وضيوف**[(١)]**، وأصله: طَيْوع وخُثعم، وضيف،**

---

(١) تصحيح الفصيح: ٢٥٣، ونفسه في إسفار الفصيح للهروي: ٥٦٥/١.

(٢) الآية: ٢٢ من سورة (ص).

(٣)الرد على الزجاج للجواليقي: (٢٨)، إسفار الفصيح:٥٦٠/١.

(٤) جاء المصدر مؤنثاً وهو شاذ، انظر: النوادر لأبي زيد: ١٠٠/٩٩، والخصائص: ١٥٤/١، ٢٠٥/٢، وشرح الجمل: ١٩٩/١٩٨/١.

(٥) قال أمية بن أبي الصلت.

والحية الخثعمة الرقشاء أخرجها من جحرها أمِنات اللَّه والكلم

البيت في ديوانه: ٧٥٠، وفي المحكم: ٣٥١/٢، ٢٠٤، والخصائص: ١٥٤/١.

والشاهد قوله: (الخثعمة) حيث جاء المصدر مؤنثاً.

مصادر فهو موقوف على السماع»[٢].

ومن كلام أبي حيان السابق يتضح لنا أنه يجوز في المصدر إذا كان موصوفاً به ما يلي:

١) أن يعتبر الأصل فلا يثنى ولا يجمع.

٢) أن تعتبر حالته التي انتقل إليها فيثنى ويجمع، فيقال: رجلان عدلان ورجال عدول[٣]، وأما المصدر المبين للعدد، فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه، وأما المصدر المبين للنوع فلقد نسب لابن مالك جواز جمعه وتثنيته قياساً اعتماداً على ما سمع[٤]، وهو ظاهر قول سيبويه[٥]، وعليه السهيلي أيضاً[٦]،

=

(١) قولهم: (ضيف وضيفان وضيوف) جمع.

انظر: الفصيح ٤١، فقد قال: «لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه فعل، ورجل ضيف، والمرأة ضيف، وقوم ضيف، ونسوة ضيف كذلك، وإن شئت ثنيت وجمعت، فقد قالوا: أضياف وضيوف وضيفان). وانظر أيضاً: المجالس: ٣٩٧/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٥٥/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٩٣/١، وشرح الجمل: ١٩٩/١، والتصريح: ١١٣/٢ ، وإسفار الفصيح:٥٦٥/١.

(٢) الارتشاف: ١٦٩٥/٤.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٦٨/٣.

(٤) انظر: شرح الأشموني: ٣٦٧/١، التصريح: ٣٢٨/١.

(٥) انظر: الكتاب: ٦٢٣/٣، ٤٠١/٣.

(٦) انظر: نتائج الفكر (٢٧٨، ٢٨٣ إلى ٢٨٦).

ونسب للشلوبين المنع[١].

وعند عرض آراء النحاة يتضح لنا ما يلي:

١-أجاز سيبويه جمع بعض المصادر وتثنيتها بشرط اختلاف الأنواع[٢]، وهو مذهب الجمهور، واحتجوا بما يلي:

أ) المصدر المبين للنوع مجموعاً كقوله تعالى: (وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا)[٣]، وقيل: إنما جمع الظن لاختلاف أنواعه[٤].

ب) قول الشاعر[٥]:

ثلاثةُ أحبابٍ: فحبٌ علاقة وحبٌ تلاقٍ، وحبٌ هو القتلُ[٦]

١٢-يرى السهيلي أن المصادر التي جمعت وسمعت إما أنها

---

(١) انظر: حاشية الخضري ١٨٩/١، ورأيه في شرح المقدمة: ٣٠١/١، ٣٠٤.

(٢) انظر: الكتاب ٦٢٣/٣، وشرح السيرافي: ٦٤/١، وانظر أيضاً: الارتشاف: ١٣٥٨/٣، والهمع: ١٨٦/١.

(٣) الآية (١٠) من سورة الأحزاب، والألف مزيدة تشبهاً للفواصل بالقوافي. انظر: التصريح: ٣٢٩/١.

(٤) انظر: حاشية (يسِن): ٣٢٩/١.

(٥) نسبه ابن خالويه في: ليس في كلام العرب: لحنبل الطائي: ١٣٩.

(٦) هو بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٤/٦، ٧٤/٦، وحاشية يسِن: ٣٢٩/١.

الشاهد قوله: (أحباب)، وهو جمع (الحب) المصدر، وذلك لاختلاف أنواعه.

مفعولات مطلقة استغنى بها عن المصادر، وحجته أنها جاءت على وزن (فُعْل) و(فِعْل)، ولم تأت على وزن (فَعْل)[١].

أو أنها أسماء أو (أجريت مجرى الأسماء)، وهي صفات لازمة فأصبحت مجموعة، واشترط لجمعها أن تكون مضافة لجمع، نحو: (أفهام العقول)، و(علومهم)، ولقد جعلها بمنزلة حساسية باطنة للإنسان[٢]، فهي كالاسم، ووافقه صاحب دقائق التصريف[٣]، وأكد على أن جمعها جائز لكونها مفعولاً مطلقاً[٤]. ولم يوافق على أن جواز الجمع يعود لاختلاف الأنواع، واحتج على ذلك بما يلي:

١) أنها قد تجمع حيث لا تختلف، فعند اتفاق أفهام على مفهوم واحد تجمع، وتجيء مفردة عند اختلافها، نحو: فهم زيد الحساب، وفهمه بالنحو... ولا يقال: أعرفت أفهام زيد بالصناعات، ولكن تقول: عرفت

---

(١) انظر: نتائج الفكر (٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٦).

(٢) انظر:المصدرالسابق صـ٢٧٧.

(٣) انظر: دقائق التصريف: ٨٠.

(٤) انظر:نتائج الفكر.

وقال الهروي: «وإنما ثني هذا وجمع لما كثر استعماله... لأنهم أجروه مجرى الأسماء والصفات، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث من هذا الباب إلا ما كثر استعماله، فأما ما يقل استعماله، فالأصل فيه أن يترك في جميع أحواله ... بلفظ واحد».إسفار الفصيح: ١/ ٥٦٥.

فهمه، بالإفراد مع اختلاف متعلقه، واختلاف متعلقه يوجب اختلافه(١).

٢) أن اختلاف الأنواع إنما يكون في الاسم إذا كان مشتقاً من الفعل، واستغني به عن المصدر لخصوصه، وعموم المصدر، وذلك لا نجده في الثلاثي إلا على وزن (فَعَل)، أو (فَعْل)، ألا ترى أنهم لا يجمعون الخدر والفرق، ولا شيئاً من هذا الباب نحو الرمد والعمش والبرص(٢).

٣) أنه لو كان الجمع لاختلاف أنواع المصدر لما جاز أن تقول: عرفت أفهام القوم في هذه المسألة، وعرفت علومهم بزيد؛ لأن الصفة لا تختلف عند اتحاد متعلقها، بل هي متماثلة وإن اختلفت محالها، فعلم زيد وعلم عمرو إذا تعلقا بشيء واحد منهما مثلان، وعلم زيد بشيء واحد، وعلمه بشيء آخر، مختلفان لاختلاف المعلومين(٣).

---

(١) انظر نتائج الفكر : ٢٨٦.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٢٨٠-٢٨١.

(٣) انظر :نتائج الفكر: ٢٨٦.

*لتوضيح كلام السهيلي: نأخذ مثالاً: (مَرِض) فالمصدر (مَرَضاً) على (فَعَل) جاء في الدقائق: ٤٥، ٩٢ «قال الفراء: «المرض لا يجمع لأنه (فَعَل) فإذا قلت: كثرت الأمراض، كأنك قلت: كثرت الأدواء» وقال السهيلي في نتائج الفكر: ٢٨٠، ٢٨١: «فإن قيل: فقد قالوا: سقم وأسقام، والسقم مصدر يسقم، فهذا جمع لاختلاف الأنواع، لأنه اسم كما ذكرت، قلنا: هذا غفلة، أليس قد قالوا سُقم –بضم العين– فهو عبارة عن الداء الذي به سقم الإنسان، فصار كالدهن والشغل وهو في ذاته مختلف الأنواع فجمع، أما المرض فقد يكون عبارة عن =

الترجيح:

والظاهر عندي أنه لا يجوز جمع المصادر ولا تأنيثها، كما ذهب إليه الجمهور، وخصوصاً المؤكدة لأفعالها، أما المصدر المبين للنوع، فالأرجح عندي ما ذهب إليه سيبويه والشلوبين من أنه لا يجوز تثنيته وجمعه قياساً؛

=

السقم والعلة فتجمع على أمراض، فقد يكون مصدراً لمرض فلا يجمع».

وقال ابن الأنباري في شرح القصائد السبع: ٣٨٧ «لأن مصدر رهنت رهناً، والمصدر يكون للواحد والاثنين، والجمع والمؤنث بلفظ واحد، كقولك: رجال عدل، والمرأة رضا».

وجاء في أدب الكاتب: ٤٠٣/٤٠٥ «(قال غيره: يقال: (بعير مُرْحان) إذا لم يصبه الجرب... الواحد والاثنان والمذكر والمؤنث فيه سواء... قال: والاسم إذا وصف بالمصدر كان واحده وجميعه سواء، وكذلك مذكره ومؤنثه، كان بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل، يقال: ماء غور، ومياه غور، أي: غائر، وإنما هذا مصدر غار الماء، يغور غوراً... ورجل عدل ورجال عدل».

وجاء في المجالس لثعلب: ٧٧/١: «قال أبو العباس في قوله: (سامراً تهجرون)، قال: وحد سامراً لأنه يقال: قوم سامر، ورجل سامر، مثل: قوم زَوْر، ورجل زَور».

وجاء فيه: ٧٣/١: «قال: ويقال رجل قنعان، أي يقنع به ويرضى برأيه، وامرأة قنعان ونسوة قنعان، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ورجل قنيع... ويقال امرأة قنيعة، والجمع قنعاء، وقنيعون، وللنساء قنائع وقد يثنى ويجمع...».

وانظر:المزهر: ٢٢٠/٢.

بل يقتصر فيه على السماع لما ذكره الشلوبين من حجج[١]، وأما مذهب السهيلي فالتكلف فيه واضح.

(١) لقد أيد أبو حيان الاقتصار على السماع في الارتشاف: ٤/ ١٩٦٠، وأجاز ابن مالك القياس. انظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٨٠.

مسألة (٨):
وزن (فَعُّول) في الأسماء

قال ثعلب: «وكل اسم على (فَعُّول) فهو مفتوح الأول إلا السُّبُّوح والقُدُّوس، فإن الضم فيهما أكثر، وقد يفتحان، وكذلك الذرُّوح لواحد الذراريح، بالضم وقد يفتح»(١).

قال الهروي: «وهما صفتان للَّه تعالى، والسبوح المنزه عن السوء، أي: المباعد عن كل ما لا ينبغي أن يوصف به، والقدوس: الطاهر المطهر عن الأدناس، وعن أن يكون له ولد... وهو دويبة طيارة حمراء منقطة بسواد وصُفرة شَبَهُ الزنبور»(٢).

العرض والدراسة:

مما سبق يظهر لنا أن ثعلباً وافق النحاة في أن كل اسم على (فَعُّول) فهو مفتوح الفاء، وذكر: (سَفُّود، كَلُّوب، سَمُّور، شَبُّوط، تَنُّور)(٣)،

---

(١) الفصيح: ٤٧.

(٢) الفصيح ومعه التلويح: ٤٧.

(٣) السفود: حديدة طويلة لها شعب معقفة، يُشك بها اللحم فيشوى.

الكلوب: حديدة مثل المنجل، طويلة لها مقبض خشب، تجر بها الأشياء من النار.

السمور: دابة برية مثل السنور، وهو حيوان من بلاد الروس يشبه النمس.

الشبوط: ضرب من السمك، لين الجلد، أبيض، يضرب إلى الطول، طيب الطعم.

=

واستثنى من ذلك الأسماء الثلاثة التي ذكرها، فقد ضمت، والفتح فيها جائز.

والظاهر أن ثعلباً وافق النحاة في أن هذه الأسماء تأتي على (فَعُول)، وجاء في المزهر: «فُعُّول: صفة فقط: سُبُّوح، وأثبت بعضهم فيه ذُرُّوحاً، فيكون اسماً، وفَعُّول: اسماً سَفُّود، وصفة: سَبُّوح»(١).

وهنا نجد أن (المفتوح) هو (الاسم)، و(المضموم) (صفة).

وجاء فيه أيضاً: «قال سيبويه: لم يأت في الكلام على فُعُّول اسم ولا صفة، قال ابن قتيبة: وقال غيره: قد جاء سُبُّوح، وقُدُّوس، وذُرُّوح، لواحد الذراريح.

وحكى سيبويه سَبُّوح وقَدُّوس (بالفتح)، وكان يقول في واحد الذراريح: ذرَحرَح»(٢).

أما سيبويه فقد قال:

«ويكون على(فَعُّولٍ) فيهما، فالاسم: سَفُّودٌ، وكَلُّوبٌ. والصفة: سَبُّوحٌ، وقَدُّوسٌ، ويكون على (فُعُّول)، قالوا: سُبُّوحٌ، وقُدُّوسٌ، وهما صفة،

=

التنور: كانون يخبزون به الخبز.

انظر: التصحيح: ٢٨١، واللسان: (س. ف. د)، (ك. ل. ب)، (س. م. ر)، (ش. ب. ط)، (ت. ن. ر).

(١) المزهر: ٢/ ١٩.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٥١، وانظر: أدب الكاتب: ٤٧٧ نفسه تقريباً.

وقد بينا... وليس في الكلام (فُعَّوْل)، ولا شيء من النحو لم نذكره»[١].

وقال: «وأما سَبُّوحاً قَدُّوساً ربَّ الملائكة والروح، فليس بمنزلة سبحان اللَّه؛ لأن السُّبوح والقُدُّوس اسم، ولكنه على قوله: أذكُرُ سُبُّوحاً قُدُّوساً»[٢].

وجا في المحكم: «وهو المتقدِّس، القُدُّوس، المقدَّس، ويقال: القَدُّوس. وقال اللحياني: المجتمع عليه في سُبُّوح قُدُّوس: الضم، قال: وإن فتحته جاز، ولا أدري كيف ذلك، وقد تقدم... قال، فأما الكلام في (فَعُّول) بعد هذا، فالفتح كالسَّمُّور والسَّفُّود»[٣].

الترجيح:

الظاهر لنا أن (فَعُّول)- بالفتح- هو ما جاء في الأسماء، أما ما ورد من الصفات كالسبوح والقدوس، فقد جاء بالضم للدلالة إلى أنه في الأصل من الصفات وجاز فيه الفتح.

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٧٥.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٢٧.

(٣) المحكم: ٦/ ١٣٨/ ١٣٩.

مسألة (٩):
(فُعُول) بين الاسمية والمصدرية

قال ثعلب: «وهو الوقود والطهور والوضوء والوَجور، تعني الاسم والمصدر بالضم»(١)، وقال: «وهو السحور والفطور والبرود، ونحو ذلك... وهو الوَلوع»(٢).

وقال الهروي شارحاً: «فالوَقود – بفتح الواو– اسم لما توقد به النار من حطب وغيره، فإذا ضممت الواو كان مصدراً، تقول: وَقدت النار تقد وُقوداً، أي: اشتعلت، والطَّهور – بفتح الطاء–: الماء الذي يتطهر به، أي يتوضأ ويغتسل وتزال به الأقذار والنجاسات، فإذا ضممت الطاء كان مصدراً، تقول: طَهَر الماء... والوَجور الدواء، تقول: وَجرت الصبي الدواء وأوجرته، واسمه الَوجور»(٣).

وقال الهروي: «... والبرود اسم لكل ما بَرَدت به شيئاً، ومنه قيل للكحل الذي تكحل به العين لتبرد من وجعها بَرُود»(٤)، و«اسم من أُولع بالشيء إذا لازمه وعاود فعله الولوع»(٥).

---

(١) الفصيح ٤٧.

(٢) السابق في (١).

(٣) التلويح مع الفصيح: ٤٧/٤٨.

(٤) السابق في (٣).

(٥) السابق في (٤).

العرض والدراسة:

١- مما سبق نلحظ أن ثعلباً ذهب إلى أن (فَعُول) – بالفتح– هو الاسم، وفُعُول – بالضم – هو المصدر، وقال قبل ذلك: «و منه تقول: وقعوا في صعودٍ وهبوطٍ من حدور...»[(١)]، وهو مصدر قياسي في (فَعَل) (يفعُل) من المتعدي[(٢)].

ولقد جاءت بعض المصادر على (فَعُول) – بفتح الفاء –، قال سيبويه: «هذا باب ما جاء من المصادر على (فَعُول) وذلك قولك: (تَوَضَّأْتُ وَضُوءاً حَسَناً)[(٣)]، و(أُوْلِعْتُ به وَلُوعَاً) وسمعنا من العرب من يقول: (وَقَدت النارَ وَقُوداً عالياً)، و(قَبِلَه قَبُولاً)، و(الوُقود) أكثر، و(الوَقُود) : الحطب»[(٤)] .

ولقد حكوا في المصادر التي جاءت على فَعُول: «وَلُوعا، قَبُولاً،

---

(١) الفصيح:٤٧، وينظر: النوادر لأبي زيد: ٢٠٠، ٢٠١ فمكان الصعود والهبوط بالفتح، والمصدر بالضم.

(٢) انظر: المخصص: ١٢٨/١٤ .

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٥١/١، الزاهر: ١٣٤/١.

(٤) الكتاب: ٤٢/٤،

- وانظر أيضًا في (الوقود) المصادر التالية: المقتضب: ١٢٥/٢، ١٢٨، ومعاني الزجاج: ١٠١/١، والمحكم: ٣٣٢/٦،والتفسير الكبير: م١ ج١٢١/٢، واللسان: (و، ق، د)، ودراسات في أسلوب القرآن: ق٢ ج٣/ ١٤٧.

طَهُوراً، وَضُوءاً، وَزُوعاً، لَغُوباً، وَقُوداً»[١] .

وحصرها بعضهم في خمسة مصادر:«قال أبو سعيد: هذه خمسة مصادر جاءت على (فُعول) لا نعلم أكثر منها»[٢]**، وهي ما جاء عن سيبويه**[٣] .

وقال الجوهري: «حكي عن أبي عمرو بن العلاء (القَبُول) بالفتح مصدر[٤]**، لم أسمع غيره، وزعم بعضهم أنه يقال في لغة: (الوَضوء) بالفتح للمصدر، و(الوَقود) كذلك، وقال بعضهم: (القَبُول) و (الوَلُوع) بالفتح، وهما مصدران شاذان، وما سواهما من المصادر فمبني على الضم»**[٥].

---

(١) انظر: المقتضب: ١٢٨/٢، والتحرير: ج١ ق٣٤٤/١، وروح المعاني: ٢٠٠/١، وإسفار الفصيح: ٦١٢/٢-٦١٣.

(٢) انظرالمخصص: ١٥٦/١٤، وشرح الشافية للرضي: ١٥٩/١، ١٦٠والمراد بأبي سعيد (السيرافي).

(٣) انظر: الكتاب: ٤٢/٤، وليس في كلام العرب: ٣٢٧ (حيث جعل المصدر بالضم، وبالفتح الحطب)، وكذلك إعراب ثلاثين سورة: ١٨٥.

(٤) انظر: الفصيح: ٤٨، وكذا ذكر الهروي عندما قال ثعلب: «هو حسن القبول»، أي: الرضاء، وهو مصدر قبل الشيء – بكسر الباء- يقبله – بفتحها – إذا رضيه.

(٥) الصحاح: (ق، ب، ل)، (و. ض. أ)، والمزهر: ٧٣/٢، وإسفار الفصيح: ٢/ ٦١٠-٦١٣.

وفي قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾(١).

جاء (فَعُول) اسماً(٢)،ولقد قرأ الجمهور بالفتح(٣) .

أما الإشكال فكان على قراءة (الضم)، وخرجها العلماء على وجوه، وللإيضاح سأورد بعض أقوالهم:

١- قال الأخفش: «(الوَقود): الحطب، و(الوُقود): الاتقاد، وهو الفعل(٤)، يقرأ (الوَقود) و(الوُقود) ، ويكون أن يعني بها الحطب، ويكون أن

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٢) قرأ عيسى بن عمر الهمداني – بالضم – تسمية بالمصدر.

وهذه القراءة – بالضم– وردت في مختصر شواذ ابن خالويه: ٤، وإعراب ثلاثين سورة نسبها لطلحة أيضاً: ١٨٥، وإعراب النحاس: ١/ ٢٠١، وإعراب القراءات الشواذ: ١/ ١٣٦، وروح المعاني: ١/ ٢٠١.

وقال في المحتسب: «قراءة الحسن بخلاف، ومجاهد وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني»: ١/ ٦٣، وانظر: البحر: ١/ ١٠٧.

(٣) انظر: التفسير الكبير: م١ ج١٢١/٢، والبحر: ١٠٧/١، وروح المعاني: ٢٠٠/١.

(٤) انظر: معاني الأخفش: ٥١/١، ومجاز القرآن: ٣٤/١، وإصلاح المنطق: ٣٣٢، وجامع البيان: ٢٤٤/١، وإعراب النحاس: ٢٠١/١، والأفعال لابن القوطية: ٣٠٠، والمشكل: ٨٣/١، والوسيط: ١٠٣/١ ونقل الكلام عن ابن السكيت،الجامع لأحكام القرآن: ٢٧٧/١،واللسان:(و،ق،د)،والتحرير والتنوير:ج١ ق٣٤٤/١،والتاج:٥٣٩/٢ .

يعني بها الفعل، ومثل ذلك (الوَضوء) وهو الماء، (الوُضوء) وهو الفعل، وزعموا أنهما لغتان في معنى واحد»[١] .

٢- وقال العكبري: «الجمهور على فتح الواو، هو الحطب، وقرئ بالضم، وهو لغة في الحطب ...، والجيد أن يكون مصدراً بمعنى: التوقد، ويكون الكلام على حذف مضاف تقديره توقدها واحتراق الناس، أو تلهب الناس، أو ذوو وقودها الناس»[٢] .

٣- وقال ابن عاشور: «(والوَقود) بفتح الواو: اسم لما يوقد به، وبالضم مصدر، وقيل بالعكس. وقال ابن عطية[٣]: ((حكي الضم والفتح في كل من الحطب والمصدر، وقياس (فَعُول) بفتح الفاء أنه اسم لما يفعل به (كالوَضوء ...) ... إلا سبعة ألفاظ وردت بالفتح للمصدر وهي: ... و(الوَقود)، والفتح هنا هو المتعين لأن المراد الاسم، وقُرئ بالضم في الشاذ، وذلك على اعتبار الضم مصدراً، أو على حذف مضاف أي: ذوو وقودها الناس»[٤].

ولقد خرجت قراءة الضم على ما يلي :

---

(١) معاني الأخفش: ٥١/١ .

(٢) التبيان: ٣٢، وينظر:إعراب القراءات الشواذ: ١٣٦/١، وهو نفس رأي ابن جني في المحتسب: ٦٣/١، وانظر: المحرر الوجيز: ١٤٦/١، عن ابن جني .

(٣) انظر: المحرر الوجيز: ١٤٥/١.

(٤) التحرير: ج١ ق٣٤٤/١، وكذا الدر: ١٥٥/١ .

١- أن يكون (الوُقود) مصدراً سمي به المفعول مبالغةً، ويكون المصدر يستعمل استعمال المجاز اللغوي، والمعنى: «اتقوا النار التي يتوقد بها، اتقوا النار الموقودة بالناس والحجارة»[١] .

٢- أن يكون (الوُقود) مصدراً جعل نفس التوقد مبالغةً في وصفهم بالعذاب[٢]، وهو ما أجازه الطيبي: من أن يكون المصدر وصفاً كما يقال: رجل عدل، وهنا المراد: اتقوا النار الوُقود[٣].

٣- أن يكون هناك حذف مضاف، إما من الأول، أي: أصحاب توقدها، وإما من الثاني، أي: يوقدها إحراق الناس، ثم أقيم المضاف إليه مقام المضاف بعد حذفه[٤]، وقيل: تقديره: توقدها واحتراق الناس، أو تلهب الناس، أو ذوو وقودها الناس[٥].

---

(١) التفسير الكبير: م١ ج٢/١٢١، وينظر:تفسير أبي السعود: ٦٧/١، وروح المعاني: ٢٠٠/١، وحاشية الجرجاني: ١/ ٢٥٠.١/٢٥٠، وحاشية الطيبي: ٤١٩ ر١.

(٢) انظر: الدر: ١٥٥/١، والبحر: ١٠٧/١، وحاشية الجرجاني: ٢٥٠/١، وروح المعاني: ٢٠٠/١ .

(٣) انظر: حاشية الطيبي: ٤١٩ ر١.

(٤) انظر: الدر: ١٥٥/١ .

(٥) انظر: التبيان: ٣٢، والبحر: ١٠٧/١، وروح المعاني: ٢٠٠/١، قال الألوسي: «فحمله على النار للمبالغة أو للتجوز أو للتشبيه، أو بتقدير مضاف».

الترجيح:

وبعد هذا العرض، فالأرجح –عندي– أن (الوُقود) لغةٌ، ويؤيده ما يلي:

١- ما جاء عن الأخفش أنه قال: «وحكي أن بعض العرب يجعل (الوَقود) و(الوُقود) جميعاً بمعنى: الحطب والمصدر، وذهب إلى أن الأول أكثر»[١]، وبه قال العكبري أيضاً[٢] .

٢- ما جاء مسموعاً فيه الضم، وقالوا: إنها مصادر والقياس الفتح[٣] .

٣- حكي أن بعض العرب يجعل المفتوح مصدراً،والمضموم اسماً فينعكس الحال[٤].

٤- ما كان لغة لا يمكن ردُّه.

ومع هذا فيمكن أن تكون مصدراً، وتخرج كما سبق . واللَّه أعلم بالصواب.

• انظرالمصادر التالية في الوقود: إعراب النحاس: ٢٠١/١، والدر المصون: ١٥٥/١، والتحرير: ج١ ق٣٤٤/١، " ولقد قال الكسائي والأخفش سعيد: (الوَقود) بفتح الواو: الحطب، (الوُقود) بضمها الفعل، قال أبو جعفر: يجب على هذا ألا يقرأ إلا (وَقودها) بفتح الواو، لأن المعنى: حطبها"

(١)المعاني للأخفش: ٥١/١.

(٢) انظر: التبيان: ١٣٢، وإعراب القراءات الشواذ: ١/ ١٣٦ .

(٣) انظر: التحرير: ح ١ ق٣٤٤/١، وروح المعاني: ٢٠٠/١ .

(٤) انظر: المصدرين السابقين في (٣).

مسألة (١٠)
(مِفعَل) من أوزان اسم الآلة القياسية

قال ثعلب: «ومنه كل اسم في أوله ميم مما يُنْقَل ويُعملُ به، فهو مكسور الأول، من ذلك: مِلْحَفة، ومِلْحَف، ومطرَقة ومِطرَق ومِرْوحة ومِرْوَح، ومِرآة ... إلا أحرفاً جئن نوادر بالضم، وهُنَّ: مُدْهُن، ومُنْخُل، ومُسعط[١]، ومُدُق ومُكحُلة...»[٢].

العرض والدراسة:

مما سبق نرى أن ثعلبًا نص على أن من أوزان اسم الآلة (مِفْعَل ومِفعَلة)، وهذا الوزن قياسي، وأما (مُفْعُل) فهو من الأوزان النادرة عنده، ولقد عبر الفراء عن مفهوم اسم الآلة بقوله: «وما كان مما يعمل بها من الآلة»[٣]، وعبر عنه سيبويه بقوله: «وكل شيء يعالج به»[٤].

وفي هذا قال الفراء: «وما كان مما يعمل به من الآلة مثل المِرْوحة والمطرقة، وأشباه ذلك مما تكون فيه الهاء أو لا تكون، فهو مكسور الميم منصوب العين، مثل: المِدْرع، والملحف، والمطرق وأشباه ذلك، إلا أنهم

---

(١) المُسْعُط: لما يجعل فيه السعوط، وهودواء أو دهن يُسَعَّط به العليل، أو الصبي في أنفه. أي: يجعل فيه. انظر: التلويح مع الفصيح: ٥٣، وتصحيح الفصيح: ٣٠٩-٣١٠.

(٢) الفصيح: ٥٢، ٥٣.

(٣) معاني القرآن: ١٥١/٢.

(٤) الكتاب: ٩٤/٤.

قالوا: المَطهرة والمِطهرة، والمَرْقاة والمِرقاة، والمَسقاة والمِسْقاة، فمن كسرها شبهها بالآلة التي يعمل بها، ومن فتح قال: هذا موضع يُفعل فيه، فجعله مخالفاً ففتح الميم؛ ألا ترى أن المروحة وأشباهها آلة يعمل بها، وأن المطهرة والمرقاة في موضعهما لا تزولان يعمل فيهما»(١).

وقال الفراء: «وقد قالت العرب في أحرف فضموا الميم والعين، وكسروا الميم والعين جميعاً، فمما ضموا عينه وميمه، قولهم: مُكحُلة، ومُسْعُط، ومُدْهُن، ومُدُق، ومما كسروا ميمه وعينه: مِنْخِر، ومِنْتِن»(٢).

وهنا نرى أن ثعلباً وافق الفراء، ونقل كلامه نفسه في المعاني، إلا أنه لم يشر إلى التفريق الدقيق الذي ذكره الفراء في نصه السابق، ولقد تناقل بعض العلماء هذا التفريق، وأبدوا إعجابهم به(٣).

وممن أوضح هذا الفرق التفتازاني في شرحه على العزي، حيث قال: «إن المرْقاة والمسقاة والمطهرة، لها اعتباران: أحدهما: أنها أمكنة، فإن السلم مكان الرقي من حيث إن الرقي فيه، والآخر: أنها آلة؛ لأن السلم آلة الرقي، فمن نظر إلى الأولى فتح الميم، ومن نظر إلى الثاني كسرها، فالمفتوح والمكسور إنما يقالان لشيء واحد، ولكن النظر مختلف»(٤).

---

(١) المعاني: ١٥١/٢، وانظر: أدب الكاتب: ٤٤٨.

(٢) المعاني: ١٥٢/٢.

(٣) انظر: شرح درة الغواص: ٢٠٢، ودرة الخواص للحريري: ٢٠٢، ٢١٣، ورسالة بعنوان: جهود الفراء الصرفية: ١٥٧.

(٤) شرح التفتازاني: ١٩٠، وينظر: الرسالة السابقة: ١٥٧، وتصحيح الفصيح: ٣٠٦ وما بعدها.

الترجيح:

ممـا سـبق نلحـظ أن الـوزن القياسـي لاسـم الآلـة هـو (مِفْعَـل) و(مِفَعَلـة)، ولقد وردت ألفاظ بفتح الميم: (مَفْعَلـة ومَفعَل)، وخرجت علـى أنهـا اسم للمكـان، وأمـا مـا جـاء مـن اسـم الآلـة علـى وزن (مُفْعُل) وهـي كلمات محصورة، فقد خرجها الصرفيون على الشذوذ(١).

(١) انظر: الكتاب: ٤/٩١، ٢٧٣، ومعاني القرآن للفراء: ٢/١٥٢، وتصحيح الفصيح: ٣٠٦-٣٠٩، والممتع في التصريف: ١/٧٨ ، وشرح الزمخشري على الفصيح: ٢/ ٤٦٤.

مسألة (١١):
الحركة والسكون فرق بين الفاعل والمفعول

قال ثعلب: «ورجل لُعَنَة: إذا كان يلعن الناس، ولُعْنَة: إذا كان يُلْعَن، وكذلك ضُحَكَة، وضُحْكَة، وهُزَأة وهُزْءة، ونحو ذلك»[١].

قال صاحب التلويح: «هذا قياسه، ففتح ثاني هذه الثلاثة الأحرف دلالة على الفاعل، وسكونه دلالة على المفعول به»[٢].

العرض والدراسة:

للإيضاح سنورد قول الزمخشري الذي قال: «اعلم أن فُعَلَة وفُعْلة، هما وصفان في هذا الباب[٣]، فَفُعَلَة – بفتح العين – الفاعل وفُعْلَة – بسكون العين – المفعول، كقولك: (ضُحَكة) إذا هو يضحك من الناس و(ضُحْكَة) إذا كان منه يُضحك، وهذا من لطيف حكمة كلام العرب، فرقوا بين الفاعل والمفعول بالحركة والسكون، كقولك: هُزَأَة وهُزْءَة...»[٤].

---

(١) الفصيح: ٦١، وينظر أيضاً: ٤٢، ١٣، وكلام ثعلب نفسه في: إصلاح المنطق: ٢٨٦، والنوادر لأبي زيد: ١٣٤، وشرح اللخمي: ١٣٤، والمزهر: ١/ ٣٣٦.

(٢) التلويح مع الفصيح للهروي: ٦١.

(٣) انظر: شرح الفصيح: ٢/ ٥١٦، ٥١٧.

(٤) شرح الفصيح: ٢/ ٤٠٣.

وقال:«ومن قال خُدَعة فإنه بمعنى الفاعل، إلا أنه للمبالغة، وهذا هو الفرق في الوصف بين فُعَلة وفُعْلة ،فإذا كان فُعْلة يكون وصفاً للمفعول به وهذا قياس مطرد...»(١).

ولقد اعترض ابن درستويه على ثعلب؛ لأنه أورد هذه الكلمات في هذا المكان، وقال:«وأما قوله: التُّخَمَة... وهي اللُّقطة، فهذه كلها بناء آخر سوى ما تقدم، والعرب تضم أولها وتفتح الثاني على مثال: فُعَلَة؛ لأنها بناء ما كَثُر منه الفعل كالضُّحَكَة للكثير الضحك، والهُزَأة للكثير الهُزء، والعامة تسكن الثاني، وكان يجب أن يذكر هذا في باب ما تسكنه العامة، وهو مفتوح لا في هذا الباب»(٢).

ثم قال: «وأما الخليل فذكر أن اللُّقْطة ساكنة القاف اسم لما يوجد مُلقى، فيؤخذ من صبي أو غير ذلك، وأن اللُّقَطَة بفتح القاف: هو الرجل اللَّقاطة للأشياء البيَّاع للُقاطات لملتقطها، والقياس ما قال الخليل، وهو الصواب؛ لأن فُعْلة ساكنة العين، هو اسم ما يفعل به كاللُّعْبة، لما يلعب به، والسُّخرة لما يسخر به، والضُحْكة للكثير الضحك، والعامة على الصواب في تسكين القاف من اللُّقْطَة،... وما اختاره ثعلب وغيره خطأ؛ لأن هذا الباب كله على ما شرحنا، من فتح من كثر منه الفعل، وتسكين ما فُعِل به، ولم يكثر منه فِعْل، وذلك بإجماع النحويين واللغويين، ولأن القياس يوجب تحريك ما فيه مبالغة للدلالة على كثرة الفعل، والفرق بينه وبين ما خالفه»(٣).

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٤٠٣.

(٢) التصحيح: ٣٥٠.

(٣) المصدر السابق ٣٥١.

الترجيح:

ومما سبق سيتضح لنا أن ابن درستويه وغيره من النحاة واللغويين أيدوا ثعلباً في أن السكون يدل على المفعول، والفتح يدل على الفاعل إذا كان الوصف على وزن (فُعَلَة)[١]، وأما الاسم فإن ابن درستويه وافق الخليل وخالف ثعلبًا وغيره من النحاة في أن (الفُعلَة)، فالفتح دليل على المبالغة والكثرة في الفعل الذي يقوم به، وأما السكون فهو دليل على الاسم الذي يحدث الفعل به أو يقع عليه الفعل.

(فاللُعبة) إذا كان اسماً بالفتح أي: كثير اللعب، وبالسكون أي: المراد ما يلعب به.

وما يؤيد صحة ما ذهب إليه ثعلب في الوصف ما ذكره الزمخشري: «واعلم أن فُعَلَة لا يجوز تسكين عينها إذا تغير المعنى، فإذا لم يتغير معناه جاز تسكينها، كقولك: رجل نُكَحَة، وطُلَقَة ونُوَمة، هذا عن الكسائي...»[٢].

وقال اللخمي مؤيداً: «وهذا هو الصحيح؛ لأن فُعْلَة من أسماء المفعول، وبتحريك العين من صفات الفاعل،...، يقال للفاعل من هذا الباب بالحركة وللمفعول بالإسكان، ذلك أن المفعول فرع، والفاعل أصل، والفروع أثقل من الأصول فخففت بالتسكين»(٣).

---

(١) انظر: أدب الكاتب: ٢٥٦.

(٢) شرح الزمخشري: ٢/ ٥١٧.

(٣) شرح اللخمي: ١٨٨، وانظر: أدب الكاتب: ٢٥٦.

مسألة (١٢):
الفرق بين المصدر واسم المصدر أو الاسم

قال ثعلب: «والخِطْبة المصدر، والخُطْبة اسم المخطوب به»[١].

وقال: « الرِّعي: اسم المكان، الرَّعي المصدر»[٢].

وقال:«وتقول: حَسَبت الحِساب أحْسُبه حَسْباً وحُسباناً، والحساب الاسم»[٣].

وقال: «وأساء سمعاً فأساء جابة»[٤].

العرض والدراسة:

وللتوضيح سأذكر ما قاله ابن درستويه: «وأما قوله: والخِطبة المصدر، والخُطبة اسم المخطوب به، فليس واحد من هذين بمصدر لقولك: خَطَب يخطب، ولكنها اسمان يوضعان موضع المصدر؛ لأن مصدر هذا الفعل غير مستعمل، ولكنه مستغنىً عنه بغيره، فأما الخِطبة بالكسر، فاسم ما يخطب به في النكاح وغيره كما أن الخطبة بالضم: ما يخطب به في كل شيء،... ولو استعمل مصدر فعله على قياس العربية لخرج ما لا يتعدى فِعله على (فعُول) كقولك: خطب خطوباً، ولكان مصدر المتعدي منه على (الفَعْل)، كقولك: خطبت المرأة خطباً، ولكن ترك استعمال ذلك لئلا يلتبس

---

(١) الفصيح: ٦٣.

(٢) المصدر السابق: ٥٠.

(٣) المصدر السابق: ٣٠.

(٤) المصدر السابق: ٧٩، وهذا من الأمثال: جمهرة الأمثال: ١/٢٥، ٥٠٤.

بغيره، ووضع موضعه ما يغني عنه، ولا يلتبس بشيء، والعامة تقول في الوجهين: الخُطبة بالضم وليس بخطأ؛ لأن المضموم اسم لكل ما يخطب به، وإن كان المكسور للنكاح خاصة، ولولا طلب الفرق لمخالفة الحركات لكان الكسر يجوز في كل ذلك بمعنى الهيئة والنوع، والضم فيها لغير ذلك...»(١).

قال ابن درستويه: «وأما قوله: حسبت الحساب... فإن معنى حسبت الحساب كمعنى: عددت أعد، فلذلك جاء على فعلت، وجاء مصدره على (حَسْباً) أيضاً ... وأما الحساب الذي ذكر أنه اسم فمثل: الكتاب، وقيل: حُسباناً كما قيل: قنيته قُنياناً ... وقد يكون الحِساب مصدراً كالمحاسبة من حاسبته، وقد يقال: حسبت حسابه بالهاء أيضاً، كما يقال: كتبت كتابة»(٢).

وقال: «وأما قوله: ... فإن الجابة اسم للجواب، كالطاعة والطاقة، وليس واحد منها بمصدر، وإنما المصدر من ذلك كله: الإجابة والإطاعة والإطاقة، والجواب أيضاً اسم يوضع موضع الإجابة ... والعامة تقول: أسرع إجابة، وهو صواب أيضاً، وأصل هذا من قولهم: جاب يجوب البلاد، أي: قطعها طوافاً، وذلك أن الجواب هو ما يرجع من المجيب إلى السائل»(٣).

ومما سبق نجد أنهم فرقوا بين المصدر والاسم الموضوع مكانه:

---

(١) تصحيح الفصيح: ٣٦٥/٣٦٦.

(٢) المصدر السابق: ١٩٢.

(٣) تصحيح الفصيح:٤٥٣.

فالخُطبة والخِطبة اسم مصدر من الفعل (خَطَب).

والرَّعي هوَ المصدر، يقال: (رَعَيْتُ الشيء رَعْياً)[١].

والحِساب قد يكون أيضاً اسم مصدر من الفعل (حَسَب).

وكذلك جَابة اسم مصدر من الفعل (أجاب)؛ لأن مصدره إجابة[٢].

ولقد سمى هذا الباب (اسم المصدر) بباب: (ما جاء فيه المصدر على غير صدر) أي: على غير الفعل المذكور معه، وهو من تسمية الكوفيين[٣].

ومع أن النحاة عندما فرقوا بين المصدر واسم المصدر تباينت تعريفاتهم[٤]، ولكنهم اتفقوا على دلالة المصدر واسمه على الحدث مجرداً من الزمان[٥]. وعرفوا الاسم «بأنه ما ساواه في المعنى والشياع ... وخالفه بخلوه لفظاً أو تقديراً دون عوض من بعض ما في الفعل، كوضوء وغَسْل ... وحق المصدر أن يتضمن حروف الفعل بمساواة، كقولك: توضأت توضؤاً...»[٦].

---

(١) انظر: الأفعال: ١٠٦، ٩٨، واللسان (ر. ع. ى).

(٢) انظر: شرح اللخمي: ٢٧٧.

(٣) انظر: هامش أدب الكاتب: ٥١٠.

(٤) انظر: معاني الفراء: ٦٢/٢، والأمالي النحوية: ٣٩٥/٢، والتصريح: ٣٢٤/١، والصبان: ١١٤/٢-١١٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١٢١/٣، ١٢٢.

(٦) المصدر السابق ١٢١/٣، ١٢٢.

ومن الجدير بالذكر أن التفرقة بين المصدر واسم المصدر هو مذهب المتأخرين، أما المتقدمون فلا يفرقون بينهما[١]، والعلماء القدامى لا يميزون في المصطلحات بين المصدر واسم المصدر، بل يطلقون على كليهما المصادر، قال ابن قتيبة:«وإنما تجيء هذه المصادر مخالفة للأفعال؛ لأن الأفعال –وإن اختلفت أبنيتها– فهي واحدة في المعنى»[٢].

الترجيح:

والظاهر لنا أن ما ذهب إليه ثعلب صحيح، ويؤيِّده ما يلي:

١– جاء في الأفعال: «وخطبت القوم خُطبة، والمرأة خِطبة»[٣].

٢– جاء في الأفعال: «حَسَبْت الشيء حِساباً وحُسباناً: عددته»[٤].

٣– جاء في الأفعال: «وأجاب رد الجواب»[٥].

٤– جاء في اللسان: «وحَسَب الشيء يحسُبه بالضم، حَسْباً وحِساباً وحِسابة»[٦]، والحِسَاب: الكثير، وجاء في التهذيب: «حَسِبت الشيء

---

(١) انظر: المغني الجديد: ٢١٢، بدون تصريح، وتيسير الصرف ٣٤، والنحو الوافي: ٣/٢١٠.

(٢) أدب الكاتب:٥١٠/٥١١.

(٣) الأفعال لابن القوطية: ٣٥.

(٤) المصدر السابق ٤١.

(٥) المصدر السابق ٥١.

(٦) اللسان: (ح. س. ب).

أحسَبُه حِساباً، وحَسَبْتُ الشيء أحسُبه حِساباً وحُسباناً»[١].

وفيه:«والحُسبان: الحِساب».

وجاء في اللسان: «الليث: والخُطبة مَصْدر الخطيب، وخطب الخاطِب على المنبر، واختطب يختطب خطابةً، واسم الكلام: الخُطبة، قال أبو منصور: والذي قال الليث: إن الخُطبة مصدر الخَطيب، لا يجوز على وجه واحد، وهو أن الخُطبة اسم للكلام، الذي يتكلم به الخطيب، فيوضع موضع المصدر...»[٢].

جاء في اللسان: «قال الفراء: يقال: إنها التلبية، والمصدر الإجابة، والاسم الجابة بمنزلة الطاعة والطاقة»[٣].

وفيه:«وتقول: أجابه عن سؤاله، وقد أجابه إجابة وإجاباً وجواباً وجابةً»[٤].

فالمصدر من أجاب إجابة، والاسم: جواباً وجابة (ومجوبة)[٥].

وجاء في كتاب الجواليقي في رده على مآخذ الزجاج على ثعلب مايلي:

«قال الزجاج: «والحُلم ليس بمصدر، وإنما هو اسم ...»، والحَسْب

---

(١) المصدر السابق (ح. س. ب) ، وكذاالتهذيب: (ح. س. ب) .

(٢)اللسان (خ. ط. ب)، وانظر: التهذيب (خ. ط. ب).

(٣) اللسان (ج. و. ب).

(٤) المصدر السابق (ج. و. ب).

(٥) انظر: المصدر السابق(ج. و. ب)، والأخيرة عن ابن جني.

المصدر والحساب الاسم»[١].

وقال الجواليقي: «فأما الحلم فهو مصدر واسم، وفيه لغتان، حُلْم وحُلُم، وإذا توالت الضمتان في اسم كان لك أن تخفف ... فهو كما ذكر أبو العباس، وليس كل فعل يكون له مصدر واسم، فمن الأفعال ما يكون اسمها ومصدرها واحداً، نحو: كفر كفراً، وعلم علماً، وقتل قتلاً، وإذا كان للفعل مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر، ألا ترى أنك تقول: حَسَبْت الشيء أحسَبُه حَسْباً وحُسْباناً وحِساباً، والحسب إليك لم يجز، وأنت تريد الحساب، وهذا مخالفة لسائر النحويين في تجويز أن يوضع الاسم موضع المصدر.

قال القطامي[٢]:

أكفراً بعدَ رد الموتِ عني وبعَد عطائك المائةِ الرتاعا[٣]

فهذا وضع الاسم موضع المصدر، وأعمله في الاسم كما يعمل المصدر، فدل على أنه بمنزلته، ولذلك قالوا:

أجبته جابة، وأطعته طاعة، وُضِعا موضع الإجابة والإطاعة، وفي المثل: ساء سمعاً فأساء جابة.

وقد يقام اسم الفاعل مقام المصدر في قولهم: قم قائماً، أي: قم

---

(١) الرد للجواليقي: ٢٤.

(٢) هو عمير بن شييم من بني تغلب، انظر في ترجمته الشعر والشعراء: ٤٨٦.

(٣) البيت في ديوانه: ٤١، واللسان (م. ع. ي) والشعر والشعراء: ٤٨٦، والمخصص: ١٥/ ١٧٦.

قياماً، فإذا جاز أن يوضع اسم الفاعل موضع المصدر، كان وضع الاسم موضع المصدر، أولى»[١].

(١) الرد للجواليقي: ٢٥/٢٦.

مسألة (١٣)
الهاء من علامات التأنيث عند الكوفيين

قال ثعلب: «باب ما يقال للأنثى بغير هاء»[١]، وتكرر استخدام الهاء للتأنيث في كثير من أبواب الكتاب.

العرض والدراسة:

يرى ثعلب أسوة بالكوفيين أن (الهاء) أصل، و(التاء) فرع عليها، وأما البصريون فالتاء عندهم أصل، والفرع (الهاء).

ولقد اعترض ابن درستويه على ثعلب بقوله: «اعلموا أن قوله: مايقال للمؤنث بغير هاء، كلام غير صحيح؛ لأن المؤنث لايقال: فعله بالهاء أصلاً،وإنما يقال بالتاء ...»[٢].

وأما حجة ابن درستويه والبصريين[٣] فهي كالآتي:

١- أننا لا نقول: فِعله بالهاء أصلاً، وإنما يقال بالتاء، نحو: قامت وقعدت.

٢- أن الاسم علامة التأنيث فيه التاء التي لا تظهر في الإدراج والإضافة، مثل قولك: رحمتك ورأفتك، ونعمة الملوك.

---

(١) الفصيح: ٧١.

(٢) تصحيح الفصيح: ٤١١- ٤٢٤.

(٣) انظر: المصدر السابق، وشرح اللخمي على الفصيح: ٢٣٦، والتكملة للفارسي: ٣٠٣، والمخصص: ١٦/ ٨٣، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٤٩/ ١٥٠، والكتاب: ٤/ ١٦٦/ ١٦٧، ٣٨.

٣- أن الهاء بدل من التاء في حال الوقف خاصة؛ ليفصلوا بين الأصلية وبين التي للتأنيث، ويدل على ذلك أن علامة التأنيث في الفعل التاء وحدها، ولا يبدل منها في الفعل الهاء لانفصال الفعل من الاسم بالبناء وغيره.

٤- أن التاء تكون في الوصل دون الوقف، والهاء في الوقف دون الوصل.

وأما الكوفيون، فقد قال الفراء في ذلك:

«للمؤنث علامات ثلاث: منها الهاء التي قد تكون فرقاً بين المذكر والمؤنث، مثل: فلان وفلانة، وقائم وقائمة...»[١].

وقال السجستاني: «وألحقوا في أكثر المؤنث من الأسماء والصفات إحدى علامات التأنيث الثلاث: الهاء التي إذا اتصلت بما بعدها صارت تاءً...»[٢].

وجاء في شرح الشافية للرضي: «وقال ثعلب: إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل، وإنما قلبت تاء في الوصل؛ إذ لو خليت بحالها هاءً لقيل: (رأيت شجرهاً) بالتنوين، وكان التنوين يقلب في الوقف ألفاً، كما في (زيداً)، فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث، فقلبت في الوصل تاءً لذلك، ثم لما جيءإلى الوقف رجعت إلى أصلها وهو الهاء، وإنما لم يقلب التنوين

- التاء علامة التأنيث عند البصريين، انظر: البلغة في الفرق بين المذكر و المؤنث: ٦٣، ٦٤.

(١) المذكر والمؤنث للفراء: ٥٧، وينظر: المذكر والمؤنث للأنباري: ١/ ١٤.

(٢) المذكر والمؤنث للسجستاني: ٢٦.

عند سيبويه ألفاً بعد قلب التاء هاءً خوفاً من اللبس أيضاً كما قلنا، وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقفون على الاسمية أيضاً بالتاء...»[١].

«والظاهر أن هؤلاء لا يقولون في النصب: (رأيت أمتاً) كزيدا بألف، بل (رأيت أمَتْ)، كما في قوله:(وكادت الحرة أن تدعى أمتْ)، وذلك لحمله على (أمهْ) بالهاء؛ فإنه هو الأصل في الوقف»[٢].

الترجيح:

والظاهر لي أنه لا فرق بين كون المصطلح قد اختلف عند البصريين والكوفيين، فالهاء المراد بها عندهم تاء التأنيث، ولكنهم استخدموا الهاء؛ لأنها حين الوقف تبدل إلى الهاء.

ويؤكد ذلك ما يلي:

١- قال ابن جني عند كلامه عن (بنت، وأخت): «ويدل أيضاً على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة، وذلك نحو: ابنة وبنت، فالصيغة في (بنت) قامت مقام الهاء في (ابنة)، فكما أن الهاء علم تأنيث لا محالة، فكذلك صيغة (بنت) علم تأنيثها...»[٣].

٢- قال ابن سيده: «العَلامةُ التي تَلْحَق الأسماءَ للتأنيث علامتانِ متَّفِقتان بكونهما عَلامتَيْ تأنيثٍ، ومُخْتَلفتان في الصورة، فإحداهما أَلِفٌ، والأُخْرَى هاء، وإن شئت قلت: تاء، وهي التاء التي تُقْلَب في الوقْف

---

(١) شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٩.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٩٠.

(٣) سر صناعة الإعراب: ١/ ١٥٠.

هاءً في أكثر الاستعمال؛ لأن ناساً يَدَعُون التاءَ في الوقف على حالها في الوصل ...»[١].

٣- **جاء في النحو الوافي: «...أن قولنا: التاء الزائدة في آخر الاسم للدلالة على التأنيث، أنسب وأدق من غيره، فبعض النحاة يقتصر على تسميتها: (تاء التأنيث المتحركة المتأخرة)، وبعضهم يسميها: (هاء التأنيث)، وعلى كل منهما اعتراض؛ قال الصبان ...«قال في التصريح: الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء. وتكتب مجرورة (أي: متسعة مفتوحة)، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة»**[٢].

وعندما ذكر الدكتور الحلواني علامات التأنيث سماها: «التاء التي تنقلب هاءً في الوقف»[٣].

---

(١) المخصص: ١٦/ ٨٣، ومن ذلك أي ترك التاء على حالها في الوقف:

بَـلْ جَـوْزِ تَيْهـاءَ كَظَهْـرِ الحَجَفَـتْ

وقولهم: لَـــــيْسَ عِنْـــــدَنَا عَرَبِيَّـــــتْ

وقولهم: اللَّـــهُ أنْجَـــاكَ بكَفَّـــي مَسْـــلَمَتْ

انظر: الخصائص: ١/ ٣٠٤، ٢/ ٥٦٣/ ٥٦٢، وشرح الشافية: ٢/ ٢٨٩، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٥٩/ ١٦٠، والمخصص: ١٦/ ٨٤، واللسان، (ما).

(٢) النحو الوافي (حاشية: ٤/ ٢٣٦)، (٤/ ٥٩٠)، وينظر:حاشية الصبان ٨٥/١.

(٣) المغني الجديد: ٤٤٠/ ٤٣٤.

مسألة (١٤):
(من جمع الثلاثي محذوف اللام)

قال ثعلب: «جمع الماء مياه، والقليلة: أمواه، وجمع الشفة: شفاه، وجمع الشاه: شياه، والعضاه: شجر، الواحدة: عضه، وجمع الاست: أستاه بفتح الألف، وينشد هذا البيت لعمران بن حطان السدوسي[١]:

وليس لعيشنا هذا مهاهُ وليست دارنا الدنيا بدار[٢]

الهاء في كل هذا صحيحة أصلية، والمهاهُ: الطراوة والنضارة»[٣][٤].

---

(١) هو: عمران بن حطان السدوسي، خطيب وشاعر من زعماء الخوارج، ت ٨٩هـ. انظر: اللسان: (م. هـ. هـ)، والأعلام: ٥/٧٠.

(٢) البيت في الكتاب: ٣/ ٤٨٨، والمقتضب: ٢/ ٢٨٨، ٤/ ٢٧٧، وتصحيح الفصيح: ٤٣٥، والمخصص: ٤/ ١٠٧، وشرح الفصيح للخمي: ٢٥٠، ومقاييس المقصور والممدود للفارسي: ٣٢، وشرح المفصل: ٣/ ١٣٦، واللسان: (مهه)، وشرح أبيات الكتاب: ٢/ ٢٤٢، والمهاه – بالهاء–: الرقة والحسن، أما بالتاء فهو مقلوب من الأصل (الهاء)، وزنه (فلعة)، وتقديره: مهوة، لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً» انظر: اللسان (م. هـ. هـ).

(٣) وقال الهروي في التلويح: وهو: الحسن واللذة، وقيل: الطراوة والحسن. انظر: التلويح: ٧٤.

(٤) الفصيح: ٧٣– ٧٤.

العرض والدراسة:

إن هذه الكلمات محذوفة اللام، فماء تصغر على مُوَيْه، ردوا الهاء كما ردوا حين قالوا: مياه وأمواه[١]، ومن ذلك أيضاً شفة، فتصغيرها على شُفيهة، وجمعوا شفاه، فهي محذوفة اللام بدليل شافهت[٢]، ومنها عضة، وتصغيرها على عُضَيْهة، وتجمع على عضاه، ومنهم من يقول في التصغير: عُضَيَّة، يجعلها من عضَّيْت[٣]، ومنها: الإست، وتصغيرها: سُتيهة، فردت اللام وهي الهاء، والتاء العين بمنزلة نون ابن[٤]، ومنها مهاه، فهي غير (مهاة) المقلوبة، وأصلها (ماهة)، وسميت بذلك للماء الذي عليها، والبريق الذي فيها، وتطلق على (البلُّورة)[٥]، وأما (مهاه)

---

(١) انظر: الكتاب: ٣/ ٤٥٣، والمنصف: ٢/ ٥٠، والمخصص: ١٤/ ١٠٦، ونسب هذا الرأي للخليل في العين.

(٢) انظر: الكتاب: ٣/ ٤٥١.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٤٥٢.

وجاء في مجالس ثعلب: ٢/ ٤٠٣: «شفة: أصلها شفهة، وشِفاه، جمع على الأصل،... وأصل عضة عضهة، فمن قال: عضوة، قال: عضوات، ومن قال: عضهة، مثل عضهة بشفة، ويجمع بالهاء على الأصل، مثل: شفاه، وعضوات مثل شفوات».

(٤) انظر: الكتاب: ٣/ ٤٥١/ ٤٥٠، والمنصف: ٢/ ١٤٩، والممتع في التصريف: ٢/ ٦٢٥.

(٥) انظر: المنصف: ٢٠/ ١٥٠، وشرح اللخمي: ١/ ٢٥١ /١١١-١١٢، وشرح =

فمعناها: (البقرة، أو الحسن والنضارة[١]، وذهب ابن الأثير إلى أن المَهَهُ والمَهَاهُ: الشيء الحقير اليسير[٢].

من العرض السابق نلحظ أن ثعلباً يرى الهاء هنا أصلية، وأن الهمزة منقلبة عن الهاء، وهذا ما ارتضاه معظم النحاة[٣].

ومن تأكيده على رواية هذا البيت بـ(الهاء) نرد على أن (مهاه) هنا بالهاء، وليست بالتاء، فليس هنا قلب؛ لأنهم قالوا إن (مهاة) فيها قلب، وهي بمعنى البلور.

ويؤكد ذلك ما جاء في شرح مقصورة ابن دريد: «والمهاة أيضاً، البلورة، والعرب تشبه المرأة بها في البياض...»[٤].

=

المقصورة: ١/ ١١١، ١١٢.

(١) انظر: اللسان (م. هـ. هـ)، والفوائد المحصور في شرح المقصورة للخمي: ١/ ١١٢.

(٢) انظر: اللسان (م. هـ. هـ).

(٣) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٨٥، والمنصف: ٢/ ١٥١، ١٥٠، والمسائل الحلبيات: ٣٩، ومقاييس المقصور والممدود للفارسي: ٣٢.

- جاء في الكتاب:٣/ ٥٨٥: «ونظيرها من الياء قول بعض العرب: مُهاةٌ ومُهىً، وهو ماء الفحل في رَحِمِ الناقة وكل ما كان (فُعَلاً)، فيجمع عليه، وهو (فُعَلة)».

(٤) الفوائد المحصورة في شرح المقصورة للخمي:١/١١٢.

وقال الدكتور عبد الخالق عضيمة: «المهاة: الصفا والرقة، وقال الأعلم: هو بالهاء، وروايته بالتاء تصحيف، وقال السيوطي: (مهاه) وزنها (فعال)، ولامها (هاء)، أي: صفاء ورونق ومنظر جميل، يقال: وجه له مهاه، هذا قول النحويين، وقال الأصمعي: (مهاة) بالتاء بوزن فعلة[١] كحصاة، والمهاة: البلق، والبقرة الوحشية، وقيل: لونه أيضاً بمعنى الصفاء والورنق، وفي اللسان: قال ابن بري: الأصمعي برواية (مهاة) وهو مقلوب من (الماء)»[٢].

وقال المبرد في كتابه "الكامل": «قال أبو العباس: النحويون يُثبتون الهاء في الوصل، فيقولون: مهاه. وتقديره: (فَعال). ومعناه اللمع والبهاء...»[٣].

وقال ابن درستويه معترضاً على ثعلب في قوله في آخر هذا الباب:"إن الهاء في كل هذا صحيحة،((وأما قوله:... فخطأ؛ لأن الهاءات كلها في المؤنث وغير المؤنث صحيحة، أصليها وزائدها؛ لأن الهاء التي هي بدل من تاء التأنيث أيضاً صحيحة غير أصلية»[٤].

ولقد رد محقق كتاب تصحيح الفصيح على ابن درستويه لتخطئته ثعلب؛ لأنه لم يكن يقصد أن (الهاء) هنا أصلية، فقد قال: «جمع فيها ثعلب بين اللفظين، صحيحة وأصلية، فلعل هذا من تحامل الشارح على

---

(١) في اللسان: (فلعة)، وليست (فعلة).

(٢) حاشية المقتضب: ٢/ ٢٨٨، وانظر: ٤/ ٢٧٧، واللسان: (م. هـ. ه).

(٣) الكامل: ٢/ ١٠٢٢.

(٤) تصحيح الفصيح: ٤٣٦ (الهامش).

ثعلب للخلاف المذهبي بينهما، أو أتى بذلك من قبل اختلاف نسخ الفصيح ذاته»[١].

الترجيح:

والظاهر أن ما ذهب إليه ثعلب هو الصواب، ويؤكده قول ابن جني: «إن (أمهاهُ) مقلوب من (أماهه)، أي: أكسبه ماء، لِسَنِّه إياه على الحجر؛ فقدم اللام وأخر العين، وهو على: (أفْلَعَه)،... وكذلك (مَهَاةٌ) إنما هي مقلوبة، وأصلها: (ماهة)»[٢].

وجاء في المساعد: «والمَهه والمهاه أيضاً: الطراوة والحسن، قال[٣]**:**

كفى حَزَناً أن لا مَهاهَ لعيشِنا ولا عملٌ يرضى به اللَّه صالِحُ[٤]**»**

وقال في الصحاح: «وهذه الهاء: إذا اتصلت بالكلام لم تصر تاء، وإنما تصيرتاء إذا أردت بالمهاة البقرة» [٥].

مسألة (١٥):

اسم الفاعل والمفعول من (شَجِيَ وعَمي)

قال ثعلب: «وتقول: ويل للشَّجي من الخليِّ تخفف ياء الشجي، وتشدد ياء الخليِّ»[٦].

---

(١) انظر: السابق: ٤٣٦.

(٢) المنصف: ٢/ ١٥٠، وينظر:المخصص: ١٤/ ١٠٧.

(٣) البيت في الصحاح (م. هـ. ه) بدون نسبة، وفي المساعد: ٤/ ٢٠ كذلك.

(٤) المساعد:٤/٢٠.

(٥) الصحاح: (م. هـ. ه).

(٦) الفصيح: ٧٨، وما جاء عن ثعلب هنا هو رأي المبرد نفسه في اللسان (ش. ج. ١).

وقال الهروي معلقاً: «فالشجي بالتخفيف: الحزين المهتم، والخلي بالتشديد: ضده[١]، فصل: قال ابن قتيبة في باب ما جاء خفيفاً، والعامة تشدده: «رجل شج وامرأة شجية، وويل للشجي من الخلي، ياء الشجي مخففة، وياء الخلي مشددة»[٢]، وكذلك: قال يعقوب: «شج مخفف، ولا يشدد»[٣][٤].

العرض والدراسة:

مما سبق يتضح لنا أن ثعلباً يرى أن ياء الشجي مخففة، وياء الخلي مشددة، وهذا كالمثل في كلامهم.

والعامة تقول:«الخليُّ والشجيُّ» بالتشديد، وذكر الزمخشري: إن ذلك جائز، رواه الأخفش[٥]، مع أن التخفيف أفصح[٦]، وأشهر[١] وأعرف[٢].

---

(١) جاء في اللسان: «الشجُوة: الهم والحزن، والشجا: ما اعترض في حلق الإنسان من دابة أو عظم أو عود، ورجل شجٌ أي: حزين»، انظر: اللسان: مادة (ش. ج. ى)، وقال الزمخشري: «الخلي: الذي لا غم عنده، وهو: الخِلْوُ». وهو مثل من أمثالهم، انظر: جمهرة الأمثال:٣٣٨/٢، مجمع الأمثال: ٤٣٤/٢.

(٢) أدب الكاتب: ٢٩٣.

(٣) الإصلاح: ٢٣٢-٢٤٢-١٨١.

(٤) انظر: التلويح مع الفصيح: ٧٨،و شرح اللخمي: ٢٧٣.

(٥) انظر: شرح الفصيح للزمخشري: ٦٢٩/٢/٦٣٠.

(٦) انظر: المصدر السابق في (٦)، وانظر: اللسان (ش. ج. ى). وجاء عن ابن =

وأعرف[٢].

ومن قال: (شجي) بالتخفيف، فهو على (فَعِل) ومن قال: (شجيٍّ) بالتشديد فهو على (فعيل).

وفي الأول يكون من قولهم: شجِي يشجى شجىً[٣]، فهو شجٍ (فَعِل).

وفي الثاني يكون من قولهم: شجا يشجو، فهو مشجوٌّ وشجيٌّ، وتكون (فعيل) بمعنى مفعول[٤].

والظاهر جواز التشديد والتخفيف، فقد قال الهروي:

«وإني لأعجب من إنكار التشديد في هذه اللفظة؛ لأنه لا خلاف بين اللغويين في أنه يقال: شجوت الرجل أشجوه إذا حَزَنته، وشجي يشجىَ

=

ابن سيده أن التخفيف أعرف. المحكم: ٣٥٧/٧، وأن التشديد حكاه الخليل في العين: ١٥٧/٦.

(١) انظر: شرح الزمخشري:٥٦٩/٢.

(٢) انظر: المحكم: ٧/ ٣٥٧.

- جاء في اللسان عن ثعلب أنه نقل عن الأصمعي تثقيل الياء في الشجي والخلي، وما وجدته يخالف هذه الرواية، انظر: اللسان (ش. ج. ى).

قال أبو زيد: الخلي: الفارغ، والشجي المشغول،انظر: اللسان(ش.ج.ى).

(٣) انظر: تصحيح الفصيح: ٤٥٠، واللسان (ش. ج. ى).

(٤) انظر: شرح الزمخشري: ٦٢٩/٢، والمقتضب:١٣٥/١.

شجاً إذا حزن، فإذا قلنا: شجٍ بالتخفيف كان اسم الفاعل... كقولك: عَمِيَ يعمى عمىً، فهو عمٍ[١]، فإذا قلنا: شجيٌّ بالتشديد كان اسم المفعول من شجوته أشجوه فهو مشجوٌّ وشجيٌّ، كقولك: مقتول وقتيل ومجروح:

ويل الشجيِّ من الخليِّ فإنه نصب الفؤاد لشجوه مغموم[٢]

وقال آخر[٣]:

من لِعينٍ بدَمعِها مَوْليَّه ولِنَفس بما عراها شجيَّة[٤]

فقد طابق فيه السماع القياس كما ترى»[٥].

جاء في التصحيح" «وهو شجٍ بالتخفيف مثل: عمٍ، ونظيره من

---

(١) انظر: التصحيح: ٤٥٠، واللسان (ش. ج. ى)، والمقتضب: ١٣٦/٣.

(٢) نسب في اللسان لأبي الأسود الدؤلي، انظر في ترجمته الشعر و الشعراء/٤٩١..

والبيت في ديوانه: ١٣٠، و اللسان (ش. ج. ى) وروي الشطر الثاني: نصب الفؤاد بحزنه مهموم

وشرح اللخمي للفصيح: ٢٧٤.

(٣) نسب في اللسان لأبي دؤاد الإيادي انظر في ترجمته: الشعر والشعراء/ ١٤٤.

(٤) البيت في ديوانه: ٣٤٨، واللسان: (ش. ج. ى)، و شرح اللخمي للفصيح: ٢٧٤.

(٥) التلويح مع الفصيح: ٧٨ –٧٩ و نفسه تقريباً مع تصرف في اللسان (ش. ج. ى) وإسفار الفصيح: ٢٨/٢، وشرح اللخمي: ٢٧٣، والاقتضاب: ١٨٥/٢.

الصحيح شرق يشرق شرقاً، وهو شرق، وليس الشجيّ بالتشديد بخطأ، ولكنه من قولك: شجاه الهم يشجوه شجواً، فهو مشجو وشجيّ على فعيل بمعنى مفعول»(١).

وجاء في اللسان: «قال ابن بري: قال أبو جعفر أحمد بن عبيد المعروف بأبي عصيدة الصواب: ويل للشجيِّ من الخليِّ – بتشديد الياء– وأما الشجي بالتخفيف، فهو الذي أصابه الشجا، وهو الغصص، وأما الحزين فهو الشجيِّ بتشديد الياء، قال: ولو كان المثل ... بتخفيف الياء كان ينبغي أن يقال: من المسيغ؛ لأن الإساغة ضد الشجا، كما أن الفرح ضد الحزن، وقد رواه بعضهم ويل.الشّجي من الخلي وهو غلط ممن رواه، وصوابه الشجيِّ بتشديد الياء عليه قول سويد بن أبي كاهل(٢):

و يَرَاني كالشّجا في حَلقِه عَسِراً مَخْرجُهُ ما يُنتزَعْ(٣)

قال ابن بري: فإذا ثبت هذا من جهة السماع، وجب أن ينظر توجيهه من جهة القياس...»(٤).

ولقد وجد الأزهري مخارج عديدة لمن تجاهل ومدَّ الشجي، وهي كالتالي:

---

(١) التصحيح: ٤٥١.

(٢) هو: سويد بن أبي كاهل، انظر ترجمته: في الشعر و الشعراء: ٢٧٤.

(٣) البيت في اللسان: (ش. ج. ى)، والشعر والشعراء:٢٧٤، وتصحيح الفصيح:٤٥٠، العين:١٥٧/٦.

(٤) اللسان: (ش. ج. ى).

١-أن يكون الشجيَّ بمعنى المشجو (فعيلاً) من شجاه يشجوه[١].

٢-أن يكون على (فَعِلاً) ولكنه ممدود؛ لأن العرب تمد (فَعِلاً) بياء فتقول: فلان قمن لكذا وقمين، وسمِج وسميج، وفلان كَرٍ وكريّ[٢] للنائم....

٣-أن يكون قولهم بالتشديد من باب الموازنة بين اللفظين ازدواجاً؛ لأن العرب توازن اللفظ باللفظ ازدواجاً، كقولهم: لآتينه بالغدايا والعشايا، وإنما تجمع الغداة غدوات، وقالوا: غدايا لازدواجه بالعشايا، ويقال: له ما ساءه وناءه، والأصل: أناءه، وكذلك وازنوا الشجي بالخلي...»[٣]، والظاهر أن السماع يؤيد ذلك أيضاً ومنه قوله[٤] :

«وما إن صوت نائحةٍ شجيٌّ»[٥]

ولقد جاء أيضاً الشجيُّ في الشعر مشدداً كما ذكر المبرد[٦]،ومنه قول الشاعر:

نامَ الخَلِيُّونَ عن لَيْلِ الشَجِيِّينا شَأنُ السُّلاةِ سوى شَأنِ المُحِبِّينا[٧]

---

(١) انظر: التهذيب، و اللسان: (ش.ج.ى)، و شرح الزمخشري:٥٦٩/١.

(٢)انظر: شرح الزمخشري للفصيح: ٦٢٩/٢، فقد أورد: كرٍ وكري من النعاس.

(٣) انظر: تهذيب اللغة: ٢٨/٤ (ش.ج.ى)، واللسان: (ش. ج. ى).

(٤) هو المتنخل من شعراء هذيل، انظر ترجمته: الشعر و الشعراء:٤٤٣.

(٥) البيت في التصحيح:٤٥٠، والتهذيب: (ش. ج. ى)، والعين: ١٥٧/٦.

(٦)انظر: اللسان: (ش. ج. ى) .

(٧) البيت بدون نسبة في: الصحاح: (ش.ج.و)، واللسان: (ش. ج. ى).

ومنه بيت أبي تمام(١):

أيا ويلَ الشَّجيّ من الخليّ وَويل الدَّمع من إحدى بَليّ

وقوله:

ألا نام الخَلِيُّ و بتُّ حِلساً بظهرِ الغيبِ سُدَّ بي كُعومُ(٢)

وأيضاً حكى الخليل أن الياء قد تشدد(٣).

الترجيح:

و مما سبق يتضح لنا جواز الوجهين السابقين كما ذكر الزمخشري مع أن التخفيف أفصح.

---

(١) البيت في ديوان أبي تمام: ٣/٣٥١- و جزء منه في الزمخشري:٢/٥٦٩، وشرح اللخمي.:٢٧٤

(٢) البيت بدون نسبة في التهذيب و اللسان، والتاج (كعم)، وإسفار الفصيح: ٨٢٨/٢.

(٣) انظر: اللسان (ش. ج. ى)، والعين: ١٥٧/٦.

مسألة (١٦):
تثنية (خُصية)، و(مفردها)

قال ثعلب: «وتقول: هما الخُصيان، فإذا أفردت أدخلت الهاء، فقلت: خُصْيَة للبيضة لا غير كما قال الراجز[١]:

رِخْو اليد اليُمنَى من الترسل ... من الرضا جنَعْدَل التَّكَتُّلِ

كَأنَّ خُصْييه من التدلدل ... ظرف جرابٍ فيه ثنتا حنظل(٢)

وكما قالت امرأة من العرَب[٣]:

لَسْتُ أُبَالِي أنْ أكُون مُحْمِقَةْ ... إذا رأيْتُ خُصْيةً مُعلَّقة(٤)»(٥)

---

(١) نسبه البغدادي في الخزانة: ٧/ ٤٩٩ لخطام الريح المجاشعي، ونُسب لدكين، ونُسب لسلمى الهذلية، ونُسب لجندل بن المثنى الطهوي.

(٢) البيت في الكتاب: ٣/ ٥٦٦، ٦٢٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠، والعين: ٤/ ٢٨٧ (خ. ص. ا)، واللسان: (خ، ص. أ)، (ث. ن. ا)، وإصلاح المنطق: ١٦٨، وشرح أبيات الكتاب: ٢/ ٣١٢، وتصحيح الفصيح: ٤٦٢، وشرح اللخمي: ٢٨٧، وشرح الزمخشري: ٢/ ٦٤٥.

(٣) لامرأة من العرب في: التكملة: ٣٤٩، والمقتضب: ٢/ ١٥٦، والمنصف: ٢/ ١٣١، والمخصص: ١٦/ ٩٨، ١٧/ ٨٩، وشرح المفصل: ٤/ ١٤٤.

(٤) البيت في الإصلاح: ١٦٨، واللسان (خ. ص. ا)، والتلويح مع الفصيح: ٨٢، والبيان والتبيين: ١/ ١٦٢، وإسفار الفصيح: ٢/ ٨٤٢، وشرح اللخمي: ٢٨٨، وشرح الزمخشري: ٢/ ٦٤٦، والمخصص: ١٦/ ١٢٩، وتصحيح الفصيح: ٤٦٣.

(٥) الفصيح: ٨١، ٨٢، ومعه التلويح.

العرض والدراسة:

لقد ذكر ثعلب أن تثنية خُصية، خُصْيان، وأضاف ابن درستويه أن العامة تقول: خُصْوة وخُصْوتان بالواو، وهذا خطأ(١).

و قال الزمخشري: «والعامة تقول: خِصية -بكسر الخاء- وإنما الخِصية جمع خصِي، كما تقول: صَبي وصِبية، وعَلي وعِلية... ولا يقال للواحدة بغير هاء ومثله في الكلام: ألية وأليتان وأليان»(٢).

وما ذهب إليه ثعلب خالفه فيه ابن درستويه قائلاً: «وأما قوله... فخلط منه؛ لأن الخُصَى بغير تأنيث، إنما هو جلد الخُصية، فأما الخُصية- بالهاء- فليس يراد بها الجلد دون البيضة(٣)، وإنما غلط لقول الراجز:

كأن خُصْيَيْهِ من التّدَلدلِ

ولم يتأمل البيت الثاني حيث يقول: ظَرْف عجوز فيه ثنتا حنظل

وإنما شبه الراجز جلد الخُصيين بجرابٍ فيه حنظلتان، ولم يشبه البيضين بالجراب؛ لأن هذا محال من التشبيه وخطأ، وقد أنشد سلمان بن يزيد السدوسي عن المازني لبعض الرجاز(٤):

---

(١) انظر: تصحيح الفصيح: ٤٦٣.

(٢) شرح الفصيح: ٦٤٤/٢.

(٣)وهذا القول عن أبي عمرو الشيباني، انظر: إسفار الفصيح:٣٨١/٨٤٣،١/٢.، وشرح الفصيح للزمخشري: ٦٤٤/٢.

(٤) البيت في اللسان غير منسوب (خ.ص.ا). وأنشده الجاحظ في البيان والتبيين: ١/ ١٠٧ لآدم مولى بلعنبر مع أبيات أخرى. وأنشده ابن جني في التمام في =

يا بِأبى أنتَ ويا فَوق البِيَبْ يا بأبى خُصْياك من خُصىً وزُبْ(١)

فحذف الهاء من خُصىً ولم يثنه، لأنه أراد جلد الخصية، وغلط أيضاً لقول الراجز(٢):

لَسْتُ أُبَالِي أنْ أكُون مُحْمِقَتْهْ .....

فظن أن التأنيث إنما يدخل في الأفراد، وليس كذلك إذا عنيت البيضتين دون جلودهما قلت: خصيتان، فأنثت لا غير، وذلك أن جلد الواحدة لا ينفرد من جلد الأخرى كما تنفرد البيضة من البيضة، ولا تمتنع الواحدة أيضاً في القياس من التذكير، إذا عُني جلدها، وقال الخليل: «إذا ثنيت فذكر، وأنث إن شئت»(٣)، وهو عنده على نية البيضتين أو الجلد، ويجوز أن يكون الخُصى جمع الخُصية أيضاً بالتكسير: الخُصى – بفتح الصاد – مقصور، مثل/ رَبوة، ورُباً، وعُرْوة وعُرَىً»(٤).

=

تفسير أشعار هذيل: ٢٥، ولم ينسبه.

(١) البيت في الإصلاح: ١٦٨، اللسان: (بأبأ برواية: بأبى (خ.ص.ا)– أبى – بابيبا)، والبيان والتبيين للجاحظ: ١/ ١٦٠، والتصحيح: ٤٦٣، وأدب الكاتب:٣١٧، والمخصص:٩٨/١٦..

(٢) سبق تخريجه، ص ٦٠ من البحث.

(٣) انظر: العين: (خصا) ٤/ ٢٨٧، والتصحيح: ٤٦٣.

(٤) التصحيح: ٤٦٣/ ٤٦٢.

الترجيح:

وما ذهب إليه ثعلب هنا هو الصواب للأسباب الآتية:

١- جاء في العين: «والخُصية تؤنث ما دامت مفردة، فإذا ثنوا ذكروا...»[١].

٢- قال القتبي: «من قال: خُصي في الواحد، قال في التثنية: خُصْيَان، ومن قال في الواحد: خُصية، قال في التثنية: خصيتان»[٢].

٣- يمكن الرد على ابن درستويه بقول يعقوب: «الخصيتان: البيضتان»[٣]. ولقد قال الهروي: «بغير تاء للبيضتين، وقيل: هما الجلدتان اللتان تكون فيهما البيضتان»[٤].

٤- إن ابن درستويه نفسه أجاز أن يكون الخُصى جمع خُصية مثل: رَبْوة ورُبى...[٥].

٥- قال اللخمي شارحاً لقول ثعلب: «يريد أن خصية حكمها في الإفراد غير حكمها في التثنية، ونظيرها ألية، فإن ثنيت قلت: أليان...»[٦].

---

(١) العين: ٤/ ٢٨٧.

(٢) أدب الكاتب: ٣١٧- ٣١٨، وينظر:شرح اللخمي: ٢٨٧، و النقل عن الأصمعي.

(٣) إصلاح المنطق: ١٦٨.

(٤) التلويح مع الفصيح: ٨١، وينظر: إسفار الفصيح: ٨٤٣/٢.

(٥) انظر: التصحيح: ٤٦٣.

(٦) شرح اللخمي: ٢٨٦.

٦- قال أبو حاتم السجستاني في ذلك: «ويقال: الخُصيتان، والأليتان: مؤنثتان، فإذا نزعوا حرف التأنيث ذكروا، فقالوا: خُصْيان، وأليان، وأنشدنا أبو زيد[١]:

قد حـــلفت باللَّه لا أحـــبُّه أن طال خُصْيَاه وقصْر زُبُّهُ

ولا يقال للواحدة: خُصْيٌ، ولا ألِي إلا بالتأنيث: خُصْيَة أليَة...»[٢].

٧- وجاء في تحفة المجد الصريح: «وهو مخصي وخصيٌّ فعيل بمعنى مفعول، قال كراع: وجمعه: خِصْية وخِصْيان»[٣].

وهذا يؤكد أنه يجوز في المفرد التذكير و التأنيث يقال: خُصي و خُصية

---

(١) البيت بلا نسبة في: المخصص: ١٦/ ٩٨، وخلق الإنسان في اللغة: ٦٤، وأدب الكاتب: ٣١٧، وصدره: قد حلفت باللَّه لا أحبُّه. شرح أدب الكاتب للجواليقي: ٢١٧.

(٢) المذكر والمؤنث للسجستاني: ١٣١/ ١٣٢، وينظر: المذكر والمؤنث للحامض: ٢٨.

- الخِصية – بالكسر –: جمع الخَصِيّ. المذكر والمؤنث للسجستاني: ١٣٢.

(٣) تحفة المجد الصريح: ١/ ٢٦٦.

وينظر: الغريب المصنف (باب خصاء الغنم وغيرها)، والمخصص: ٨/ ١٥، والمحكم: ٥/ ١٤٩.

٨- **وجاء في التكملة: «وقد جاء حرفان لم تلحق تثنيتهما التاء وذلك قولهم: خُصيان وأليان، فإذا أفردوا قالوا في الواحد: خُصية وآلية»**(١).

٩- **جاء في الكتاب: «وأما من قال صلاية وعباية فإنه لم يجئ بالواحد على الصلاء والعباء، كما أنه إذا قال: خصيان، لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام، ولو أراد ذلك لقال خصيتان»**(٢).

١٠- **جاء في إسفار الفصيح: «فالخصية بالهاء البيضة فإذا ثنيتها قلت: خصيان وخصيتان بالتذكير والتأنيث، كما قالوا: ألية واحدة بالتأنيث، فإذا ثنوا قالوا: أليان وأليتان بالتذكير والتأنيث، والتذكير في تثنية خصية وألية نادر وهو أكثر في الاستعمال، وربما ندر الحرف من كلام العرب وخرج عن القياس فكان هو الأكثر في الاستعمال عندهم ويتركون القياس...»**(٣).

---

(١) التكملة: ٣٤٨-٣٤٩.

(٢) الكتاب: ٣٨٧/٤.

(٣) إسفار الفصيح: ٨٤٢/٢.

مسألة (١٧)

(١)-(آمين) يجوز فيها القصر والمد

قال ثعلب: «وإذا دعا الرجل قلت: آمين، كما قال الشاعر[١]:

تَبَاعَدَ مني فَطحَلٌ وابنُ أُثْثمه أمينَ فزادَ اللَّه ما بيننا بُعدا(٢)

وإن شئت طولت الألف، فقلت: آمين كما قال[٣]:

يا رب لا تسلبني حبها أبداً ويرحم اللَّه عبداً قال آمينا(٤)

---

(١) البيت نسبه الهروي في التلويح: ٨٥، ونسبه ابن هشام اللخمي في شرحه: ٢٩٢ لجبير الأضبط، وكذلك نُسب له في مشاهد الإنصاف المطبوع مع الكشاف: ٢٥/٤، ولم أقف له على ترجمة.

(٢) البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق: ١٧٩، برواية تباعد عني فطحل وابن مالك.

وفي معاني الزجاج: ٥٤/١: تباعد عني فطحل إذ لقيته، وشرح السيرافي على الكتاب: ٢٠٠/١، وشرح الزمخشري للفصيح: ٦٥٠/٢، وبرواية: تباعد عني فطحل إذ سألته في الزاهر: ٦٧/١، وشرح اللخمي: ٢٥٤، والبيت في اللسان (أ.م.ن)، وإسفار الفصيح: ٨٤٨/٢، وشرح المفصل: ٣٤/٤، والدر المصون: ٢٨٧/١، وتصحيح الفصيح: ٤٦٦.

(٣) نسبه ثعلب لقيس العامري في ليلى، وهو منسوب له في حاشية الجرجاني على الكشاف: ٧٥/١.

(٤) والبيت في ديوانه: ٣، والبيان: ٤٢/١، والتلويح: ٨٦، وإصلاح المنطق: =

ولا تشدد الميم فإنه خطأ»[١].

العرض والدراسة:

لقد أجاز ثعلب المد والقصر، ومنع تشديد الميم في (أمين)، ولم يحدد معناها أو نوعها بين أقسام الكلام[٢].

وما ذكره ثعلب لغتان عن العرب، الأولى (أمين) بالقصر، وتكون على وزن (فعيل)، ولا إشكال على هذه اللغة؛ لأنها على وزن يكون عليه أوزان الكلم العربية كثيراً[٣].

أما اللغة الثانية (آمين) بالمد، فتكون على وزن (فاعيل)، واختلف العلماء في هذه اللغة كالآتي:

١- قيل: إنه أعجمي معرب لأنه ليس في كلام العرب (فاعيل)، فهو مثل:

=

١٧٩، والزاهر: ٦٧/٢، وشرح السيرافي: ٤٢/١، وتصحيح الفصيح: ٤١٦، وإسفار الفصيح: ٨٤٨/٢.

ونسبه صاحب اللسان (أ.م.ن) لعمرو بن ربيعة، وليس في ديوانه.

(١) الفصيح: ٨٢، ٨٣.

(٢) ذهب الزجاج والزمخشري إلى تسميتها (صوتاً)، وعلل الجرجاني لذلك في حاشيته على الكشاف: انظر حاشية الجرجاني: ٧٣/١، ٧٤.

وانظر الخلاف في (أسماء الأفعال)، ومصطلح الخالفة المطلق عليها رسالتي ماجستير: ٢١، وما بعدها.

(٣) انظر: المسائل الحلبيات: ١١٠.

قابيل وهابيل(١).

٢- قيل: إن أصل (آمين) (أمين) بالقصر، وأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف(٢).

٣- قيل: إنه أعجمي معرَّب؛ لأن فاعيل كقابيل ليس من أوزان العربية(٣).

ولقد رُد القول الأول بأن الأعجمية لا تخلو من أمرين:

أ- إما أن يكون اسم جنس أو علماً، ولم يكن (آمين) بالمد على واحد منها، فدل ذلك على أنه ليس بأعجمي(٤). **وكذلك لم يعهد وجود اسم فعل أعجمي**(٥)، **ورُدَّ الثالث بأنه يكون وزناً لا نظير له**(٦).

ويمكن أن يجاب عنه بأن ندرة وزنه لا تقتضي ذلك، وإلا لزم كون الأوزان النادرة كلها كذلك، ولا قائل به(٧).

---

(١) انظر: معاني الأخفش: ٥٥٤/٢، والمصدر السابق، حيث نسبه للأخفش، والتبيان: ١٥.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٨٥/٣، واللسان (أ.م.ن)، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٢٥- ٢٦، ٢/ ٦٣٠.

(٣) انظر: المسائل الحلبيات: ١١٥، والتبيان: ١٥، واللسان (أ.م.ن)، ونسب لثعلب في الخصائص: ٢٣/٣.

(٤) انظر: روح المعاني: ١٠٠/١.

(٥) انظر: معجم الألفاظ والتراكيب الدخيلة: ٨٧/٨٦.

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: المصدر السابق.

الترجيح:

والظاهر أن كونه عربياً على وزن (فَعِيل) كالنذير والذكير هو الأقرب للصواب، وهذا ما ذهب إليه ثعلب، وإن ضعفه صاحب: "البيان" من ناحية القياس(١).

وتقويه القراءة القرآنية(٢)، وكونها لغات عن العرب، فالمد نسبه ابن السكيت لبني عامر(٣)، ولغات العرب كلها حجة، فهو ليس معرّباً، والمد والقصر لغتان جيدتان(٤) على الرغم من أن ابن درستويه قال:إن القصر ليس معروفاً في الاستعمال، وأنه في الشاهد للضرورة الشعرية(٥).

وأما تشديد الميم فهو خطأ عند ثعلب؛ لأنها هنا بمعنى الدعاء أو

---

(١) انظر: البيان: ٤٢/١، وشرح الكافية: ٨٥/٣، وفتح القدير: ٢٦/١.

(٢) المراد الآية (٧٧) من سورة (طه) قوله تعالى: **(ولا تَخف دَرَكًا وَلَا تَخْشَى)** فقد قرأ حمزة (تخف). انظر: معاني القراءات: ١٥٥/٢، والبحر: ٢٦/٤، والإتحاف: ٣٨٦ و(تخاف) للباقين في السبعة: ٤٢١، والقياس: و(لا تخش) بحذف الألف؛ لأنه مجزوم بالعطف على (لا تخف)، إلا أنه أشبع فتحة الشين فنشأت الألف. انظر: البيان: ٤٢/١، والتبيان: ٢١٥.

(٣) انظر: إصلاح المنطق: ١٧٩.

وبنو عامر هم: بنو عامر بن ربيعة بن ضبة، انظر: الاشتقاق: ٢٩٥، وجمهرة أنساب العرب: ٢٨٠.

(٤) انظر: شرح الفصيح للزمخشري: ٦٤٨/٢.

(٥) انظر: تصحيح الفصيح: ٤٦٦،

استجب، أما حال التشديد فتكون بمعنى قاصدين[١].

(٢) (ماءٌ، رَواء، ورِوىً) بالمد والقصر

وقال ثعلب أيضاً: «وتقول: ماءٌ رواءٌ، ورِوَىً وقومٌ رِواءٌ من الماء...»[٢].

العرض والدراسة:

أجاز ثعلب المد والقصر، ويجوز الفتح والمد، والكسر والقصر، ومعناهما واحد، وهما صفتان للماء الكثير الطيب المروي شاربه[٣]، وفي ذلك قال الفراء في باب ما يفتح أوله فيمد، فإذا كسر أوله قصر: «ماءٌ رِوىً مقصور مكسور يكتب بالياء، وماء رَواءٌ إذا فتح مد.

وأنشد:

ماءُ رَواءٌ ونصي حوليه هذا بأفواهك حتى تأبيه(٤)

وقال آخر في القصر:

---

(١)انظر: شرح الفصيح للهروي: ٨٣، وشرحه للخمي: ٢٩٣، وللزمخشري: ٦٤٨/٢، وإسفار الفصيح: ٨٤٩/٢.

(٢) الفصيح: ٤١

*ومثله:«قوم رئاءٌ يقابل بعضهم بعضاً، وكذلك بيوتهم رئاء، ومثل ذلك رِئاء الناس».

(٣) ينظر:التلويح للهروي: ٤١، وإسفار الفصيح: ٥٦٦/١.

(٤) نسب في اللسان للأفيان السعدي، مادة (ر.و.ي)

تبشَّري بالرفه والماء الرِوي وفرجٍ منك قريب قد أتى(١)»(٢)

وجاء في اللسان أن «ماء رواء ممدود، مفتوح الراء، أي: عذب»[٣].

الترجيح:

و الظاهر جواز المد و القصر كما ذكر ثعلب.

(٣) (الباقلاء) بالمد والقصر

(٤) (المرعزاء)[٤] بالمد والقصر

قال ثعلب: «وهو الباقِلّي مشدد مقصور، وإذا خففت مددت، فقلت: الباقلاء، وكذلك المرعزَّى، والمرعزاء – بكسر الميم – وإن شئت فتحتها»[٥].

---

(١) الرجز: في اللسان، مادة (ر.و.ي) بدون نسبة، وهو في المخصص: ١٥/١٥١.

(٢) المقصور والممدود للفراء: ٣٤/٣٥، وحروف الممدود والمقصور لابن السكيت: ١٦، واللسان: (ر.و.ى). والمخصص: ٥/١٥١، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٤٦.

(٣) اللسان: (ر.و.ى).

(٤) هو ما لان من شعر المَعز، وهو زَغبٌ يكون تحت شعرها، التلويح للهروى (٦٨)، وقيل هو: اللين من الصوف، ومن البقل، انظر: شرح اللخمي: ٢١٨ ، واللسان (م.رع.ز)، وإسفار الفصيح: ٢/٧٥٧.

(٥) الفصيح: ٦٨، الباقلَّى الفول.

العرض والدراسة:

ما ذهب إليه ثعلب موافق لغيره من النحاة واللغويين.

وقال الفراء في باب ما يقصر ويمد أوله على حال واحدة، ومعنى المقصور منه كمعنى الممدود: «ومرعزّى إذا شدد قصر، وإذا خفف مد، والباقلّا كذلك»(١).

فقد جاء في المزهر:

«وقال القالي في أماليه: الباقلَّى على مثال (فاعلَّى) مشدد مقصور (الفول)، فإذا خفف مد، فقيل: الباقلاء،...»(٢).

وجاء في المخصص نفسه، ولكنه نقل عن أبي عبيد أن الميم مكسورة على كل حال(٣).

الترجيح:

مما سبق يتضح لنا جواز المد والقصر، وإن كان قد حكي عن الأحمر جواز (باقلى) بالتخفيف مع القصر(٤).

---

(١) المقصور والممدود للفراء: ٤٤، وانظر: أدب الكاتب:٤٥٦، وإصلاح المنطق:١٨٣، والمحكم:٣٢٣/١. وحروف المقصور والمدود لابن السكيت: ١١١، والمخصص: ١٥٤/١٦، ١٧/ ٥، والمزهر: ١١٧/٢.

(٢) المزهر: ١١٧/٢، ٢٨٣/١، و(١١٨) (مفِعلَّى). وفي وزنها الكتاب:٢٦٥/٤.

(٣) انظر: المخصص: ١٦/ ١٥٤، والغريب المصنف:٤١٤/٢..

(٤) انظر: شرح اللخمي للفصيح:٢١٨.

- ملاحظة: قال: «وهو بسرٌ قَرِيثاء، وَقَرَاثاء، وكَريثاء، وكَرَاثاء» بإبدال =

=

القاف كافاً، الفصيح: ٨٠، وهو من الممدود، وكذلك في الغريب المصنف ٢٥٠/١ .

وفي المخصص: ٧٢/١٦:«وقراثاء من البسر، وكَرَاثاء –كقراثاء» وهو على (فَعَالاء)، وانظر: شرح الزمخشري: ٦٤٥/٢، والإبدال لأبي الطيب: ٥٤/٢، وتصحيح الفصيح: ٤٥٩.

مسألة (١٨)
الجمع واسم الجمع من (عدو)

قال ثعلب: «وتقول: القوم أعداءٌ، وعِدىً – بكسر العين –، فإن أدخلت الهاء قلت: عُداة بالضم»[١].

العرض والدراسة:

إن ثعلبًا هنا ذكر (أعداء)، و(عِدىً)، و(عُداة)، ولكنه لم يفصل القول، وذكرت هذه المسألة؛ لأن ابن درستويه حلل كلام ثعلب تحليلاً مخالفاً للخمي في شرحه، وسأعرض قولهما أولاً، فقد قال اللخمي: «أما أعداء فواحدهم: عَدُوٌّ، وجمعوا فعولاً على أفعال، كما جمعوا (فعيلاً)، فقالوا: شريف وأشراف، ونصير وأنصار؛ لأنهما متساويان في العدة والحركة والسكون، وكون حرف اللين ثالثاً فيها»[٢].

وأما ابن درستويه فقد قال: «فإن الأعداء جمع ليس واحده عَدُوّ على فَعُول؛ لأن فعولاً ليس بابه وقياسه أن يجمع على أفعال... وقد يكون عدوّ جمعاً بهذا اللفظ، كما قال اللَّه تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾[٣]»[٤].

وبالنظر إلى كلام بعض العلماء نرى ما يلي في هذه المسألة:

---

(١) الفصيح: ٨٣.

(٢) شرح اللخمي: ٢٩٧.

(٣) من الآية: ٧٧ من سورة الشعراء.

(٤) تصحيح الفصيح: ٤٧١.

١- عدو يجمع على أعداء، وتجمع الأعداء[١] على الأعادي.

٢- عَدُوّ يكون جمعاُ بهذا اللفظ على (فَعُول).

٣- عُـدِىً – بكسـر العـين أو ضـمها – اسـمان للجمـع و بالضـم لغة[٢].

٤- عُداة – بالضم – جمع عادٍ، لا جمع عدُوّ، نحو: غازٍ، ورامٍ، وقاضٍ.

الترجيح:

١- يجوز أن يكون عدو مفرداً لأعداء، فقد قال سيبويه: «وأمّا ما كان (فَعُولاً) فهو بمنزلة (فعيل) إذا أردت بناء أدنى العدد؛ لأنها كفعيلٍ في كل شيء،إلاَّ أنَّ زيادتها واو...، وقد كسّروا شيئاً منه من بنات الواو على أفعالٍ، قالوا: أفلاءٌ وأعداءٌ، والواحد فلْوٌ وعدُوٌّ. وكرهوا فُعُلاً كما كرهوا في فُعَال، وكرهوا فِعْلاناً للكسرة التي قبل الواو إن كان بينهما حرفٌ ساكن؛ لأنهَّ ليس حاجزاً حصيناً، وعَدُوٌّ وصف ولكنَّه ضارع الاسم»[٣].

---

(١) انظر: شرح الفصيح للزمخشري:٦٥٣/٢، وقال فيه إنه شاذ؛ لأن عدو على فعول و فعول لا يجمع على أفعال.

- لم يميز ثعلب بين الجمع واسم الجمع، وهذا على مذهب القدماء لأنهم لم يستخدموا مصطلح اسم الجمع إلا متأخراً.

(٢) انظر: شرح الفصيح للزمخشري:٦٥٣/٢.

(٣) الكتاب: ٣/ ٦٠٧/ ٦٠٨، وينظر: اللسان: (ع.د.ا)، دقائق التصريف: ٧٦، =

وقال سيبويه: «وقد كسّروا منه شيئاً على (أفعالٍ) كما كسّروا عليه فاعلاً، نحو: شاهدٍ وصاحب، فدخل هذا على بنات الثلاثة كما دخل هذا؛ لأنَّ العدَّة والزِّنة والزيادة واحدة، وذلك قولهم: يتيمٌ وأيتامٌ...، وزعم أبو الخطّاب أنهَّم يقولون: ... وعدوٌّ وأعداءٌ، شبّه بهذا؛ لأنَّ فَعيلاً يُشْبِهه فَعُولٌ في كلّ شيء، إلاّ أنّ زيادة (فعولٍ) الواو»(١).

وجاء في التكملة: «وقد كسر شيء منه على أَفْعَال، كما كسر فَاعِل عليه في نحو: أشهاد... وزعم غيره أن مثله: عدو، وأعداء»(٢). **جاء في المفردات للراغب: «فمن المعاداة يقال: رجل عَدُوٌّ، وقوم عَدُوٌّ، ... وقد يُجمع على عِدىً وأعداء»**(٣).

وجاء في المغني الجديد: «وسُمع جمع بعض الصفات عليه، مثل: عدو أعداء، وجِلْف أجلاف... وهذا كله سماعي»(٤).

= شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٣١، ٥٣٤.

(١) الكتاب: ٣/ ٦٣٦.

- العِدَى – بالكسر –: الأعداء، والعُدا بالضم: الأباعد، وقيل: الأعداء كلهم أباعد إما في النسب، وإما في القلوب.

انظر: تصحيح الفصيح: ٤٧١، أدب الكاتب: ٤٣٠، اللسان (ع.د.ا).

(٢) التكملة: ٤٦٧، وانظر: التكملة أيضاً: ٤٣٩.

(٣) المفردات: ٥٥٣.

(٤) المغني الجديد: ٤٠٢.

٢- عدو يكون جمعاً بهذا اللفظ على (فَعُول)، ويؤكده الآية السابقة، أو يكون مفرداً في اللفظ، ولكن يقع على الجمع كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾(١)»(٢).

٣- عُدَىً، وعِدىً اسمان للجمع نحو: إبل، وقوم، وهو اسم واحد، وعِدىً ليس على القياس عند ابن درستويه، والحجة أنه لو كان وصفاً صحيحاً لم يوصف به إلا واحد، لأنه واحد.

فهو عنده ليس جمع تكسير، بل اسم جمع، وكذلك هو ليس جمعاً؛ لأن (فَعُول) لا يجمع على (فِعَل)(٣).

وهما اسمان للجمع؛ لأن فِعَلا وفُعَلا ليس بصيغتي جمع إلا لفِعْلة، وربما كانت لفَعْلَة، وذلك كهَضَبَة، وهِضَب، وبَدْرة وبِدَر(٤).

وأما (فُعَل) أي: عُدَىً – بضم العين – فهو أيضاً عنده على غير بابه في التكسير؛ لأنه أي :(فَعول) لا يجمع على (فُعَل)، إنما هو نعت للواحدة للمبالغة نحو: الزُفَر، والحُطَم، و(فُعَل) يكون جمعاً (لفُعلة)(٥).

٤- عُداة – بالضم – جمع عادٍ كغازٍ، وهو على القياس(١).

---

(١) الآية (٩٢) من سورة النساء.

(٢) التكملة: ٤٦٩.

(٣) انظر: تصحيح الفصيح: ٤٧١.

(٤) انظر: اللسان: (ع. د.ا) ١٥/ ٣٧.

(٥) انظر: تصحيح الفصيح: ٤٧١.

٥- ما ذكره بعضهم من أنه لم يجئ (فِعَل) وصفاً إلا في عِدىً، ونسب لسيبويه، فقد ذكر غيره (زِيَم – سِوَىً- صِوَر- وصِرَىً – ورِوَىً – وثِنَىً – وطِوىً)(٢).

٦- عُدَى جمع عادٍ؛ لأن ما كان على فاعل يجمع على (فُعَّل) نحو: شاهدٍ، وشُهَّد في الصحيح، وغازٍ، وغُزَى، وعافٍ وعُفَى)(٣).

جاء في شرح القصائد السبع: «والعِدى الاختيار فيه كسر العين إذا لم تكن فيه هاء، وقد تضم، وليس ذلك مختاراً فإذا أدخلت الهاء ضممت العين لا غير، فقيل: عُداة»(٤).

=

(١) انظر: المصدر السابق ٤٧١، وشرح اللخمي: ٢٩٧.

(٢) انظر: اللسان: (ع. د.ا) ١٥/ ٣٥، وأدب الكاتب: ٤٣٠.

(٣) انظر: التكملة: ٤٦٣.

(٤) شرح القصائد السبع: ٥٩٧.

(ومن مسائل التثنية)
مسألة (١٩)
(تثنية زوج ومَعْنَاه)

قال ثعلب: «وتقول: عندي زوجان من الحمام تعني ذكراً وأنثى»[١]، وقال: «وغلامٌ توأم للذي يولد معه آخر، وهما توأمان، الأنثى توأمة وتوأمتان»[٢].

قال الهروي: «وكذلك كل اثنين لا يستغني أحدهما عن صاحبه، وكل واحد منهما زوج الآخر، نحو: الخفين والنعلين والرجل زوج المرأة، والمرأة زوج الرجل»[٣].

العرض والدراسة:

قال ابن دستوريه: «وكذلك كل اثنين لا يستغني أحدهما عن الآخر، فإن العامة تقول: عندي زوجٌ من الحمام، أي ذكر وأنثى، وتثني الزوج، وكذلك كل شيء بهذا المعنى، كقولهم: المقراض والجلم والنعل، ويزعم قوم من اللغويين أنه لا يجوز إلا مِقْراضان وجِلْمَان ونَعْلَان؛ لأن الواحد منهما لا يستغني عن الآخر، وقد أجاز بعضهم قول العامة في هذه الأشياء، وتقول العامة: أيضاً للولدين يولدان في بطن واحد: تَوْأَم لا يقول: تَوْأمان على ما اختاره ثعلب .... وأجاز الخليل: هما توأم للولدين والعرب تعني بالحلة ثوبين، ولا تقول: حلتان، وهذا مما كان حقه أن يذكر في باب ما

---

(١) الفصيح:٨٦، ٨٧.

(٢) المصدر السابق٧٠.

(٣) انظر التلويح: ٨٦، ٨٧.

يثنى، ومن هذا قولهم: ضعف الشيء، يقال: هو واحد، ويقال: هو اثنان؛ لأنه بمعنى: مثل، وسيَّ مما لا يستغني أحدهما عن الآخر»[١].

والظاهر أن ابن دستوريه اعترض على ثعلب هنا؛ لأنه لم يورد هذه المسألة في باب التثنية، وفي هذه المسألة قولان:

الأول: اختيار ثعلب والفصحاء من العرب:

يرى ثعلب أن الصواب أن نقول: نعلين، زوجين، توأمين، مقراضين، جلمين؛ لأن كل واحدٍ منهما لا يستغني عن الآخر سواء أكانا من جنس واحد أو من جنسين إلا أنه فرق بينهما.

الثاني: قول العامة وأجازه الخليل:

«يقولون: توأم للولدين[٢]، وزوج من الحمام يريدون: ذكر وأنثى، وبعض العامة تقول: (تَوْم) بزنة (زَوْج)، ومنع الخليل: هما توأمان وأجاز هذا توأم هذه، وهذه توأمته»[٣].

ومما سبق نلحظ أن الفرد أو كل واحدٍ من ذكر أو أنثى يراد به زوج[٤]، ويقال: هما زوجان للاثنين، ويقال: هما زوج كما يقال: هما سيَّان وهما سَواء. ويؤكد ذلك ما جاء في أدب الكاتب تحت باب (ما يتكلم به مثنى والعامة تتكلم بالواحد منه) «يقال: اشتريت زوجي نِعَال، ولا يقال:

---

(١) تصحيح الفصيح: ٤٨٧.

(٢) انظر: إصلاح المنطق:٣١٢، تقويم اللسان:٨٦، تصحيح التصحيف:٧٩.

(٣) العين: ٤٢٤/٨.

(٤) انظر اللسان: (ز.و.ج).

زوج نعال؛ لأن الزوج هنا الفرد، ويقال: اشتريت مِقراضين ومقصين وجَلَمين، ولا يقال: مقراض ولا مقص ولا جَلَم، ويقال: هما أخوان توأمان، وجاءت المرأة بتوأمين، ولا يقال: توأم، إنما التوأم أحدهما»(١).

وجاء فيه: «والزوج: يكون واحداً ويكون اثنين، قال تعالى: ﴿مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾(٢)**، وهو ها هنا واحد، ويقال للاثنين، إذا كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى، وكانا من جنسٍ واحدٍ (هذا زوج هذا)، والمعنى: احمل من كل ذكر، وأنثى اثنين»**(٣).

الترجيح:

والظاهر أن العرب تطلق زوج على واحد الجنسين الذين لا ينفكان بعضهما عن بعض، وأما (زوجان) فهو الأفصح، فكل واحد منهما فيه (زوج) وفيه (زوجة) فقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾(٤)**، (زوج) وهنا المراد (الزوجة) ولذا سميت الزوجة زوجاً في أفصح الكلام**(٥).

---

(١) أدب الكاتب:٣٢٤.

(٢)الآية: (٤٠) من سورة هود.

(٣) أدب الكاتب:٥٠٢، وينظر:إصلاح المنطق:٣٣٢.

(٤) الآية: (٣٧) من سورة الأحزاب.

(٥)ينظر: شرح المفردات:٣٨٤، ٣٨٥، وزوج هي اللغة الفصيحة ولغة أهل الحجاز و(أزد شنوءة) أما زوجة بالتأنيث فهي لغة رديئة عند الأصفهاني في المفردات، ونسبها السجستاني في المذكر والمؤنث: ١٥٦ «لأهل نجد، وقال: إن أهل مكة والمدينة يتكلمون بها»، وانظر: المذكر والمؤنث للفراء، ٩٥، واللسان (ز.و.ج).

=

وفي قوله تعالى: ﴿وفِيهَا مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ﴾[١] قيل في تفسيرها: لونين، وقيل: أربعة، وقيل: اثنين[٢].

وعليه تكون العامة أطلقت (زوج) وهي تريد اثنين على كل شيئين نقيضين، أو مقترنين، أو شكلين، أو لونين، أوجنسين فالزوج يراد به المذكر والمؤنث، وكل اثنين لا يستغني أحدهما عن الآخر. يقال له: زوج[٣]، وهو خلاف المفرد[٤]، وهو من باب العدد يحمل الكلام فيه مرة على اللفظ، ومرة على المعنى[٥]، ولذلك فقد أخطأت العامة عند بعضهم؛ لأن قولهم: زوج حمام يراد به المفرد، قال فيه أبو بكر: «العامة تُخطئ فتظن أن الزوج اثنان وليس ذلك من مذاهب العرب...»[٦].

وذهب الراغب الأصفهاني إلى أن استخدام (المثنى) في (زوج)

=

وانظر الآيات الكثيرة في (زوجها) و(زوجين) (زوجان) (زوجك) (الزوجين)، وشرح الفصيح للزمخشري: ٦٦٩/٢.

(١) الآية: (٥٢) من سورة الرحمن.

(٢) انظر: اللسان: (ز.و.ج).

(٣) انظر: المفردات:٣٨٤، والكليات:٤٨٦.

(٤) انظر: اللسان: (ز.و.ج) ٢/ ٢٩١، ٢٩٢.

(٥) انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني:١٦٢، ١٦٥، المذكر والمؤنث للفراء:٩٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٦٠/١.

(٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٦٠/١، وانظر:الزاهر: ٢٠٩/٢، إسفار الفصيح:٨٧٧/٢.

بقوله تعالى: (زوجين) هو من باب الإعجاز، فهو تنبيه منه إلى أن كل الأشياء مركبة من جَوْهَر وعَرَض، ومادة وصورة، وأن لا شيء يتعرَّى من تركيب يقتضي كونه مصنوعاً وأنه لابد له من صانع تنبيهاً على أنه – تعالى هو الفرد...، وأن الشيء لا ينفك من تركيب جوهر وعرض وذلك زوجان(١).

وفي النهاية نقول : كلاهما جائز، فقد قال الشاعر(٢):

وكُنَّا كزوجٍ من قطاً في مَفَازةٍ نروحُ بعيشٍ مُونقٍ مُورِقٍ رَغْدِ

فَخانَهُما رَيبُ الزَّمانِ فأفردا فلَمْ أرَ شيئاً قطُ أوحَشَ من فَرْدِ

وإن كان الأفصح ما ذهب إليه ثعلب: وفي قوله تعالى:﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾(٣).

قال اللخمي: «ولوكان الزوج اثنين لقال: احمل فيها من كل زوجين أربعة، ومثله: (خلق الزوجين الذكر والأنثى) فالزوج واقع على الواحد، وواقع على الاثنين فإذا أخبرت عنهما قلت: عندي زوجًا حمام، ورأيت زوجي حمام، وأصلحت بين الزوجين، تعني الرجل والمرأة؛ لأن كل واحد منهما يقال له: زوج»(٤). **وقال الفراء: «والذكر والأنثى من كل نوع**

---

(١) انظر: المفردات:٣٨٥.

(٢) قال محقق شرح الفصيح للزمخشري د. إبراهيم بن عبيد الغامدي أنه لم يقف على البيتين ولم يعرف قائلهما. انظر:شرح الفصيح: ٦٦٩/٢.

(٣) الآية: (٤٠) من سورة هود.

(٤)شرح الفصيح للخمي: ٣١٢.

زوجان»[١].

(١)المعاني: ١٤/٢.

- أشار ثعلب إلى المثنى في مواضع من فصيحه ولكنها مواضع قياسية منها: تثنية (امرؤ) ص٨٠، تثنية (ضفيرة) ٩١، تثنية (مناً ومنوان للوزن). ٩٣، تثنية (سام أبرص) ٦٧.

مسألة (٢٠)
(أفعل ومؤنثه) بين الاسمية والوصفية

قال ثعلب: «وأسودُ سالخٌ ولا تضف، والأنثى أسودة، ولا توصف بسالخة»(١). ولقد علل الهروي لعدم وصفها بسالخة بقوله: «وهو اسم لضرب معروف من الحيات، وفيه سواد؛ لأنهم «استغنوا بتخصيصها بهذه التسمية عن وصفها بسالخة»(٢).

وقال لوصف (أسود) بسالخ معللاً: «وأما الأسود فوصفوه بسالخ؛ لأنه اسم مشترك يسمى به الحية الذكر، ويوصف به كل مذكر سواه، مما لونه السواد، فلما سموا الحية به لم يكن بدٌّ من وصفه ليزول الإشكال»(٣).

العرض والدراسة:

إن كلام ثعلب هنا يشمل مسألتين هما: ١-قولهم للأنثى (أسودة)، وهذا ما نقله ثعلب، ٢-منع إضافة أسود إلى سالخ.

ولقد اعترض ابن درستويه على ثعلب وخطأه، فقال في الأولى: «وأما قوله: ... فإن أسود هنا إنما هو من صفة السواد، غلب على الموصوف حتى صار كالاسم في الاستغناء به عن ذكر الموصوف، بمنزلة

---

(١) الفصيح: ٨٩، ولقد منع الإضافة لأن سالخ صفة لأسود.

(٢) التلويح:٨٩.

(٣) السابق في (٢).

قولهم: أبطح وأجرع وأقرع[١]، والأصل: مكان أبطح ... والمؤنث فيها: بطحاء ... فيغلب عليها نعتها حتى يصير كالاسم بمنزلة مذكرها، إجماعاً من العرب، ولا يقول أحد للمؤنث: أبطحة ... وإنما سمعوا اسم بئر تسمى (أسودة)[٢]... وليس ذلك بوصف، وإنما هو اسم سميت به، وهذا نعت خالص، وقياسه أن يقال للأنثى: سوداء سالخ... فقد جرى مجرى النعوت بمنزلة أحمر...»[٣].

ونُقل عن الجبان أنه قال: «هذا شيء من قبل الكوفيين؛ لأن أسود إن كان وصفاً فتأنيثه سوداء، وإن كان اسماً غير وصفٍ فلا لفظ فيه لمؤنثه مختص»[٤].

وتحقيق القول في المسألة الأولى أن للعلماء فيها رأيين، وهما:

١-أن أسود (اسم) لنوع من الحيات، وليس بصفة، واستدلوا على

---

(١) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى. انظر: اللسان: (ب.ط.ح).

والأجرع: المكان الواسع فيه خشونة. انظر: اللسان: (ج.ر.ع).

والأبرق: ما غلظ من الحجارة والرمل والطين مختلطة. انظر: اللسان: (ب.ر.ق).

(٢) أسود اسم جبل، وأسودة اسم جبل آخر، وقيل: اسم بئر بجنب جبل أسود. انظر: معجم البلدان: ١٩٢/١. (الأسود).

(٣)تصحيح الفصيح: ٤٩٦-٤٩٧، ونُسب أيضاً هذا الإنكار على ثعلب للجبان في إسفار الفصيح: ٨٩٦/٢ .

(٤) الجبّان: ٣٢٧، وينظر:إسفار الفصيح: ٨٩٦/٢.

ذلك بأنه جمع على أساود، وأسودات، وأساويد[١]، فكل ما كان من باب (أفعل) اسماً، فجمعه على أفاعل[٢].

وكذلك استدلوا بقول الشاعر[٣]:

فألصق أحشائي ببردِ ترابه وإن كان مخلوطاً بسُمِّ الأساودِ[٤]

وقالوا: إن مؤنثه ليس له لفظ مختص[٥].

٢-أن أسود (صفة)، وسالخ نعت ثانٍ له، ومؤنثه (سوداء)، كأحمر حمراء، وجمعه على (سُود) كحُمر، وكذلك: دهماء وبطحاء ودهم...إلخ[٦].

ودهم...إلخ[٦].

وأما تحقيق المسألة الثانية، فإن ثعلباً هنا ذكر أن إضافة (أسود) إلى (سالخ) خطأ، وهو كما ذكره؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نعته، وقد أجاز هو إضافة عام إلى الأول، وهو نعته، وإن كان معرفاً بالألف واللام،

---

(١) انظر: تصحيح الفصيح: ٤٩٦/٤٩٧، وإسفار الفصيح: ٨٩٤/٢، وشرح اللخمي: ٣٢٦.

(٢) انظر: المصادر السابقة في (٤).

(٣) هو لنبهان بن عكي العبشمي، أو لحليمة الخضرية، أو لمرة بن معروف. انظر: هامش الإسفار:٨٩٤/٢.

(٤) البيت في الكامل: ٧١/١، والزاهر: ٤٩٠/١، وإسفار الفصيح: ٨٩٤/٢، وأمالي أبي علي القالي: ٦٣/١.

(٥) انظر: إسفار الفصيح: ٨٩٦/٢.

(٦) انظر: شرح اللخمي: ٣٢٦.

وامتنع هنا من مثل ما أجازه[١]، ومن التحقيق في المسألة الأولى يظهر لنا أن ثعلباً أيد كون أسود (اسماً)، أو صفة جرت مجرى الأسماء، ويؤيد ذلك ما قاله اللخمي: «ولكن أسود إذا عنيت به الحية وأدهم إذا عنيت القيد، وأبرق إذا عنيت به المكان- مُضَارِعَة للأسماء؛ لأنها تدل على ذات الشيء، وإن كانت في الأصل نعتاً، تقول في جمعها: الأباطح والأبارق... والأساود، فإن أردت نعتاً محضاً يتبع المنعوت قلت: مررت بحياتٍ سود، وخيلٍ دُهم، وكذلك كل ما أشبهه»[٢]، ولقد أيد صاحب إسفار الفصيح مذهب ثعلب[٣].

الترجيح:

والظاهر لي أن ما ذهب إليه ثعلب هو الصواب، ويؤيده ما سبق ذكره بالإضافة إلى ما يلي:

١-جاء في الإسفار: «واختلفوا في جمع سالخ، فقال أبو حاتم السجستاني يقال: أساودُ سلَّخٌ وسَوالخٌ وسالخة، وقال الجبان: سالخات وسُلَّخ وسوالخ، وأنكر التميمي النحوي[٤] ذلك، وقال: يقال في الاثنين:

---

(١) انظر: تصحيح الفصيح: ٤٩٦.

*أي ناقض ثعلب نفسه (رأيه) هنا.

(٢) شرح اللخمي: ٣٢٦.

(٣) انظر: إسفار الفصيح: ٨٩٤/٢.

(٤) هو القزاز «أبو عبد اللَّه محمد بن جعفر بن أحمد التميمي القيرواني» انظر في ترجمته:إنباء الرواة: ٨٤/٣.

أسودان سالخ، وسود سالخ، ولا يقال سالخان، ولا يجمع في الجمع»[١].

٢-إن إنكار ابن درستويه، والجبان لقول ثعلب: (أسودة)، رده صاحب الإسفار بقوله: «وهذا الذي أنكراه على ثعلب» لا يقدح فيما رواه عن علماء الكوفيين، ولو لم يصح له سماع ذلك منهم لما أثبته في كتابه، وإذا ورد الشيء المسموع عن من يوثق به تُقبل ذلك، وإن كان خارجاً عن القياس، ومع هذا فإن غيره من أهل اللغة أيضاً قد حكى: رأيت أسودات كثيرة، أي: حيات، فجمع أسودة على أسودات»[٢].

٣-إن أسودة لا توصف بسالخة؛ لأنها أي: (أسودة) لا تقال إلا لأنثى الأسود من الحيات خاصة دون غيرها استغنوا بتخصيصها بهذه التسمية عن وصفها بسالخة، وأما الأسود فإنه لما كان اسماً مشتركاً يسمى به الحية الذكر، ويوصف به كل مذكر سواه مما لونه السواد، فلما سموا به الحية لم يكن بد من وصفه ليزول بصفته الإشكال، ويرتفع اللبس[٣].

٤-أنهم عندما قالوا: أساود في جمع أسود، فقد خصصوا بهذا الجمع الحيات دون غيرها مما يجوز في سواها أن يوصف بالسواد، واستغنوا عن جمع صفته أيضاً فقالوا: أساودُ سالخٌ، وأما عندما أجروا

---

(١) إسفار الفصيح: ٨٩٤/٢، ٨٩٥، وينظر:المحكم: ٤٩/٥، المخصص: ١٠٧/٨.

(٢) انظر الجمهرة: سود: ٦٥٠/٢، اللسان:(س.و.د)، وإسفار الفصيح: ٨٩٦/٢.

(٣) انظر: إسفار الفصيح: ٨٩٧/٢.

الصفة في الجمع مجرى الموصوف في جميع أحواله[١]، فقد قالوا: أساود سوالخ وأخواتها، وهنا جمعوا وصفها كجمعها[٢].

٥- ردَّ الجواليقي على الزجاج في هذه المسألة بقوله: «اعلم أن الأسود إنما هو صفة له بالسواد ثم غلب على الموصوف حتى صار كالاسم، فاستغنى عن ذكر الموصوف، فهو كالأبطح والأجرع... الذي كان صفة، ثم صار كالاسم، وكما يقال في مؤنثه بطحاء... ولا يقال: أبطحة، وأجرعة... وكذلك يجب أن يقال في الأنثى سوداء، ولا يقال: أسودة، فهذا نعت خالص له في الأصل، وقياسه أن يقال: سوداء؛ لأنه وإن استغنى عن الموصوف، فقد جرى بمنزلة أحمر وأصفر، مما لايجوز في مؤنثه أحمرة، ولا أصفرة»[٣].

---

(١) أي: «في الإفراد والتثنية والجمع».

(٢) انظر: إسفار الفصيح: ٨٠٠/٢، ٨٩٥/٢، والمخصص ١٠٧/٨، وشرح اللخمي: ٣٢٦.

*وقال اللخمي: «وتقول في التثنية: أسودان سالخ فلا تثنى الصفة في قول الأصمعي وأبي زيد، وقد حكى أبو زيد تثنيتها والأول أعرف، فقالوا في الجمع: أساود سالخة وسوالخ». وانظر أيضاً: الجمهرة ٥٩٨/١، فقد ذهب ابن دريد إلى أن قولهم: (سالخة) هو اللغة الأعلى.

(٣) الرد على الزجاج للجواليقي: ٥١.

مسألة (٢١):
اسم المفعول من قلى

قال ثعلب: «وقليت السويق واللحم وغيره، فهو مقليٌّ، وقد يقال في البر والسويق: مقلوٌّ، وقلوته»[١].

وقال الهروي: «إذا شويته على المقلي»[٢].

العرض والدراسة:

نلحظ مما سبق أن ثعلباً أجاز في قليت: (مقليٌّ، ومقلوٌّ).

وأما ابن درستويه فقد نسب لأصحابه[٣] أنهم يقولون: قلوت السويق والبر ونحوهما قلواً، فهو مقلو بالواو لا غير[٤].

وحجتهم أنه مأخوذ من قول العرب: قلوت الحمار أقلوه قلواً، إذا حثثته على السير واستعجلته، وهو من شدة الحركة، وكذلك البُسر ونحوه[٥].

الترجيح:

ومما يؤيد ما ذهب إليه ثعلب ما يلي:

١- جاء في اللسان: «ابن السكيت: يقال: قَلَوْت البُرَّ والبُسْر، وبعضهم يقول:

---

(١) الفصيح: ٩٤.

(٢)التلويح مع الفصيح: ٩٤، وينظر:إسفار الفصيح:٢/٩٢٤.

(٣) يريد البصريين.

(٤) انظر: تصحيح الفصيح: ٥١٦.

(٥) المصدر السابق ٥١٦.

قَلَيْت، ولا يكون في البُغْض إلا قَلَيْت[١]. الكسائي: قَلَيْت الحَبّ على المِقْلَى وقَلَوْته. الجوهري: قَلَيْت السويق واللحم، فهو مَقْلِيٌّ، وقَلَوْت فهو مَقْلُوٌّ، لغة»[٢].

٢- جاء في المحكم: «وقلى الشيء قلياً: أنضجه على المقلاة» [٣].

٣- وجاء في المحكم:«وقلا الشيء في المقلى قلواً، وقد تقدمت هذه الكلمة في الياء؛ لأنها يائية وواوية»[٤].

٤- وجاء في الأفعال: «وقلوت الشيء، وقليته قلْواً وقلياً، طبخته في مِقلَىً، وقليت الشيء قِلَىً، وقلاءً: أبغضته»[٥].

٥- جاء في النوادر: «و لا أقلاه، يريد: أقليه، وهي لغة»[٦].

٦- جاء عن الفراء: «يقال في ذلك: قلوته وقليته بمعنىً واحد»[٧].

٧- جاء في الكتاب ما يلي: «و قالوا: قلى يَقلَى، فشبهوا هذا بقرأ يقرأ

---

(١) انظر: شرح الزمخشري للفصيح: ٢/٧٠٠.

(٢)اللسان والصحاح (ق.ل.ا)، وانظر: إصلاح المنطق: ١٣٩-١٨٦،والمحكم:٦/٣١٠،والجمهرة: ٢٦/٩٧٦.

(٣) المحكم:٦/٣١٠.

(٤) المصدر السابق٦/٣٤٧.

(٥) الأفعال لابن القوطية: ٢٢٤.

(٦) النوادر:٤٥.

(٧) شرح الزمخشري للفصيح:٢/٧٠٠.

ونحوه...»[١]**، وفيه: «وأما جبَا يجبى وقلى يقلَى فغير معروفين إلا من وُجَيه ضعيف»**[٢]**. وفيه: «وقالوا: قليته قِلى...»**[٣].

ومما سبق يظهر لنا أن من قال: (قلوت)، قال: أقلوه قلواً فأنا قالٍ ثم قال: هو مقلو (بالواو)، ومن قال: (قليت)، قال: أقليه قلياً فأنا قالٍ وقال: هو مقلي (بالياء)، ومعنى قلوت و قليت واحد، أي: شويت على المقلى[٤].

---

(١) الكتاب:٤/١٠٥.

(٢) المصدر السابق ٤/١٠٦.

(٣) المصدر السابق٤/٤٦.

(٤) انظر: إسفار الفصيح:٢/٩٢٤، وإصلاح المنطق:١٨٦،١٣٩، وأدب الكاتب:٣٦٤، و يؤيد قولهم مقلي:

قردانهُ في العَطَن الحَولي سودٌ كحب الحنظل المقليّ

البيت في اللسان (ق.ل.ى) والتاج (ص.ي.ص).

مسألة (٢٢):
أهم ما ورد من الإبدال اللغوي أو على لغة من لغات العرب

لقد تكلم ثعلب عن الإبدال اللغوي في مواضع كثيرة في فصيحه ومنها ما ذكره تحت باب الهمز أو ما يقال بلغتين، أو غيرهما ومن أهم هذه المواضع ما يلي:

أولاً: قال ثعلب: «وهرقت الماء، فأنا أُهريقه بضم الألف، وفتح الهاء، وإذا أمرت قلت: هَرِق ماءَك، وكذلك: أرقت الماء، فأنا أريقه، وإذا أمرت قلت: أرق ماءك، وهو الأصل»(١).

العرض والدراسة:

إن هذا الموضع ذكره ثعلب تحت باب (فَعَلتُ بغير ألف).

وفي ذلك قال الزمخشري: «والهاء في قولهم: هراق همزة، كان في الأصل أراق، فلهذا قال أبو العباس ثعلب: «وهو الأصل»(٢).

و الظاهر أن هذا الإبدال وارد للقرب بينهما حيث إنهما من أقصى الحلق فجاز أن يبدل كل واحدٍ منهما من صاحبه، فمن إبدال الهاء من

---

(١)الفصيح: ١٠/ ١١، وينظر: تحفة المجد الصريح: ٢٤٢/١، وإسفار الفصيح: ٣٧٤/١.

(٢)شرح الفصيح :٧٩/١، وينظر: الإبدال اللغوي لابن السكيت: ٨٨، وشرح اللخمي:٦٩، والإبدال لأبي الطيب: ٥٦٩/٢، والمحكم:٣٠٩/٦، والصحاح واللسان (أ.ر.ق)، وأدب الكاتب: ٣٧٥، والخصائص: ١٥/١، والمخصص: ١٨/١٧، ودقائق التصريف: ٣٦٧.

الهمزة، إياك وهياك، وأنرت الثوب وهنرته، وأرحت دابتي و هرحتها... ومن إبدال الهمزة هاءً: هيهات وأيهات[١].

ويؤكده ما قال سيبويه: «قالوا: أرقت الماء ثم أبدلوا من الهمزة هاءً فقالوا هرقت الماء»[٢]، وقال الفراء: «و الهمزة تبدل من الهاء في أول الحرف كثيراً...وهرقت والأصل أرقت»[٣].

الترجيح:

يبدو أنها من الإبدال اللغوي[٤]، ولقد أخذ على ثعلب (إدخاله) هرقت في هذا الباب[٥].

ثانياً: قال: «والأرندج، واليرندج»[٦]: ولقد أورده تحت باب المهموز.

---

(١) انظر: تحفة المجد الصريح:١/٢٤٢،٢٤١

(٢) الكتاب:٤/٢٨٥، وينظر: شرح الشافية:٢/٢٨٤.

(٣) انظر: شرح الزمخشري:١/٧٩، دقائق التصريف: ١٧١، ٣٩٩، ٣٦٥.

(٤)انظر: الإبدال اللغوي لابن السكيت٢٨٨، والمحتسب:١/٣٩، ومجالس ثعلب:١/ ٩٣، وسر الصناعة١/٣٧١، والإبدال لأبي الطيب:٢/٥٦٩، والخصائص:١/ ٣١٥، ٣/ ٤٣.

(٥) وذلك لأن (هرقت) من باب (أفعلت)، ووجد العذر له، بأنه أدخله مراعاة للفظه لأنه ثلاثي، انظر: تحفة المجد:١/٢٤٣، وفي هذه المصادر شواهد شعرية كثيرة، والمحقق أدرجها كاملة من أول طبعة.

(٦) الفصيح: ٧١، والعامة تقول: الرندج انظر: إصلاح المنطق (٣٠٦)، وشرح الفصيح: ٢/٥٨٧.

العرض والدراسة:

وهما يقالان بالهمز و الياء و هما بمعنىً واحدٍ وهو جلد أسود[١]، فهو من المعرب والأعجمي، أصله بالفارسية (زَنْدَه)[٢] أي يُحكُّ و يُصْلَح[٣].

الترجيح:

والظاهر أنهما لغتان فقد ذهب اللخمي إلى ذلك[٤].

ثالثاً: قال: «وهو الأرقان واليرقان»[٥]، و لقد أورده تحت باب المهموز.

العرض والدراسة:

وهما يقالان لآفة تصيب الزرع يصفر منها، وهو أيضاً داء يصيب الإنسان في كبده يصفر منه بدنه وحدقتاه[٦].

---

(١) انظر: إسفار الفصيح:٢/٧٨٠، وإصلاح المنطق:٣٠٦.

(٢) قول أبي عبيدة، انظر: الغريب المصنف: ٢/٤١٤،وورد أيضا في: المخصص:٤/١٠٣، وأدب الكاتب:٤٦٠، والتهذيب واللسان (ردج)، وإسفار الفصيح:٢/٧٨٠، وأدب الكاتب:٤٦٠، والمعرب: ٦٤، ٤٠٣، والألفاظ الفارسية المعربة: ٧١، ١٦٠.

(٣) انظر: شرح الزمخشري:٢/٥٨٧.

(٤) انظر: شرح اللخمي: ٢٣٥، وشرح الزمخشري:٢/٥٨٦، واللسان (ر.د.ج)

(٥) الفصيح: ٧١.

(٦) انظر: التلويح:٧١، وشرح الزمخشري:٢/٥٨٦، واللخمي:٢٣٥، وإسفار =

ونسب قولهم: أرقان للعامة[١]. وفي تصحيح الفصيح نسب اليرقان للعامة على عكس ما ذكر الزمخشري[٢] و الظاهر صحة ما ذهب إليه الزمخشري؛ لأن الخليل في العين ذكر أن اليرقان أفصح[٣].

الترجيح:

الظاهر أنهما لغتان وهذا ما ذهب إليه اللخمي[٤].

رابعاً: قال ثعلب: «وأسود حالك وحانك، وهو أشد سواداً من حلك الغراب، وحنك الغراب، واللام أكثر»[٥].

العرض و الدراسة:

مما سبق يظهر لنا أن ثعلباً أورد هنا إبدال النون من اللام، فأجاز حالك وحانك، وحلك وحنك، والمراد شدة السواد، وأجازوا هنا البدل لتقاربهما في المخرج[٦]، ولقد أنكر النون قوم من اللغويين[١]، وذكر الفراء

=

الفصيح:٢/٧٧٩.

(١) انظر: شرح الفصيح للزمخشري:٢/٥٨٦.

(٢) انظر: تصحيح الفصيح:٤٧٧.

(٣) انظر: العين: ٥/٢١٠ (أرق)

(٤) انظر: شرح الفصيح:٢٣٥، و إصلاح المنطق:١٦٠، وأدب الكاتب: ٤٦٠، والإبدال لأبي الطيب: ٢/٥٧٢، وفي المحكم أن اليرقان: دود في الزرع، ثم يصير فراشاً، انظر: المحكم:٦/٣١٠.

(٥) الفصيح: ٨٤.

(٦) انظر: التلويح: ٨٤ مع الفصيح وشرح اللخمي: ٣٠٢، وتصحيح

=

أن النون أكثر[٢]، ورجح ثعلب اللام، وروى الأصمعي عن الكسائي باللام والنون جميعاً[٣].

ولقد ذكر أبو زيد أن حلك الغراب سواده، وحنك الغراب: مِنقاره[٤]، ولقد ذكر ابن دستوريه أن اللام هو الصحيح وعليه كلام الفصحاء من العرب.[٥]

الترجيح:

والظاهر أن هذا من البدل الجائز ويؤيده مايلي:

١- جاء في اللسان: «قالوا: أحنك الشاتين، وأحنك البعيريين...كأنهم قالوا: حَنِك»[٦]. ما رواه أبو حاتم السجستاني: «سألت أم الهيثم فقلت: هو أشد سوادًا من ماذا؟ فقالت: لا أقول: بالنون أبدا»[٧].

=

الفصيح:٤٧٧.

(١) انظر: الاقتضاب:٢/٢٤.

(٢) انظر: شرح الزمخشري للفصيح: ٢/ ٦٥٨.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢/ ٦٥٨.

(٤) انظر: أدب الكتاب: ٤٩، وشرح الزمخشري للفصيح: ٢/ ٦٥٨..

(٥) انظر: تصحيح الفصيح:٤٧٧، شرح الزمخشري للفصيح: ٢/ ٦٥٨.

(٦) انظر: اللسان، والمحكم، الصحاح، الجمهرة، التهذيب (ح.ن.ك).

(٧)شرح الزمخشري للفصيح: ٢/ ٦٥٨.

٢- واضطراب رواية أبي حاتم عن الأعرابية[١].

٣- قيل: إن حلك الغراب وحنكهُ بمعنىً واحدٍ لسواده، إلا أن اللام أكثر لدورها في متصرفات هذه الكلمة؛ لأنهم قالوا: حُلْكُوك و حَلَكُوك ومُحْلَولَك، وقد احْلولكْ[٢].

خامساً: قال ثعلب: «يقال: هي بغداد، وبغدان، وتذكر وتؤنث»[٣].

ولقد ذكر ذلك تحت باب (ما يقال بلغتين).

العرض و الدراسة:

لقد نقل الهروي أن بغداد هي اللغة الفصحى[٤]، وأما التذكير فعلى نية البلد والمكان، وأما التأنيث فعلى نية البلدة والبقعة[٥].

ولقد أورد الزمخشري: بغداذ، بذال معجمة، ومغدان بالميم مكان

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٢/ ٦٥٨.

(٢) انظر: إسفار الفصيح: ٨٦٤/٢، والمحكم: ٢٩/٣، والقلب والإبدال: ٢/ ٣٨٣.

(٣) الفصيح: ٧٩.

(٤) انظر: التلويح للهروي ٧٦.

(٥) انظر: شرح الزمخشري: ٢/ ٦٣٧، والتلويح: ٧٩.

** ملحوظة: كان الأصمعي لا يقول: (بغداد)، بل (مدينة السلام)، وينهى عن ذلك؛ لأنه يسمع في الحديث أن (بَغ) صنم، و(داد) عطية بالفارسية، كأنها عطية الصنم. انظر: أدب الكاتب: ٣٣٢.

الباء[١]، وذكر اللخمي أن بغداذ بالذال أنكرها البصريون[٢].

وكل هذه اللغات أطلقت على المدينة المشهورة بمدينة السلام[٣].

الترجيح:

والظاهر أنها من لغات العرب، وليست من البدل. قال الفارسي في مقاييس المقصور والممدود: «ومن هنا كان بغدان أعرب من قولهم: بغداد، وإن لم يكن له نظير في كلامهم كما جاء: (الآجُرُّ) ونحوه من الأعجمية»[٤].

و يؤيد ذلك أيضاً: أن الهروي ذكر أنها فارسية معربة وأصلها: باغ داذ فباغ اسم للبستان في الفارسية، و (داذ) اسم رجل، فكأنهم أرادوا بستان هذا الرجل[٥].

وكذلك ما ذكره ابن الأنباري في الزاهر: «اصل هذا الاسم للأعاجم والعرب تختلف في لفظه، إذا لم يكن أصله من كلامها، ولا اشتقاقه من لغاتها»[٦].

---

(١) انظر: شرح الزمخشري: ٢/ ٦٣٧.

(٢) انظر: شرح اللخمي: ٢٧٩.

(٣) انظر: التلويح مع الفصيح: ٧٩، وتصحيح الفصيح: ٤٥٤.

(٤) مقاييس المقصور و الممدود للفارسي:٥٨.

(٥) انظر: إسفار الفصيح:٨٣٣/٢.

(٦) الزاهر:٣٩٨/٢-٤٠٠،لقد ذكر الدكتور عبد الرحيم في المعرب:١٩٦ (١٣) لغة فيها، انظر في بغداد واللغات فيها معجم البلدان:٤٥٦/١، ومعجم ما =

سادساً: قال ثعلب: «وتقول: ما هو بضربة لازبٍ، ولازمٍ بالميم إن شئت»[١].

العرض والدراسة:

قال الهروي: «وهما واحد، أي ليس هو بضربة شيء ثابت وحقٍ واجب، فلا تشغل به قلبك"[٢].

ولقد أضاف الفراء فيه لغة أخرى، وهي: (لابت) بالتاء من (لَبَتَ يلبتُ)[٣].

ولقد خرجها بعضهم على الإبدال، قال اللخمي: «أما الأفصح الباء، والعرب تبدل الباء ميماً...»[٤]**، وذكر الزمخشري: أن الباء أجود عند الكوفيين**[٥]**، والعامة تقوله بالميم**[٦].

=

استعجم:١/٢٦١، ٢٦٢، واللسان، والصحاح (ب.غ.د.د)

(١) الفصيح: ٧٧.

(٢) التلويح مع الفصيح: ٧٧.

(٣) انظر:معاني الفرآن: ٢/ ٣٨٤، ومقاييس اللغة: ٥/ ٢٤٥، واللسان: (ل.ز.ب) (ل.ت.ب)

(٤) شرح اللخمي:٢٧٠، وينظر: إسفار الفصيح:٨٢٣/٢

(٥) شرح الزمخشري:٦٢٥/٢.

(٦) تصحيح الفصيح: ٤٤٨.

الترجيح:

والظاهر أنه من الإبدال الجائز.

قال الفراء: «اللازب: اللاصق، و قيس تقول: طين لازب... والعرب تقول: ليس هذا بضربة لازب و لازم، يبدلون الباء ميماً لتقارب المخرج»(١).

سابعاً: قال ثعلب: «وهي القازوزة، والقاوزة، ولا تقل: قاقُزَّة»(٢).

العرض والدراسة:

لقد ذكر ثعلب لغتين فيها، وهما بمعنىً واحد على (فاعولة)(٣)، ومنع (قاقُزَّة) بالقاف وتشديد الزاي وهي شيء تجعل فيها الخمر وقيل: هي قدح طويل ضيق الأسفل(٤). وكلاهما معرب(٥)، وما منعه ثعلب ذهب الخليل إلى إلى أنه الأفصح (٦)، ونسب للعامة(٧).

---

(١) معاني القرآن:٣٨٤/٢، وينظر في ذلك: القلب والإبدال: ١٤، وأدب الكاتب:٤٢٥، وإصلاح المنطق: ٢٨٨، والزاهر:٦٠٩/١.

(٢) الفصيح: ٨٧– ٨٨.

(٣) انظر: التلويح:٨٧، ٨٨، وشرح الفصيح للخمي:٣١٧.

(٤)انظر: إسفار الفصيح:٨٨٣/٢، ٨٨٤، وتصحيح الفصيح: ٤٩٠.

(٥) انظر: المعرب: ٢٧٣، ٢٧٤، والعين:١٣/٥.

(٦) انظر: العين:١٣/٥، والقاموس المحيط:١٩٢/٥.

(٧) انظر: الغريب المصنف:٤١٤/٢، واللسان(ق.ذ.ذ)، وإصلاح المنطق:٣٣٨، وأدب الكاتب:٣١٢، وشرح الزمخشري:٦٧٤/٢.

الترجيح:

الظاهر أنها من المعرب وكلها لغات وردت عن العرب[١]، ولكن القازوزة أجود بناءً على قارورة وصارورة[٢]، وقال ابن درستويه: «وكان يجب أن يذكر هذا في باب ما لا يقال بالتشديد»[٣].

ثامناً: قال ثعلب: «وهو الصَّيدلاني، والصَّيْدناني»[٤]

العرض والدراسة:

لقد أبدل اللام من النون، والمراد به الذي يبيع العطر والعقاقير[٥].

لقد شرح اللخمي ذلك فقال: «الصيدن والصيدل: حجارة الفضة، شبهت بها حجارة العقاقير، ونسب إلى صاحبها، وزيدت الألف والنون مبالغة كما قالوا: رجل جماني ورقباني»[٦].

ولقد ذكر الزمخشري أنها بالنون أجود، و قولها باللام فلمعاقبة النون كما قالوا: جبريل وجبرين، وإسرائيل وإسرائين[٧]

---

(١) انظر: شرح اللخمي :٢٧٠، وشرح الزمخشري:٢/٦٧٣، ٦٧٤.

(٢)انظر شرح اللحمي :٢٧٠، و شرح الزمخشري:٢/٦٧٣، ٦٧٤.

(٣) التصحيح: ٤٩٠.

(٤) الفصيح: ٧٩.

(٥) انظر: التلويح مع الفصيح: ٧٩.

(٦) شرح اللخمي: ٢٨١، وينظر: الصحاح: (ص.د.ن)

(٧) انظر: شرح الزمخشري: ٢/ ٦٣٩.

الترجيح:

و الظاهر أنهما لغتان وأجازهما الهروي بالنون واللام[١].

تاسعاً: قال ثعلب: «وقال الفراء: كلام العرب إذ عرض عليك الشيء أن تقول: توفَرُ وتحمَدُ[٢]، ولا تقل: تؤثر»[٣].

العرض والدراسة:

يظهر من كلام ثعلب السابق أن الفراء أجاز (توفر) بالفاء، ومنع تُؤْثر بالثاء، ونسبه الزمخشري للعامة وقال هو تصحيف[٤]. قال الهروي: «ومعناه: إذا بذل لك الشيء قلت: أنت للذي بذله لك توفر أي: يُترك لك مالك موفوراً أي: تاماً لا تنقص منه شيئاً، وتحمد على ما بَذَلْت، تقول: هذا للرجل يعطيك الشيء فترده عليه من غير تسخط»[٥].

ولقد جاء في "أدب الكاتب": «ويقولون: تؤثر وتحمد، والمسموع:

---

(١)انظر: الإبدال لابن السكيت: ٨٦، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٤٠٢، وتصحيح الفصيح: ٤٥٧، والمحتسب: ١/ ٣٩.

(٢) انظر: الفصيح:٩٤، والمثل في المستقصى: ٩٣/١، وشرح الفصيح للزمخشري:٧٠٠/٢، وإسفار الفصيح: ٩٢٤/٢، والتلويح:٩٤، وإصلاح المنطق:٣٢٧، واللسان:(و.ف.ر)

(٣)الفصيح: ٩٤.

(٤) انظر: شرح الفصيح:٧٠٠/٢، وإسفار الفصيح:٩٢٤/٢.

(٥) التلويح مع الفصيح: ٩٤.

توفر وتحمد من قولك: قد وَفَرْتُ عِرْضَه أفِرُه وَفْراً»[١].

ويقوي ما نقل عن الفراء قوله: «والعرب تبدل الفاء بالثاء فيقولون: جَدث وجدَف... و الأثاثي والأثافي،...»[٢].

الترجيح:

والظاهر أن كليهما جائز، فقد يجوز أن يكون المراد من الوفر ومعناه:الزيادة والتحام الكثرة، وقد يراد وَفَرْتُ عِرْضَه أفِرُه وَفْراً.

ويجوز أن يكون تؤثر من قولك: أثرته أوثره إيثاراً: إذا فضلته[٣].

ويؤيده ما نقله اللخمي من أن ابن السكيت قال: تُوفر وتحمد صحيح، و الثاء بدل من الفاء[٤].

تعقيب:

لقد أورد ثعلب الكثير من الأمثلة على الإبدال اللغوي ولغات العرب، ولكنني أشرت إلى أكثر المسائل خلافاً و تركت ما اشتهر وما لا خلاف فيه.

---

(١) أدب الكاتب: ٣١٩، وينظر: الرد على الزجاج للجواليقي: ٤٤/ ٤٥.

(٢) انظر معاني القرآن:١/٤١.

(٣) انظر: شرح اللخمي:٣٤٥.

(٤) لم أقف على قول ابن السكيت في القلب و الإبدال ،و انظر: شرح اللخمي:٣٤٥ فالنقل عنه.

مسألة (٢٣)
باب النسب

لقد أوردت أهم ما ذكر ثعلب في باب النسب[١] بشكل مختصر؛ لأنه لم يتكلم عن ذلك، ولاختلاف العلماء في ذلك، فقد قال الزمخشري: «والنسبة لا تجيء على طريقة واحدة، إنما ينسب إلى الشيء إذا كان منه بسبب، وربما ينسب إلى الشيء إذا كان يُتبرأ منه، ولا يوجد في كلام العرب شيء أبعد من القياس كالنسبة، ألا تراهم قالوا: رجل دُهري للشيخ الهرم بضم الدال، ودَهري للذي يقول بالدهر، ونسبوا إلى العالية فقالوا: عُلويٌّ... فالوجه أن ننظر إلى أصل وضعهم ونجري عليه»[٢].

والزمخشري قسم النسب إلى قسمين: حقيقي وغير حقيقي[٣]، الأول: ما كان مؤثرا في المعنى نحو النسب إلى (الخط) وهي إحدى قرى عمان[٤]، وأما غير الحقيقي: فهو الذي تكون نسبته في اللفظ فقط، نحو قولهم: أزعكي: للئيم القصير، وكلب زئني لقصير القوائم[٥]، وأما من حيث

---

(١) تكلم عن (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) ولم يشر إلى النسب في المثل. انظر: الفصيح: ٧٦، ولقد أشار إلى الصيدلاني والصيدناني وتقدمت الإشارة له في ص ٩٢ من البحث.

(٢) شرح الفصيح: ٣٩٥/٢.

(٣) انظر: المفصل:٢٥٩.

(٤) انظر: ٩٧ من هذه المسألة، شرح الفصيح للزمخشري: ٣٨١/٢.

(٥) انظر: ١٠١ من هذه المسألة، شرح الفصيح للزمخشري: ٣٨١/٢.

القياسية فهو أيضاً قسمين: قياسي[١]، وغير قياسي[٢].

ولقد حصربعض النحاة أنواع الشذوذ في النسب[٣].

وأهم ما ذكره ثعلب كالتالي:

١- قال ثعلب: «وثوبٌ معافريٌّ»[٤]،

العرض والدراسة:

وقال الهروي: «بتشديد الياء منسوب إلى معافر، وهو موضع، وقيل: قبيلة من اليمن»[٥].[٦]

وقال الزمخشري: « منسوب إلى حي، وهو معافر وهو معافر بن مالك بن كهلان بن أدَد، وقال بعضهم: معافر مخلاف باليمن، والصحيح ما قدمنا، وإنما جازت النسبة إلى معافر، وهي لفظ الجمع؛ لأنه صار اسماً للواحد، وليس هو بمعنى الواحد، لأنك إذا أردت النسبة إلى الجمع نسبت

---

(١) انظر: المفصل: ٢٥٩-٢٦٣.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج: ٣/ ٨١ ، ٨٣.

(٣) انظر: المقرب:٢/٤٦٠،٤٥٩، والتصريح:٢/٦١٣، ٦١٤.

(٤) الفصيح: ٤٣.

(٥)انظر: معجم البلدان:٥/١٥٣، ومعجم ما استعجم:٢/١٢٤١، وفي الجمهرة:٢/٧٦٦، «ذهب الأصمعي إلى أن النسب إليه خطأ والصواب: ثوب معافر».

(٦)التلويح:٤٣، وانظر: شرح الزمخشري:٢/٣٧٦، وتصحيح الفصيح: ٢٧٠، وشرح اللخمي: ١٤٠/ ١٤١، وإسفار الفصيح:٢/٥٨٦.

إلى الواحد منه، كقولك: رجل مسجدي، فرضي...»[١].

الترجيح:

والظاهر أن ذلك من النسب القياسي الجائز[٢]؛ لأن هذه الأسماء وإن كانت جمعاً فلقد أصبحت أعلاماً لهذه القبائل، ولم يرد بها الجمع[٣]. وذهب بعض النحاة إلى أنه اسم رجل سُمّي بلفظ الجمع[٤] وهذا من الجائز الجائز أيضاً.

والصواب في الجمع أن يرد إلى مفرد، فيقال في النسب إلى مساجد (مسجدي) وفرائض فرضي، ولكن هذا الجمع أصبح دالاً على المفرد وأصبحت صفة غالبة فهي كالعلم .فقالوا: أنصاري وكلابي بالنسب إلى الأنصار و الكلاب[٥].

٢- قال ثعلب: «ورُمحٌ خطّي، ورماحٌ خطية»[٦]

العرض و الدراسة:

وقال الهروي: «منسوبة إلى الخط، وهي إحدى مدينتي البحرين،

---

(١) شرح الزمخشري: ٣٧٦/٢، وينظر: العين ١٢٤/٢.

(٢)انظر: شرح الزمخشري: ٣٧٦/٢، والعين:١٢٤/٢.

(٣) انظر: شرح الكتاب:٣٧٩/٣، ٣٨٠، والمقتضب:١٥٠/٣، والبحر:١٩٩/٨، والارتشاف:٢٨٩/١.

(٤) شرح الجبان على الفصيح:١٩٩، والتكملة:١٥٦، والكتاب:٨٩/٢.

(٥) انظر:التكملة: ٢٥٥.

(٦) الفصيح: ٤٣.

والأخرى هجر[١]، والرماح تنبت في بلاد الهند، فيجاء بها في السفن إلى الخط، فتقوَّم بها، ثم تفرق منها في البلاد إليها»[٢].

وقال الزمخشري: «والرمح الخطي منسوب إلى قرية يقال لها الخط، وهو على سيف من سيوف عمان»[٣].

والعامة تقول:خِطية بكسر الخاء[٤].

الترجيح:

والظاهر أنه من النسب القياسي الجائز.

٣- قال ثعلب: «قوم جبْرية بسكون الباء خلاف القدرية»[٥].

العرض والدراسة:

وقال الهروي: «وهم الذين يقولون إن اللَّه تعالى أجبر العباد على المعاصي والطاعات، أي ألزمهم إياها، وأكرههم على فعلها، وأما القدرية - بفتح الدال-فهم الذين ينكرون أنه تعالى قدر على العباد الطاعات

---

(١) انظر: معجم البلدان:٣٩٣/٥، والجمهرة: (خ.ط.ط)، ومعجم ما استعجم:١٣٤٦/٢، ٥٠٣/١ (خط).

(٢) شرح التلويح: ٤٣، وتصحيح الفصيح: ٢٧٠، وشرح الزمخشري للفصيح: ٣٨١/٢، وشرح اللخمي: ١٤٠، وإسفار الفصيح:٢/ ٥٩٠.

(٣) شرح الفصيح للزمخشري:٣٨١/٢.

(٤)انظر: تصحيح الفصيح: ٢٧٠، والتهذيب (خ.ط.ط)، العين:١٣٦/٤، وتثقيف وتثقيف اللسان:٢٢١.

(٥) الفصيح: ٤٥.

والمعاصي والأعمال، وأنهم هم الذين قدّروها وفعلوها كما أحبوا، فأضافوا القدر إلى أنفسهم فنسبوا إليه».

وأما القدرية: بفتح الدال.....»[١]

وقال الهروي: إن الجَبْرية اسم محدث (مولد)[٢].

و الظاهر أنهم نسبوا إلى الإجبار فقالوا إن الله أجبرهم على المعاصي والطاعات وألزمهم بها فنسبوا إلى جبر: (جبري) فقالوا جبرية، وكذلك نسبوا إلى قدر (قدري) فقالوا: قدرية.

الترجيح:

و الظاهر أنه من النسب الجائز فمن نسب إلى الجَبْر قال: جبري ومن القدر قال: قدري.

٤- قال ثعلب: (ورمان إمليسي)[٣].

العرض و الدراسة:

قال الهروي: «للذي لا عجم في حبه»[٤].

---

(١) التلويح: ٤٥، وينظر :شرح الزمخشري: ٣٩٤/٢، وشرح اللخمي:١٤٤، وإسفار الفصيح: ٥٩٨/٢.

(٢) انظر: الإسفار: ٥٩٨/٢، والصحاح (ج.ب.ر)، والتصحيح: ٢٧٦.

(٣) الفصيح:٥٢.

(٤) التلويح:٥٢، وينظر :الإسفار:٦٤٦/٢، وشرح الفصيح للخمي:١٦٢.

جاء في اللسان: «ورمان إمليسي: حلو طيب لا عجم له كأنه منسوب إليه». (م.ل.س).

قال ابن دستوريه: في تصحيح الفصيح: «رمان إمليسي...والهمزة زائدة...»[١].

الترجيح:

والظاهر أنه من النسب الجائز فهو منسوب إلى الإمليس وهو من كل شيء الناعم اللين[٢].

والعامة تقول: ملِّيسي، بحذف الهمزة وفتح الميم وتشديد اللام[٣].

وهو لغة عند الفراء، وهو من الحذف الجائز، واشتقاقه من الملاسة، من قولهم: مفازة إمليس، إذا لم يكن بها حاجز من شجر ولا حجر، نسب الرمان الذي ليس له عجم لها، ويقال لهذا الضرب من الرمان: الشنباء، وهي التي يكثر ماؤها[٤].

٥- قال ثعلب: (وكبشٌ عُوسيٌّ)[٥]

العرض والدراسة:

قال الهروي: «إذا كان قوياً يُحمل عليه، وقيل: بل هو السمين،

---

(١) تصحيح الفصيح:٣٠٣.

(٢) انظر: الإسفار: ٦٤٦/٢.

(٣) انظر: ما تلحن فيه العامة:١٣٦، وتصحيح الفصيح:٣٠٣، وتصحيح التصحيف:٤٩٥، وتقويم اللسان:٦٨، وتثقيف اللسان:٢٠٣.

(٤) انظر: شرح الفصيح للزمخشري:٤٥٥/٢، اللسان: (ش.ن.ب).

(٥)الفصيح: ٦٠.

وقيل: بل هو منسوب إلى موضع يقال له (عُوس) بناحية الجزيرة»[١].

وقيل: العامة تقوله: بفتح أوله: عَوسي[٢].

والغالب: أن العوسيَّ: الكباش البيض، فقد ذكر ذلك الأزهري[٣].

وقال اللخمي: «وقيل: العظيم القرنين، وقيل: الضخم الكبير...»[٤].

وقال محقق الإسفار: «وقلت: لا يزال بعض عامة السراة إلى اليوم يقولون: الغنم العيسية، للبيض»[٥].

وجاء في شرح الزمخشري: «منسوب إلى عوس قرية بالشام، قال الفراء: وينسب إليه هذا، يقال: ثور عُوسي، وقيل: كبش عوسي، و هو قصير القوائم والقول ما قاله الفراء،... و قد تخبط بعض الناس في اشتقاق عوسي وذكر ما دل على تصنعه»[٦].

---

(١) التلويح:٦٠، الإسفار:٢/٧٠٤،شرح الجبان:٢٤٤

- وجاء في اللسان «العوس بالضم ضرب من الغنم يقال: كبش عُوسي» (ع.و.س).
- (عوس) موضع: انظر: معجم البلدان: ٤/ ١٦٨.

(٢) انظر: تصحيح الفصيح:٣٤٦.

(٣) انظر: التهذيب: (ع.و.س).

(٤) شرح اللخمي:١٨٤.

(٥) هامش الكتاب: رقم (٦)، ٢/٧٠٤.

(٦) شرح الفصيح: ٢/٥١٠.

الترجيح:

و الظاهر أن النسب إلى المكان هو الأقرب و هو من الجائز.

٦- قال ثعلب: «وعنبٌ مُلاحيّ مخفف اللام»(١).

العرض و الدراسة:

قال الهروي: «وهو الأبيض...»(٢).

وجاء في شرح أدب الكاتب للجواليقي: «عنب ملاحي مخففة اللام من الملحة وهو البياض»(٣).

وجاء في شرح الزمخشري: «بتخفيف اللام وتشديد الياء والعامة تشددها وقد روي ذلك وليس بالفصيح...»(٤).

جاء في الإسفار: «بضم الميم وتخفيف اللام وتشديد الياء، وهو عنب أبيض في حبه طول، وهو مأخود من المُلحة وهي البياض...»(٥).

والعامة تقول: مُلّاحي بتشديد اللام وتخفيف الياء(٦).

---

(١) الفصيح:٦٨.

(٢) التلويح:٦٨.

وفي اللسان: «المُلاحي-بالضم وتشديد اللام- ضرب من العنب الأبيض في حبه طول، وهو من الملحة» (م.ل.ح) ، وانظر: الصحاح و التهذيب (م.ل.ح).

(٣) شرح أدب الكاتب:٢٠٧.

(٤) شرح الفصيح: ٢/٥٦٦.

(٥) الإسفار:٢/٧٦٠، ٧٦١.

(٦)انظر: إصلاح المنطق:١٨٢، وأدب الكاتب:٣٧٨، واللسان (م.ل.ح)، =

والظاهر أن النسب كان إلى (المُلْحة) فقد قال اللخمي: «وغُير في النسب مبالغة»(١).

الترجيح:

يبدو لي أن المُلَّاحي: الأبيض، والمُلحة البياض، وقيل: كبش أملح، إذا كان صوفه أبيض، وفي اطراف الصوف شُقْرَة(٢).

ولو نُسِبَ إلى المُلْحة لقالوا: مُلْحيّ، والظاهر أنه حدثت بعض التغييرات الصرفية عليها فأصبحت مُلَاحيّ، ولا أستبعد أن يكون النسب إلى المُلَّاح، فقد نقل ابن سيدة، أن أبا حنيفة نسبه إلى المُلَّاح، وقال: إن المُلَّاح في الطعم، ويقوي ذلك قولهم: مُلَّاحيّ، والظاهر أن طعمه كان حلواً؛ لأنهم قالوا: المُلاحيُّ: تين صغار أملح صادق الحلاوة ، وزبيب(٣)، أو يريدون الملح أو ميله للملوحة ويقال فيه أيضاً: مُلَّاح.

٧- قال ثعلب: «وكلب زئني وهو القصير»(٤).

وقال الهروي: «وهو القصير اليدين والرجلين الصغير الجسم»(٥).

وقال الزمخشري: «أي قصير، ولا أدري إلى ماذا نسب، وجاء في

=

والمحكم:٣/٢٨٨، والمخصص: ١١/٧٠، والعين:٣/٢٤٤.

(١) شرح اللخمي:٢٢١.

(٢)انظر: شرح الفصيح: ٢/٥٦٦.

(٣) اللسان: (م.ل.ح)، والمحكم: ٣/ ٢٨٨.

(٤)الفصيح: ٧٠.

(٥)إسفار الفصيح: ٢/٧٧٢.

كلامهم ما ظاهره أنه منسوب إليه، كقولهم للئيم القصير: أزعكي...»[١].

وفي التصحيح أن العامة تقول: (صيني) بالصاد وترك الهمز وتذهب إلى أنه يجلب من الصين[٢] وفي الحيوان ما يثبت أنهم يقولون: كلب زيني صيني[٣] وأنشد ابن الأعرابي[٤] كما نقل في التلويح:

كـــــــــأنهم زئنيـــــــــــةٌ جَراء

وعَظْعَـــــظَ الجَبـــــان و الـــــزِّئني

ولقد قال ابن منظور بعد نقله حكاية ثعلب: «ولا تقل صينيّ»[٥].

الترجيح:

والظاهر أن النسبة عند ثعلب صحيحة فهو كلب زيني صيني، و النسب إلى الزينة؛ لأنه معروف بأنه من كلاب الزينة، ومعروف بذكائه ودَلَعِه فهو يربى في البيوت، كما أنه جُلب من الصين فهو منشؤه لذلك نسب له.

---

(١)شرح الزمخشري: ٢/٥٨٠،٥٧٩.

(٢)انظر: تصحيح الفصيح: ٤٠٢، والصحاح: (ز.أ.ن)

(٣) انظر: الحيوان: ٢/١٧٩، ٦/٣٧٢.

(٤) انظر: التلويح: ٧٠.

(٥) اللسان: (زان) ١٣/١٦٣.

٨- قال ثعلب: «ورجل يمان من أهل اليمن، وشآم من أهل الشام، وتَهام من أهل تِهامة بكسرها»(١).

العرض والدراسة:

وقال الهروي: «بوزن (شَعام)...»(٢).

وقال الزمخشري: «تهامة والشام واليمن«: «هذه كلها جاءت على غير قياس...»(٣).

الترجيح:

والظاهر أنه من النسب على غير قياس فقد قال سيبويه(٤)، وغيره(٥).

وكان القياس في النسب إليهما: يمني وشأمي، بوزن (شعميّ) وبياء مشددة للنسب، ولمَّا كثر الاستعمال، خففوا فحذفوا إحدى ياءي النسب وعوضوا ألفاً قبل النون والميم فصار: يماني وشآمي، بفتح الهمزة

---

(١) الفصيح: ٨٩.

(٢) التلويح: ٨٩.

(٣) شرح الزمخشري: ٦٨٠/٢، وانظر: شرح اللخمي: ٣٢٣، ٣٢٢، وتصحيح الفصيح، وهو يرى أن تشديد الياء في (تهاميّ) خطأ في الكلام: ٤٩٣، وجائز في الشعر للضرورة: ٤٩٤، وانظر في المسألة: الكتاب: ٣/ ٣٣٧.

(٤) انظر :الكتاب:٣٣٧/٣، ٣٣٨.

(٥) انظر: المقتضب: ١٤٥/٣، والخصائص: ١١٠/٢، والتبصرة و التذكرة للصميري:٥٨٨/٢.

وياء خفيفة، ثم لمَّا أدخلوا التنوين على الياء، حذفوها لئلا يجتمع ساكنان، فقيل: شآمٍ ويمانٍ وتهام...

وأما (تهام) فالأصل تِهامة- بكسر التاء، وعند النسب إليها القياس: تهامي وعندما أرادوا التخفيف حذفوا إحدى ياءي النسب، ولم يستطيعوا أن يعوضوا ألفاً كما فعلوا في (يمان)، لكي لا يجتمع الألفان الساكنان، فعدلوا عن ذلك وحذفوا الكسرة وفتحوا التاء، أي:نابت الفتحة عن ألف التعويض، فصار تَهامي، بياء خفيفة، ثم حذفوا الياء لالتقاء الساكنين عند التنوين فأصبحت: تهامٍ[١] والشواهد كثيرة على هذه النسبة[٢].

الترجيح:

إنه من النسب الجائز وإن كان على غير قياس.

كما أن العامة تشدد الياء من ذلك فتقول: يمانيّ وشآميّ وتهامي[٣].

---

(١) انظر: الكتاب:٣/٣٣٨، والخليل يرى أن الألف في تهام عوض عن الياء؛ لأن الأصل: تَهَميّ أو تَهْميّ، وشرح الفصيح للزمخشري: ٢/٦٨٠، وإسفار الفصيح:٢/٨٨٠، ٨٨١.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٢٩٩، ٣/٣٣٧، والمقتضب:٣/١٤٥، والخصائص:٢/١١٠، وشرح الشافية:٢/٨٣.

(٣) انظر: إصلاح المنطق: ١٨٠، وأدب الكاتب:٢٨٠، ٣٧٧، وتصحيح الفصيح: ٤٩٣.

وذلك لغة لبعض العرب[١] وهو جائز[٢]، وإن كان بعيداً في القياس لأنه جمع بين العوض والمعوض[٣] والنسبة كثيراً ما تجيء على غير قياس[٤].

٩- قال ثعلب: «وغُلام ضاويٌّ، وجارية ضاويَّة»[٥].

العرض والدراسة:

وقال الهروي: «أي مهزولان»[٦].

وقال في الأسفار: «أي: مهزول صغير الجسم»[٧].

والعامة تخفف وتقول: (ضاوي)[٨] وأصله: (ضاووي على زنة فاعول، فاجتمعت الواو والياء، فأبدلت الأولى ياء وأدغمت الياء في الياء، وكسر ماقبلها[٩].

---

(١) انظر: الكامل: ٣/ ١٢٣٧، والتلويح:٨٩.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٣٨/٣، والاقتضاب:١٨٣/٢.

(٣) انظر: شرح الزمخشري للفصيح:٦٨٠/٢.

(٤) انظر: المصدر السابق٦٨٠/٢.

(٥) الفصيح:٧٩.

(٦) التلويح:٧٩.

(٧) إسفار الفصيح: ٧٥٤/٢.

(٨) انظر: التصحيح: ٤٨٤.

(٩) انظر: العين: ٧٣/٧.

وقال الزمخشري: «ليس هذا من المنسوب»(١). ولكن ضاوياً من الفعل (فاعول) من ضوى يضوي: إذا هَزُل). وفي الأصل: ضاووي فاجتمعت الواو والياء فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها.

وقال ابن جني: «هذا من المنسوب إلى فاعل من الضوى»(٢).

كما تقول في قاضٍ، قاضيّ، وهوعنده كما في أحمر وأحمريّ ودَوَّاريّ، دخلت ياء النسبة لتأكيد الصفة، وعند النسب حذفت الياء؛ استثقالاً لاجتماع ثلاث ياءات ضاوي ي ي ، فأصبحت ضاويٌ وهو: الدقيق من الرجال الذي يأكل ولا يُرى أثر ذلك في جسمه.

الترجيح:

والظاهر أن كلا الوجهين جائزان، فمن عده من المنسوب قاسه على عاري، وساري وقاضي فقد جاء في التكملة: «وإن كانت الياء المكسور ما قبلها رابعة فالأحسن أن تحذف فتقول في قاضٍ: قاضي، وفي ضاوٍ: ضاويٌ»(٣). ومن قال بأنه فاعول قاسه على وزن من أوزان العربية.

١٠- قال ثعلب: (وملح ذَرْآنيٌّ وذَرَآنيٌّ)(٤).

العرض والدراسة:

وقال الهروي: «بذالٍ معجمة... وهو الأبيض منه، واشتقاقهما من

---

(١) شرح الزمخشري على الفصيح:٢/٥٨٨.

(٢) اللمع: ٣٢١، وينظر: شرح اللخمي:٢١٥،٢١٦.

(٣) التكملة: ٢٤٤.

(٤) الفصيح: ٧٠.

الذُرآة... وهي البياض».

قال الزمخشري: «وقولهم: ذرآني نسبة إلى غير قياس، كقولهم: لحياني ورقباني ...» [١].

وذهب اللخمي إلى أنه مشتق من (الذُرآة)[٢]، وفي اللسان يراد بها البياض وصف بالملح لبياضه[٣].

والعامة تقول: ملح أندراني[٤]، وفي الصحاح (آنذراني)[٥] وهو خطأ عند الزمخشري[٦] وابن منظور[٧].

الترجيح:

والظاهر أنه من المنسوب إلى (الذَّرَأ) وهو الشيب أو (الذُرأة) وهي البياض أو الشيب أيضاً، وهو من النسب على غير قياس، كما قالوا في النسبة إلى الرقبة: رقباني.

---

(١) إسفار الفصيح:٢/٧٧٣، ٤٨٨.

(٢) انظر: شرح الفصيح: ٢/٥٨٠، وتصحيح الفصيح: ٤٠٣، والتلويح:٧٠.

(٣) انظر: شرح اللخمي:٢٣١، وإصلاح المنطق ١٧٢، وشرح الجبان:٢٧٢.

(٤) انظر: شرح اللسان: (ذ.ر.أ): ١/٨٠، وتصحيح الفصيح: ٤٠٣.

(٥) انظر: تصحيح الفصيح: ٤٠٣.

(٦) انظر: شرح الفصيح: ٢/ ٥٨٠.

(٧) انظر: اللسان: (ذ. ر. أ).

المصادر والمراجع

١- الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تح: عز الدين التنوخي – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق – ١٣٧٩م.

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، د. أحمد عبد الغني الدمياطي، بيروت دار الندوة.

٣- أدب الكاتب، تصنيف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه وضبط غريبه، وشرح أبياته والمهم من مفرداته، محمد محي الدين عبد الحميد .

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، مراجعة: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١ ، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.

٥- محمود عبد الوهاب فايد، طبعة كتاب الشعب.

٦- إسفار الفصيح لأبي سهل محمد بن علي الهروي، دراسة وتح: د.أحمد بن سعيد بن قشاش، ط١، ١٤٢٠هـ / المدينة المنورة، مطبعة الجامعة الإسلامية.

٧- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور: عبد المجيد دياب، ط ١، ١٤٠٦هـ، السعودية.

٨- إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٤.

٩- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، بيروت

١٩٨٨/١٤٠٨

١٠- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ ١٩٩٥م.

١١- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، ت ٣٣٨ هـ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ٣، ١٤٠٩/١٩٨٨.

١٢- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد عزيز، ط ١، عالم الكتب، لبنان، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٣- الأعلام، قاموس تراجم، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٠، ١٩٩٢م.

١٤- الأفعال،لابن القوطية، تحقيق: علي فودة،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

١٥- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي، طبعه عبد الله أفندي البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت،١٩٠١م.

١٦- الاقتضاب من شرح أدب الكاتب، عبد الله بن محمد، تح: مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد، النهضة المصرية ١٩٨٣م.

١٧- الألفاظ الفارسية المعربة تأليف: السيد أدّى شير، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٠٨م.

١٨- الأمالي، لأبي السعادات هبة الله بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، تح: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ، القاهرة، مطبعة المدني، ط١ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢.

١٩- الأمالي، تأليف: أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.

٢٠- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (التبيان)، تأليف: أبي البقاء عبد الله العكبري، صحح ووضع حواشيه بعناية ومراجعة الناشر، دار الفكر، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٨٦/١٤٠٦

٢١- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة) مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٢- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط ١.

٢٣- البحر المحيط لمحمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، وبهامشه: تفسير النهر الماد من البحر، لأبي حيان نفسه، ومعه كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط، للإمام تاج الدين الحنفي النحوي؛ تلميذ أبي حيان، ط٢، ١٤٠٣هـ،١٩٨٣م.

٢٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت.

٢٥- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية،

١٤١٧هـ.

٢٦- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، حققه: محمد المصري منشورات مركز المخطوطات والتراث جمعية إحياء التراث الإسلامي، الصفاة، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٧- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ١٤٠٠هـ.

٢٨- البيان والتبيين، للجاحظ، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت.

٢٩- تاج العروس، للإمام السيد محمد مرتضى الزبيدي، بدون طبعة وتاريخ، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي.

٣٠- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل ابن محمد بن مسعر التنوخي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، دار الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ،١٩٨١م.

٣١- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، ت: عبد العزيز مطر، دار المعارف ١٩٨١م.

٣٢- التحرير والتنوير، تأليف الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور،دار صادر بيروت، بدون طبعة ولا تاريخ.

٣٣- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح تأليف أبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي دراسة وتح: د. عبد الملك عطية الثبيتي،

مكتبة الآداب، القاهرة ١٤١٨ . ١٩٩٧م.

٣٤- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، حققه: د.عفيف عبد الرحمن، نشر بدعم جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، ط١ ، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦.

٣٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١ ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨.

٣٦- التصريح على مضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، على ألفية ابن مالك، للشيخ جمال الدين أبي محمد بن عبد الله يوسف بن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، وبهامشه حاشية للعلامة المتقن الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي :.

٣٧- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدي، تح: السيد الشرقاوي، الخانجي، مصرت القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٣٨- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه تح: د. محمد بدوي المختون، راجعه د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٤٢٥ . ٢٠٠٤م.

٣٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، مطبعة بساط بيروت.

٤٠- تفسير أبي السعود المسمى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، للإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي، ت (٩٥١هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ، ١٩٩٠م.

٤١- تقويم اللسان، لابن الجوزي، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف، مصر – القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م.

٤٢- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، بإشراف الأستاذ الدكتور حسين نصار، ساعدت جامعة بغداد على تعضيده، طبع بمطابع دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، ١٩٨١م،١٤٠١هـ.

٤٣- التلويح في شرح الفصيح لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي، ط١، ١٩٠٧م، القاهرة.

٤٤- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ، تح: أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، بغداد، ١٣٨١/١٩٦٢م.

٤٥- تهذيب إصلاح المنطق، للخطيب التبريزي ت (٥٠٢) هـ، تحقيق د.فوزي عبد العزيز مسعود ،الهيئة المصرية العامة للكتاب/١٩٧٨م ،مركز تحقيق التراث.

٤٦- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، راجعه محمد علي البجاوي. الدار القومية للطباعة، ١٣٨٤هـ،١٩٦٤م.

٤٧- تيسير الصرف، تأليف د. خديجة عويعة، ط١ /١٤١٦ /١٩٩٥ ،مطبعة أولاد عثمان، ميدان ابن الحكم مصر.

٤٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام محمد بن جرير الطبري، ت ٣١٠هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ضبط وتوثيق وتخريج صدقي حميد العطار، بيروت ، لبنان، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٤٩- الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد

الأنصاري القرطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٥٠- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، نسقه د. أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه أبو هاجر محمد سعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٥١- جمهرة اللغة، لأبي بكر الحسن بن دريد، تح: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٥٢- جهود الفراء الصرفية، رسالة ماجستير، محمد بن علي خيرات دغريري، جامعة أم القرى، إشراف د. محمد المختار المهدي.

٥٣- حاشية الخضري على ابن عقيل، للعلامة الفاضل الأستاذ: محمد الخضري، على شرح المحقق العلامة ابن عقيل على ألفية ابن مالك .

٥٤- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، تأليف الشيخ يسين الحمصي، وبأعلى الصحائف مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد الفاكهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،مصر،ط ١٣٩٠،٢هـ/١٩٧١، ط٢.

٥٥- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر.

٥٦- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تح: علي النجدي ناصف، د.عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥٧- حروف الممدود والمقصور لابن السكيت، تحقيق: حسن شاذلي

فرهـــود، دار العلـــوم للطباعـــة والنشـــر، الريـــاض، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٨- الحيوان، للجاحظ، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر – دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٥٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي على شرح الكافية (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وتقديم: د. محمد نبيل طريفي، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨/١٩٩٨، منشورات محمد بيضون.

٦٠- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٦١- دراسات في أسلوب القرآن الكريم، للشيخ عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، مصر.

٦٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د.الشيخ علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود د.جاد مخلوف جاد، د. زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ /١٩٩٤م.

٦٣- دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تح: ١، د أحمد ناجي القيسي، ط٢، دحاتم صالح الضامن، ٣، د حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط١، ١٤١٧هـ،١٩٨٧م .

٦٤- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد ١٩٦٤م.

٦٥- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تح: محمد عبده عزام، دار

المعارف بمصر.

٦٦- ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمعه ووقف على طبعه: بشير يموت، المطبعة الأهلية الوطنية ، بيروت، ط١، ١٣٥٣ هـ/١٩٣٤م.

٦٧- ديوان القطامي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي – وأحمد المطلوب، بيروت ١٩٦٠.

٦٨- ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح)، جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة.

٦٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف العلامة شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ت (١٢٧٠هـ)، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٧٠- الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري ، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤١٢،١هـ/١٩٩٢م.

٧١- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، ط ٣، دار المعارف، مصر/ ١٤٠٠هـ .

٧٢- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن حني، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٧٣- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤ هـ/١٩٣٦م.

٧٤- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ت: محمد علي سلطان، دار

المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

٧٥- شرح أدب الكاتب للجواليقي، دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان .

٧٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى عيسى البابي الحلبي .

٧٧- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: بدوي المختون، ١٤١٠هـ، مصر.

٧٨- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، الشرح الكبير، تح: د صاحب أبو جناح، ط١.

٧٩- شرح الرضي الأستراباذي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢ ١٩٩٦.

٨٠- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي دراسة د. مهدي عبيد جاسم، دار عماد للنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر، عمان الأردن.

٨١- شرح الفصيح للزمخشري، تح ودراسة د. إبراهيم عبد الله الغامدي، ط١، ١٤١٧هـ، مكة المكرمة.

٨٢- شرح فصيح ثعلب، لابن الجبان، ت: عبد الجبار قزاز، المكتبة العلمية، لاهور، ط١، ١٤٠٦هـ.

٨٣- شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري، ت: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٤٠٠هـ.

٨٤- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد المنعم هريدي، ط ١ ١٤٠٢هـ، دار المأمون للتراث.

٨٥- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ج٢) تحقيق: د.رمضان

عبد التواب ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م ، مركز تحقيق التراث ، ونفس المصدر (ج١) تح: د.رمضان عبد التواب ، محمود فهمي حجازي د.محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة ١٩٨٦م ، (ج٣)، تح: د.فهمي أبو الفضل، مراجعة د. رمضان عبد التواب، د.محمود علي مكي، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

٨٦- شرح المفصل تأليف الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.

٨٧- شرح المقدمة الجزولية الكبير .لأبي علي المشلوبين، تحقيق .د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .

٨٨- شعر أبي دؤاد الإيادي: غرينـاوم (نشر في دراسات في الأدب الإسلامي، ١٩٦٤م/ ١٣٨٤م.

٨٩- شعر الكميت بن زيد، جمع وتقديم: د. داود سلوم، عالم الكتب بيروت، ط٢/١٤١٧ هـ/١٩٩٧م.

٩٠- الشعر والشعراء، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار إحياء العلوم بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٩١- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، ت (٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار القلم، ط ٤، ١٤٠٧ هـ.

٩٢- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف،

مصر.

٩٣- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٩٤- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز / مكة المكرمة الرياض ط١، ١٤١٨ هـ/١٩٩٧م.

٩٥- فتح القدير بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي الشوكاني ت (١٢٥٠هـ)، توزيع مكتبة المعارف بالرياض، الناشر: دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، بدون طبعة ولا تاريخ.

٩٦- فصيح اللغة، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مع شرحه التلويح في شرح الفصيح، لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي،ومعه ذيل الفصيح للبغدادي، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، ط١، ١٣٢٥هـ/،١٩٠٧م، طبع على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه، مطبعة السعادة، مصر

٩٧- الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ/،١٩٧٨م.

٩٨- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، تأليف محمد بن هشام اللخمي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠م-/ ١٤٠٠هـ. الطبعة ١.

٩٩- القاموس المحيط، للفيروزابادي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر،

بيروت.

١٠٠-القلب والإبدال لابن السكيت (ضمن مجموعة الكنز اللغوي) نشره أوغست هفنر – المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٠٣م.

١٠١-الكامل في الأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٠٢-كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ/،١٩٨٣م.

١٠٣-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ويليه الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني ، ومعه كتاب الانتصاف لابن المنير، وحاشية الأستاذ محمد عليان مرزوقي الشافعي، ومشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، دار المعرفة ،بيروت.

١٠٤-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة ، بيروت، ومعه حاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين العابدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني، وكتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي. وبآخر الكتاب: تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات ، للعالم الموفق محب الدين أفندي ، بدون طبعة ولا تاريخ.

١٠٥-الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩ هـ/١٩٩٨م،

بيروت.

١٠٦-لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ،١٩٩٢م.

١٠٧-ليس في كلام العرب، تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق د.أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة ، ط٢، ١٣٩٩هـ،١٩٧٩م.

١٠٨-ما تلحن فيه العامة، لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، حققه وقدم له وعلق عليه: د.رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

١٠٩-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤١٦هـ /١٩٩٥م، بدون طبعة.

١١٠-مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٥، مصر.

١١١-مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق د. عبد السلام هارون، إصدار وزارة الإرشاد الكويت، ١٩٦٢، مطبعة الكويت.

١١٢-مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم/ عيسى البابي الحلبي/ ١٩٧٧م.

١١٣-مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، تحتوي على شرح السيد جمال الدين الحسيني المعروف بنقره كار، ومناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري الخزرجي، عالم الكتب بيروت. ومعه الفوائد الجليلة في شرح الفوائد الجميلة للشريف الكرمياني..

١١٤-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان ابن جني الجزء الأول، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، القاهرة، ١٣٨٦هـ، والجزء الثاني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٩ هـ. يشرف على إصدارها: محمد توفيق عويضة، لجنة إحياء التراث الإسلامي .

١١٥-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق الأندلسي (ت ٥٤٦هـ) ابن عطية الأندلسي، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م. بدون طبعة.

١١٦-المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تأليف: علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: مصطفى السقا، د. حسين نصار، ط١، ١٣٧٧هـ،١٩٥٨م.

١١٧-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره: ج.برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١١٨-المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة .

١١٩-المذكر والمؤنث، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د طارق الجنابي ، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٢٠-المذكر والمؤنث، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥

هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨/١٩٩٧م.

١٢١-المذكر والمؤنث، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥م.

١٢٢-مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٢، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٢٣-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق على حواشيه: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد إبراهيم أبو الفضل، دار الجيل، بيروت.

١٢٤-المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠هـ/١٩٨٠.

١٢٥-المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، ط ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٧٨، دار المنارة، بيروت.

١٢٦-المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٢٧-معاني القرآن، صنعة: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة أبو الحسن، حققه د. فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٢٨- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١٢٩- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ت (٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الوليد، جدة، طبع نشر وتوزيع دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٣٠- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر، مكتبة الرياض الحديثة ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٣١- معجم الألفاظ المعربة، لآدي شير، مكتبة لبنان- بيروت، ١٩٨٠م.

١٣٢- معجم الألفاظ والتراكيب المولدة في شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، لشهاب الدين أحمد الخفاجي المصري، تحقيق وصنعة: قصي الحسين، دار الشمال، طرابلس، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

١٣٣- معجم البلدان، لياقوت الحموي، (ت ٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩م.

١٣٤- معجم ما استعجم عن أسماء البلاد والمواضع، تأليف الوزير الفقيه أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والنشر (القاهرة)، ط١، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.

١٣٥- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لموهوب الجواليقي، تح: أحمد محمد شاكر، ط٢، وزارة الثقفاة المصرية/ ١٣٨٩هـ، ١٦٦٩م.

١٣٦- المغني الجديد في علم الصرف، د. محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان .

١٣٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٣٨- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق الدار الشامية ، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٣٩- مقاييس المقصور والممدود لأبي علي الفارسي، تح: د.حسن محمود هنداوي، الرياض، دار إشبيليا، ط١، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣م.

١٤٠- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم المرجان، ط ١، ١٤٠٢هـ، العراق.

١٤١- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عالم الكتب بيروت، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة.

١٤٢- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ-ذ٩٧١م.

١٤٣- المقصور والممدود، للفراء، حققه وشرحه ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٤٤- المقصور والممدود، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط١، على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه بمصر، ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م.

١٤٥- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٤٦- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ،١٩٥٤م، وزارة المعارف العمومية، إدارة الثقافة العامة.

١٤٧- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهلي ت٥٨١هـ جمع: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

١٤٨- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ط ٧، دار المعارف، مصر.

١٤٩- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي. دار الفكر، بيروت. الناشر أنصار السنة المحمدية.

١٥٠- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، جمع: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٥١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين الخاني، ط١، على نفقة محمد أمين الخانجي وشركاه بمصر والآستانة، ١٣٢٧هـ.

١٥٢- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تأليف أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تح: الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود،

الشيخ: علي محمد معوض، د. أحمد محمد عسيرة، د. أحمد عبد الغني الجمل، د. عبد الرحمن عويس، توزيع مكتبة الباز.

محتويات البحث

المسألة (١): (عسى) وجمودها

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (٢): (البناء للمجهول) في (بعض الأفعال)

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (٣): التضمين (زكنت بكذا) أي: (علمت)

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (٤): فَعَل وأفعل (رعد وأرعد) باختلاف المعنى

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (٥): فَعَلَ وأفعَل (وعد، وأوعد) باختلاف المعنى

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (٦): اشتقاق (نشوان ونشيان)

العرض والدراسة:

الترجيح:

المسألة (٧): المصادر لا تثنى ولا تجمع

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (٨): وزن (فَعُّول) في الأسماء

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (٩): (فُعُول) بين الاسمية والمصدرية

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (١٠): (مِفعَل) من أوزان اسم الآلة القياسية

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (١١): الحركة والسكون فرق بين الفاعل والمفعول

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (١٢): الفرق بين المصدر واسم المصدر أو الاسم

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (١٣): الهاء من علامات التأنيث عند الكوفيين

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (١٤): (من جمع الثلاثي محذوف اللام)

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (١٥): اسم الفاعل والمفعول من (شَجِيَ وعَمي)

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (١٦): تثنية (خُصية)، و(مفردها)

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (١٧): (١)-(آمين) يجوز فيها القصر والمد

العرض والدراسة:

الترجيح:

(٢) (ماءٌ، رَواء، ورِوىً) بالمد والقصر

العرض والدراسة:

الترجيح:

(٣) (الباقلاء) بالمد والقصر

(٤) (المرعزاء) بالمد والقصر

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (١٨): الجمع واسم الجمع من (عدو)

العرض والدراسة:

الترجيح:

(ومن مسائل التثنية)

مسألة (١٩): (تثنية زوج ومَعْنَاه)

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (٢٠): (أفعل ومؤنثه) بين الاسمية والوصفية

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (٢١): اسم المفعول من قلى

العرض والدراسة:

الترجيح:

مسألة (٢٢): أهم ما ورد من الإبدال اللغوي أو على لغة من لغات العرب

أولاً:

العرض و الدراسة:

الترجيح:

ثانياً:

العرض والدراسة:

الترجيح:

ثالثاً:

العرض والدراسة:

الترجيح:

رابعاً:

العرض و الدراسة:

الترجيح:

خامساً:

العرض و الدراسة:

الترجيح:

سادساً:

العرض والدراسة:

الترجيح:

سابعاً:

العرض والدراسة:

الترجيح:

ثامناً:

العرض والدراسة:

الترجيح:

تاسعاً:

العرض والدراسة:

الترجيح:

تعقيب:

مسألة (٢٣): باب النسب

١- قال ثعلب: «وثوبٌ معافريٌّ»،

العرض والدراسة:

الترجيح:

٢- قال ثعلب: «ورُمحٌ خطّي، ورماحٌ خطية»

العرض و الدراسة:

الترجيح:

٣- قال ثعلب: «قوم جبْرية بسكون الباء خلاف القدرية».

العرض والدراسة:

الترجيح:

٤- قال ثعلب: (ورمان إمليسي).

العرض و الدراسة:

الترجيح:

٥- قال ثعلب: (وكبشٌ عُوسيٌّ)

العرض والدراسة:

الترجيح:

٦- قال ثعلب: «وعنبٌ مُلاحيّ مخفف اللام».

العرض و الدراسة:

الترجيح:

٧- قال ثعلب: «وكلب زئني وهو القصير».

الترجيح:

٨- قال ثعلب: «ورجل يمان من أهل اليمن، وشآم من أهل الشام، وتَهام من أهل تِهامة بكسرها».

العرض والدراسة:

الترجيح:

الترجيح:

٩- قال ثعلب: «وغُلام ضاويٌّ، وجارية ضاويَّة».

العرض والدراسة:

الترجيح:

١٠- قال ثعلب: (وملح ذَرْآنيٌّ وذَرَآنيٌّ).

العرض والدراسة:

الترجيح:

المصادر والمراجع

محتويات البحث